عـــصـــر الأمير عبدالقادر الجزائري

الدكتور ناصر الدين سعيدوني

أشرف على طباعة هذا الكتاب وراجعه الباحث
في الأمانة العامة للمؤسسة ماجد الحكواتي

تصميم الغلاف والإخراج الداخلي: محمد العلي

الطباعة والتنفيذ: أحمد متولي - أحمد جاسم

2000

تصديـــر

لعل أبرز شخصية تتبادر إلى الذهن عندما تذكر الجزائر المعاصرة هي شخصية الأمير عبدالقادر الجزائري فهو رديف لاسم الجزائر، ولعل النسبة التي عرف بها تبرز هذا الترابط الوثيق فهو يعرف بالجزائر، والجزائر المعاصرة تبدأ به، وتستمر من خلاله.

وعندما وقع اختيار مؤسسة جائزة عبدالعزيز سعود البابطين للإبداع الشعري على الجزائر لتكون مقراً لدورة «أبو فراس الحمداني» فإن أول ما تبادر إلى ذهننا أن نحتفل ببطل الجزائر من خلال تخصيص يوم من أيام الندوة المصاحبة للدورة لهذه الشخصية الاستثنائية، وأن يعاد طبع ديوانه مع دراسات تتناول شخصيته ونتاجه الأدبي والفكري.

وعندما كلفت المؤسسة أحد مؤرخي الجزائر كتابة سيرة الأمير من خلال عصره، فلأننا كنا ندرك أن هذه السيرة هي الجانب الأكثر إثارة وإيحاء في شخصية الأمير، فإذا كان نتاج الأمير الأدبي يمثل مرحلة من مراحل الأدب الجزائري، فإن حياته بما تمثله من قيم هي تاريخ الجزائر المعاصرة، فبالأمير يبدأ العصر الحديث في الجزائر، وبه يتصاعد التاريخ تصاعد الساق والأغصان والأوراق من الجذر، فهو ما يزال حاضراً في كل لحظة راهنة من خلال الاقتداء به في لحظات الصعود، أو الأسف له في لحظات السقوط، إنه رمز ومعيار وحكم لجميع الفرقاء الذين يشكلون بنية الجزائر المعاصرة.

لم يسع عبدالقادر إلى الإمارة بل هي التي سعت إليه وفرضت نفسها عليه، عندما بحثت الجزائر عن شخص يقودها وهي تواجه خطر محو شخصيتها وكيانها، في هذه اللحظات الحاسمة يفتش الوطن عن الشخص/ الأمة، الشخص الذي يستطيع أن يستوعب الأمة في كيانه ويجسدها بأفعاله وأقواله، وكان الاختيار موفقاً، وحتى يعطي الأمير الشرعية لاختيار وجهاء الوطن فقد أصر على البيعة (الشرعية التقليدية) فكانت البيعة الخاصة ثم العامة وهذا أول درس يعطيه الأمير لكل المتطلعين إلى السلطة في وطننا العربي، فالسلطة هي اختيار شعبي بإرادة حرة وبإجماع وطني وليست كنزاً يستأثر به أصحاب الشوكة.

وعندما أصبح طالب العلم - المثقف - أميراً لم يتغير نمط حياته، فالسلطة بكل ما تتضمنه من جاه وثروة وقوة لم تغيّر من طبيعته ولم تفصله عن الإنسان العادي، إن عبدالقادر والذي يتمتع بطاقات غير عادية ظل إنساناً عادياً في أسلوب معيشته، وظل بين شعبه لا يفصله عنه أيّ فاصل أي أنه تجاوز كل قرون الظلام وعاد إلى شفافية السلطة في زمن الخلفاء الراشدين حين لم يكن بإمكان أحد أن يميز الخليفة عن باقي أفراد الشعب.

وخلال خمسة عشر عاماً تولى فيها الأمير السلطة لم يكن ينفرد بالقرارات المصيرية بل كان يستشير العلماء ورؤساء القبائل ويأخذ فتاوى رجال الدين في مواقفه ليؤكد لنا أن الحاكم ليس صاحب القرار الوحيد وإنما القرار هو مسؤولية الشعب من خلال ممثليه المعترف بهم.

وحين وجد الأمير أن أبواب المقاومة قد أغلقت أمامه، ولم يعد قادراً على الوفاء بأمانة السلطة وهي حمل راية الجهاد لإنقاذ الوطن، فضل - بعد الاستشارة - أن يتخلى عن السلطة ويستسلم للعدو مرفوع الرأس، ولم يرض - كما رضي غيره - أن يحتفظ بمظاهر السلطة تحت حراب الأجنبي، فالسلطة في نظره أمانة ورسالة، وعندما يعجز عن تحملها فإن التمسك بها يصبح خيانة وتحويلاً لها من التكليف إلى التشريف، وكانت هزيمة عبدالقادر في المعركة أخيراً انتصاراً حقيقياً لشخصه، وتحويل اسمه إلى رمز خالد للمقاومة الوطنية.

وهكذا تصبح سيرة الأمير عبدالقادر كرجل سلطة، وصاحب أول مشروع لإقامة دولة وطنية في الجزائر منجماً غنياً بالدروس والإيحاءات، وما يزال هذا المشروع بالرغم من مرور قرن ونصف على انتهائه حياً في المخيلة الوطنية والقومية، كمبادرة تستفز الواقع الذي نعيش فيه وتتحداه كأفق أعلى مانزال نحنّ إليه ونسعى إلى استعادته في واقعنا المضطرب والملتبس.

وإذ أقدم هذا الكتاب احتفاءً بالأمير عبدالقادر الجزائري الذي نعتز جميعاً بتكريم اسمه في دورة أبي فراس الحمداني، أتوجه بالشكر الجزيل للدكتور ناصر الدين سعيدوني على جهوده الطيبة وتعاونه البناء.

والله ولي التوفيق.

عبدالعزيز سعود البابطين

أغسطس ٢٠٠٠

****

تقـــديـم

نحو قراءة جديدة لملحمة الأمير عبد القادر

يحتل الأمير عبدالقادر الجزائري (١٢٢٢-١٣٠٠ هجرية١٨٠٧/ -١٨٨٣ م) مكانة متميزة في سجل عظماء التاريخ، ويعتبر بحق من الشخصيات الفذة التي طبعت عصرها وكان لها تأثير في معاصريها وفي الأجيال اللاحقة، وذلك بما قامت به من أعمال وما سجلته من مواقف وما ساهمت به من منجزات، وهذا ما جعلها شعلة مضيئة في ذاكرة الشعوب العربية والإسلامية وحافزاً متجدداً لذوي النفوس الأبية الرافضة للاستعباد، بل حولها مع تعاقب السنين إلى نموذج يقتدي به الزعماء الملتزمون بقضايا الوطن، ومرجعية لا يمكن أن يتجاهلها المثقفون العرب من ذوي الضمائر الحية سواء في تصرفاتهم أومواقفهم.

لقد عبر الأمير عبدالقادر بصدق عن موقف الشعب الجزائري - وهوجزء من أمة العرب - الرافض للهيمنة الأجنبية، كما استجاب لتطلعاته في إنشاء دولة حديثة في إطار قيمه العربية ومبادئه الإسلامية، فكان بحق ابن بيئته البار ونتاج ثقافته الأصيلة ولسان عصره الصادق، وهذا يتطلب في ظروف عصرنا وحاجات مجتمعاتنا، من الدارسين لملحمته والباحثين في تراثه والمهتمين بإنجازاته تجاوز حياته الخاصة وعدم الاكتفاء بتسجيل تقريري ووصفي لأعماله الفردية وبطولاته الجهادية إلى محاولة التعرف إليه بنظرة جديدة، وذلك من خلال رسم ملامح العصر الذي عاشه وتأثر به وأثر فيه بأبعاده الدولية الأوربية منها والعثمانية، وبخصوصيته الجزائرية، وربط كل

ذلك بالخصائص التي ميزت أعماله والصفات التي طبعت شخصيته.

إن هذا التناول الذي يرمي إلى تحديد ملامح صورة الأمير عبدالقادر ووضعها في الإطار المحدد لها، لا يمكن أن يتم بمعزل عن التعرف إلى واقع عصره وخصوصيات حياته، لأنه في نظرنا الوسيلة المثلى والطريقة الفضلى لإعادة قراءة ملحمة الأمير عبدالقادر قراءة جديدة وذكية تأخذ بالاعتبار ظروف العصر وشروط البيئة ونوعية الثقافة وطبيعة الفكر، في خصوصيتها الجزائرية وبعدها العربي الإسلامي وآفاقها الإنسانية، وبذلك يمكن لنا القول بأننا قد ارتفعنا بالأمير عبدالقادر في دراستنا هذه إلى مستوى يتجاوز التراكم الكمي للأدبيات المتعلقة بحياته إلى خصوصية التفرد النوعي في رسم الآفاق القادرة وحدها على تجديد ملحمة الأمير في ذاكرة الأجيال وتعميقها في ضمير الشعب.

إن الكثرة الملاحظة فيما يتعلق بالأمير عبدالقادر من كتب ومقالات وانطباعات بقدر ما تؤكد مكانة الرجل وتبقي ذكره حياً بيننا، بقدر ما تعكس في بعض جوانبها غياب التناول العلمي لأعمال الشخصيات التاريخية وطغيان أسلوب الثقافة الاستعراضية الذي جعل كل من يحمل قلماً يكتب عن الأمير، وكل من يتذكر الماضي يحاول التعريف بالأمير، وكل من يتخذ موقفاً يحاول الحكم على الأمير، فاختفت جوانب الجدة في الأمير وتحول إلى قضية عامة وتراث مشترك، الناس كلهم يتذكرونه والقليل منهم يحاول التعرف إلى جوانب العبقرية ومواطن الإبداع في ملحمته، حتى غدت صورته، بالنسبة إلى القارىء العادي، باهتة بل مهددة بالتشويه تحت كم متراكم من الكتابات، تعددت مواضيعها وتباينت مستوياتها واختلفت مشاربها سواء ما يتعلق منها بالقضايا السياسية والديبلوماسية أوما يتصل منها بالمسائل الأدبية أوالأحداث الحربية، وهذا ما يتأكد للقارئ بالرجوع إلى البيبليوغرافيا الملحقة بهذا الكتاب، وفي

مثل هذا الوضع الثقافي تصبح أية معالجة جادة لتحليل شخصية الأمير أوالكتابة حول مشروعه خارج التراكم الكمي والتسجيل الوصفي عملاً صعباً إن لم يكن متعذراً، حتى على من اتسع وقتهم لقراءة تلك الأدبيات، وكان لهم الصبر على تحليل مضامينها وتسجيل الجديد فيها.

كل هذا جعلنا نتخوف من الكتابة حول الأمير ونتردد في أن ندلي بدلونا، فنقع فيما آخذنا غيرنا عليه، على أن المبادرة الكريمة لمؤسسة البابطين لتخليد ذكرى الأمير في دورتها السابعة الخاصة بأبي فراس الحمداني جعلتني، بعد أن طرح علي الفكرة الأستاذ د. الطاهر حجار رئيس جامعة الجزائر، أتجاوز ترددي وأتخلص من تخوفي، فالتزمت أن أساهم في هذا الجهد بجانبه التاريخي، وذلك بمعالجة عصر الأمير عبدالقادر من خلال خطة محددة مسبقاً تحاول أن تضع الأمير في بيئته وبين معاصريه، ولا تكتفي بالتعريف بأحداث حياته وخصوصية شخصيته فقط.

إن قلة الدراسات النقدية والأعمال التحليلية حول الأمير عبدالقادر، في الوقت الذي تحولت فيه حياته إلى موضوع عام وقضية سياسية ظرفية وشهادة تزكية وبطاقة انتفاع، فرضت علينا في الواقع أن نتناول الأمير عبدالقادر من خلال حلقات أوسع وأطر أشمل، لا تهتم بخصوصياته فقط ولكنها تركز في المجال الذي تفاعل معه والعصر الذي أثر فيه.

إن معالجة ملحمة الأمير من خلال أحداث عصره كفيلة في نظرنا بتجاوز الخاص إلى العام والتركيز في السبب دون إهمال النتيجة، وهذا ما قد يجنبنا تكرار أنفسنا بإضافة عمل تقريري آخر لا يتجاوز بأي حال من الأحوال ما هومعروف عن الأمير في المؤلفات الأساسية التي كتبت عنه وفي طليعتها "تحفة الزائر" وترجمته الخاصة وما كتبه حوله كل من تشرشل (Churchill) وبلمار (Bellemare) وآزان (Azan).

ففصول هذا الكتاب هي في الواقع حلقات متعاقبة وأطر متتالية، تبدأ بالعام لتنتهي بالخاص، فالفصل الأول يشكل الحلقة الأوسع والإطار الأشمل لكونه يعالج أوضاع العالم الآخر وحضارته، والذي سوف يتعامل معه الأمير، وهذا العالم هوأوربا بدولها وشعوبها والتي أصبحت في عصر الأمير (القرن التاسع عشر) تطرح بإلحاح على العالم الإسلامي إشكالية التحدي الحضاري، وذلك لما كانت تتميز به جوانب الحياة فيها من حيوية واندفاع؛ ثم يأتي الفصل الثاني بعد ذلك ليشكل حلقة أضيق وإطاراً أكثر خصوصية، فيتعرض لأوضاع الدولة العثمانية صاحبة السيادة على أغلب البلاد العربية ومنها الجزائر، ويحاول رسم صورة معبرة لها في مرحلة تراجعها وانكماشها أمام التفوق المعرفي والهيمنة العسكرية الأوربية؛ بعد ذلك نخلص إلى الفصل الثالث لنتناول في إطار أضيق بيئة الأمير عبدالقادر وملامح عصره، وذلك بمعالجة واقع البلاد الجزائرية في مرحلة حرجة من تاريخها، ودع فيها الجزائريون فترة الجمود والتراجع في إطار الانتماء العثماني، ليواجهوا بعدها سنوات الجحيم والقهر الاستعماري الفرنسي، وهذا ما تطلب منا تركيزاً خاصاً في البنية الاجتماعية للجزائر لكونها الإطار الذي تم فيه هذا التحول، فانصب اهتمامنا على علاقات القوى الاجتماعية في المدن والريف بما كانت تتميز به من قيم روحية وملامح ثقافية، وهي البوتقة التي كانت تختزن الشحنة الدافعة والقوة المتحدية لجزائر القرن التاسع عشر.

بعد ذلك نتحول في الفصل الرابع إلى عرض مراحل حياة الأمير عبدالقادر قبل جهاده وأثناءه وبعده مع تحديد ملامح شخصيته، من خلال حلقة أضيق وإطار خاص؛ أما الفصل الخامس والأخير فقد خصصناه لتحديد مميزات مشروع دولة الأمير عبدالقادر سواء فيما يتعلق بعلاقاته مع العدو أوببنائه لمؤسسات دولته أومجابهته للقوى المحلية المناهضة له، وذلك حتى نتمكن من استخلاص التجربة التاريخية من هذا المشروع الذي حمله الأمير عبدالقادر والذي لا يزال – حتى اليوم – يمثل مرجعية تاريخية للبناء

الوطني في الجزائر المعاصرة.

أما خاتمة الكتاب فهي عرض تحليلي لمكانة الأمير في سيرورة التاريخ الجزائري خاصة والعربي عامة، انطلاقاً من القيم التي عاشها ورجوعاً إلى الإنجازات التي ساهم فيها والمآثر التي خلدها كبطل مجاهد وزعيم وطني ورمز قومي.

بهذه الخطة يتحدد الهدف من الكتاب، وهوالمساهمة في إعادة قراءة تراث الأمير عبدالقادر قراءة نقدية، تحدد ملامح عصره وترسم صورته في ذاكرة الأجيال العربية وبخاصة الجزائرية، بعيداً عن الاعتبارات الظرفية والمواقف السياسية، وذلك لكون تجربة الأمير عبدالقادر وما تحمله من دلالات حضارية ومضامين إنسانية كفيلة بتجديد التواصل مع موروثنا التاريخي واستعادة الوعي بذاتنا والثقة في أنفسنا.

هذا وحتى تكتمل الفائدة من هذا العمل، فإننا ارتأينا من المناسب إدراج قوائم تحدد أحداث عصر الأمير عبدالقادر وعلاقته بأوربا والدولة العثمانية وترصد مراحل حياته والأعمال التي قام بها، وكذلك إضافة بيبليوغرافيا عامة انتفعنا ببعضها في إنجاز هذا الكتاب، علها تكون مرجعاً أولياً وأداة مفيدة في يد الدارسين لعصر الأمير والباحثين في حياته وإنجازاته؛ فعسى أن يوفقنا الله في عملنا هذا لما فيه الخير للجميع.

أ.د. ناصر الدين سعيدوني

بوزريعة، الجزائر في ٤ من فيفري ٢٠٠٠

****

ابيض

الفصل الأول

عالم القرن التاسع عشر

تطور واندفاع أوربا

تطــور واندفاع أوربــا

يمثل عالم البحر المتوسط في القرن التاسع عشر بأقطاره العثمانية ودوله الأوربية الإطار الأوسع للمنطقة التي عاش فيها الأمير عبدالقادر مجاهداً ضد الغزاة الفرنسيين ومنشئاً لمؤسسات دولة فتية، قبل أن تضطره الظروف إلى أن يقضي سنوات السجن في فرنسا ويعيش في ديار الهجرة بتركيا والشام. وهذا ما يجعل من هذه المنطقة بحق العالم الأوسع الذي تعامل معه الأمير عبدالقادر وتفاعل معه بصفة مباشرة وغير مباشرة، فتجول فيه مسافراً حاجاً أومجاهداً محتسباً وانتقل فيه أسيراً مراقباً أو اختاره موطن إقامة ومكان عزلة وعبادة.

إن منطقة البحر المتوسط منذ نهاية القرن الثامن عشر التي عرفت أحداث الثورة الفرنسية (١٧٨٩م)، وحتى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر التي تقررت فيها مصائر شعوب العالم غير الأوربي مع انعقاد مؤتمر برلين (١٨٧٨م)، تشكل المجال الجغرافي والبعد الزمني لعلاقة غير متوازنة بين العالم الإسلامي الذي تحتل فيه الدولة العثمانية المركز والدول الأوربية التي تتصدرها الدول الكبرى وهي إنكلترا وفرنسا وبروسيا والنمسا وروسيا، فقد كانت العلاقة العثمانية الأوربية تقوم على مبدأ القوة العسكرية والهيمنة الاقتصادية والتفوق الحضاري الذي مارسته الدول الأوربية على الدولة العثمانية وباقي الدول الإقليمية الإسلامية سواء في المغرب الأقصى وأطراف الجزيرة العربية أوفي هضبة إيران وشبه القارة الهندية.

ودَّعت أوربا مع انقضاء القرن الثاني عشر للهجرة/ الثامن عشر للميلاد، فترة انقلابات سياسية صاحبها نمواقتصادي وتطور اجتماعي عميق، مهدت له حركة التنوير

وكرسته أحداث الثورة الفرنسية العاصفة، لتدخل الشعوب الأوربية في القرن الثالث عشر للهجرة/ التاسع عشر للميلاد عصر الهيمنة السياسية والتفوق الاقتصادي والقوة العسكرية، مما مكنها لاحقاً من استكمال مشروعها الاستعماري العالمي بالتحكم في مقدرات الشعوب ومصائر الأمم.

لقد أعادت مؤتمرات الوفاق الأوربي فكرة بناء أوربا في إطار تأكيد شرعية الحكام وضمان مصالح الدول الكبرى، بعد أن انزاح شبح نابليون بانهزامه في واترلو(١٨١٥م)، وإعادة تشكيل خريطة أوربا من جديد، انطلاقاً من سياسة التوازن الدولي الذي أقرته المعاهدات التي أعقبت حروب لويس الرابع عشر، مثل معاهدة أوترخت (١٧١٣م) ومعاهدة رستات (١٧١٤م). فتوجه مؤتمر فيينا (١٨١٥م) ولقاء إيكس لاشابيل (١٨١٨م) وبروتوكولات لندن (١٨٢٠م) نحوتأكيد مبدأ المحافظة على مصالح الدول العظمى الأوربية (إنكلترا، النمسا، بروسيا، روسيا، فرنسا)؛ فلم يعد يقبل من أية دولة أوربية أن تبلغ من القوة وأن تحقق من النجاح السياسي ما قد يهدد استقلال ومصالح الدول الأخرى. وبذلك أصبح التوازن الدولي الذي يحفظ السلام ويحول دون نشوب الحرب، ويحد من تطلعات الحكام، لا يسمح لأية دولة أن تستحوذ بفعل انتصاراتها في أوربا على المزيد من المستعمرات الهامة أوالتركز في النقاط الاستراتيجية الرئيسة في العالم.

وقد كان للمستشار النمساوي الأمير ميترنيخ وأمين سره فريدريك دي جنتز دور أساسي في بلورة توجهات هذه السياسة الأوربية التي أصبحت الأسلوب المفضل في أوربا القرن التاسع عشر للميلاد والخطة المتبعة في العلاقات الدولية لمدة طويلة. وقد كان التيار المحافظ الذي عبر عنه ميترنيخ والذي وصفه مناوئوه بالرجعية والانغلاق، نتيجة لظروف أوربا آنذاك واستجابة لوضعية إمبراطورية آل هابسبورغ (النمسا)، التي اقتضت اعتماد نظام المؤتمرات (Congress System) الذي يقوم على ديبلوماسية متعددة الأطراف. فكان هذا النظام بحق آلة للتشاور بين الدول الكبرى ووسيلة تسمح

بتجاوز التناقضات والتقريب بين المواقف المتطرفة والمتناقضة، وقد مكن هذا النظام بالفعل من المحافظة على الأوضاع بأوربا على ما هي عليه لمدة تجاوزت ربع قرن (١٨١٤-١٨٣٠م)، وبقي بعد ذلك مفعوله مؤثراً في الأحداث الدولية لربع قرن آخر (١٨٣٠-١٨٤٨م).

لقد استطاع ميترنيخ أن يقف أمام تطلعات الشعوب وأماني القوميات وآمال المتحررين من النخبة الأوربية المتعلمة، فطبق مقولة "أن الإنسان لا يستطيع أن يغطي الأرض بالأنقاض دون دفن الإنسان تحتها"، فقمعت انتفاضات القوميين في إيطاليا باحتلالها من طرف الجيش النمساوي وجيوش الأمراء، وكبتت الثورة في إسبانيا بالتدخل الفرنسي، في الوقت الذي وضع فيه حد للتطلعات الروسية في وسط وشرق أوربا باستغلال توجهات السياسة الفرنسية، كما استعان ميترنيخ بمواقف إنكلترا للحد كذلك من تطلعات وطموحات كل من فرنسا وروسيا.

إن سياسة ميترنيخ هذه القائمة على التوازن الدولي وضمان شرعية الحكومات ومصالح الحكام قد وفرت السلام لأوربا لمدة أربعين سنة، وهذا ما يمكن اعتباره في حد ذاته إنجازاً عظيماً نظراً لظروف القرن التاسع عشر، الأمر الذي جعل من ميترنيخ، بغض النظر عن آرائه ومواقفه، زعيماً سياسياً محنكاً، بل أسبغ عليه لقب المعماري الأول لأوربا الجديدة [1].

كان ميثاق شومان الذي وقعته الدول الأوربية الكبرى وهي إنكلترا وبروسيا وروسيا والنمسا (أول من مارس ١٨١٤م)، بدءًا للأخذ رسمياً بفكرة التوازن العام بين الدول واحترام مبدأ الشرعية، فأعيدت بموجبه الأقاليم نفسها أوما يقايضها إلى مالكيها الشرعيين وفقاً للحق الملكي القديم الذي يرى أن السيادة في بعض الأوجه هي "إرث أبوي وملك غير قابل للانتزاع أوالاعتداء"[2]. وهذا ما كان ميترنيخ يسعى إلى تكريسه حتى أثناء فترة الحروب النابليونية (١٨٠٩-١٨٢٢م)، لكونه إجراء

ضرورياً يسمح بإبعاد شبح الثورة الفرنسية والقضاء على مشروع نابليون، وهذا ما أخذت به المؤتمرات الدولية (١٨١٥-١٨٢٠م) التي سبقت الإشارة إليها، وأقرته اللقاءات التنسيقية بين الدول بهدف التدخل العسكري لحماية الملكية المهددة في إسبانيا (اجتماع تروباو: ديسمبر ١٨٢٠م، واجتماع لايباخ: جانفي ١٨٢١م، واجتماع فيرونا: ديسمبر ١٨٢٢م).

إن الواقع الذي نتج عن انتصار الجيوش الحليفة على نابليون وعملت على تكريسه مؤتمرات الوفاق الأوربية جعل ساسة أوربا لا يتصورون استقرار الأوضاع في بلدانهم خارج فكرة "استمرار الشرعية"؛ وهذا ما يدفع الكثيرين من الملاحظين لتطورات الأوضاع آنذاك إلى الاعتقاد بأن العاصفة التي اجتاحت أوربا طوال ربع قرن (١٧٨٩-١٨١٤م) قد انتهت، وأن شعوب القارة مقبلة لا محالة على استئناف حياتها العادية والسعي لتحقيق غاياتها بأساليبها القديمة وضمن الأطر القائمة على الحكم الملكي المتعارف عليه.

لقد حدد الداهية ميترنيخ ملامح المشهد السياسي الأوربي في مذكراته، فرسم لوحة معبرة عن الواقع السياسي بأوربا في النصف الأول من القرن التاسع عشر بهذه العبارات: "إن الخطر على استقرار الأوضاع في أقاليم وأقطار جرمانية صادر عن الطموح السياسي للأمراء الصغار ومن التنافس بين النمسا وبروسيا ومن الحركات الليبرالية والثورية، وإن فرنسا كانت وستظل بؤرة لاندلاع الثورات ومغارة تهب منها رياح الموت على الهيكل الاجتماعي الأوربي، وإن بروسيا التي هي بنت الإصلاح منشغلة باستكمال قوتها في إطار التنازع والصراع الدولي، وإنها أصبحت منذ سنة ١٨١٣م تطمح أكثر فأكثر إلى تحقيق مكاسب على حساب النمسا، وإن إيطاليا ما هي إلا صورة شعرية صنعها خيال الأجانب واستغلت حسب رغباتهم ووفق مخططاتهم السرية، لأن شبه الجزيرة الإيطالية لم تكن أبداً بلداً مستقلاً أوكياناً يكرس وحدة سياسية ويعبر عن بلاد موحدة، أما الوطنية في بوهيميا فهي مزاج لا يلبث في الظروف

الحالية أن ينتهي إلى ضياع وتيه ولا يؤدي إلى أية نتيجة، لكن في حالات الهياج والتوتر فإن بوهيميا تقوم بدور طبق الفاصوليا في فترة انتشار الكوليرا، أما هنغاريا (المجر) فهي الأخرى بدون حدوث صراعات طويلة ستظل غير قادرة على أن تكون دولة مستقلة عن باقي أقاليم الإمبراطورية النمساوية، وهذا ما يجعل دور النمسا في كل هذه الأوضاع ينحصر في العمل على تجاوز كل هذه المخططات الهدامة" (٣).

سعت الدول الملكية التي تتحكم فيها الأرستقراطية، وبخاصة النمسا وروسيا، في إطار هذا التوجه لإقرار الحقوق الملكية المطلقة، فتجاوزت ما أقرته من دساتير وأحدثته من قوانين في فترات سابقة، وذلك بتوسيع صلاحيات الحكام، ولم تشذ عن ذلك سوى إنكلترا، حيث أصبحت الحياة الدستورية فيها تقليداً راسخاً وأصبحت العلاقات القائمة في إطار ذلك تتصف بمشاعر الولاء للعرش وبروح التساهل والاعتدال والمسالمة والمعاملة العادلة مع عامة الشعب. وقد أدت سياسة التراجع عن المكتسبات التي حققتها الشعوب الأوربية إلى حركات احتجاج وقلق، في فرنسا خاصة حيث أصبحت مكاسب عهد نابليون جزءاً من الحياة العامة للشعب الفرنسي، وبخاصة ما يتصل منها بالمساواة واحترام الحرية الشخصية أوما يتعلق بتطبيق القوانين المعمول بها أوما يمس نظام التعليم، وهذا ما خلق وضعاً صعباً أمام الملكية العائدة العاجزة عن إحداث تقاليد جديدة وسن أنظمة بديلة.

وفي هذه الظروف أصبحت فرنسا في عهد لويس الثامن عشر (١٨١٤-١٨٢٤م) يتجاذبها موقفان، أحدهما معاد للملكية يرى فيها مثالاً صارخاً للفضائح ونموذجاً كريهاً لسلطة تقاليد قائمة على طبقة نبيلة متطرفة وجماعة إكليريكية ممسوخة الشكل ارتبط رجوعها بهزيمة ومذلة فرنسا في واترلو، ولم تعد تتلاءم ومجتمع تسوده مبادئ المساواة والروح العلمانية، أما الموقف الآخر فتعبر عنه نظرة جماعات متعصبة للملكية متمسكة بها رافضة للواقع، تهاجم الدستور وترى فيه شيئاً مستحدثاً، وتعادي القانون الانتخابي لعام ١٨١٧ م حتى ولوانحصر فيه حق الانتخاب في دائرة ضيقة من الطبقة

الوسطى لا يتجاوز عدد أفرادها ثمانين ألف ناخب[٤].

وقد ظل التوتر يسود فرنسا أثناء حكم شارل العاشر (١٨٢٤-١٨٣٠م) برغم أنها تجاوزت محنتها بتحررها من مرابطة الجيوش الأجنبية على أرضها والتي كان عدد أفرادها يقدر ب ١٥٠,٠٠٠ رجل بقيادة ولنجتون الإنكليزي، وبتسديدها لتعويضات الحرب التي قدرت ب ٧٠٠ مليون فرنك[٥]، ولم يخفف من نقمة الشعب الفرنسي على الملكية ما تحقق من تطور اقتصادي ملحوظ بفعل سياسة وزراء أكفاء أمثال ريشليو (Richelieu) ودوسير (De Serre) ودوكاز (Decazes) وفيليل (Villèle) وفي هذه الظروف أصبحت فرنسا ساحة لاختبار النظام الجديد في أوربا، هذا النظام الذي دعا إليه ميترنيخ وتحمست له العروش الأوربية ولم تعارضه إنكلترا. وهذا ما يدفعنا إلى استعراض التطورات التي عرفتها فرنسا في إطار تطبيق هذا النظام الجديد الذي كان له انعكاس على أوضاع الجزائر وأثر ولوبشكل غير مباشر وفي وقت لاحق في جهاد الأمير عبدالقادر ومشروع دولته.

خلف لويس الثامن عشر، الذي كان يوصف بلطف المعشر ولين العريكة وذكاء الفؤاد وسرعة الخاطر، على عرش البوربون بفرنسا أخوه شارل العاشر "كونت آرتوا"، وكان كهلاً عديم الملاحظة والفطنة، شديد التعصب لرأيه متأثراً بوجهة نظر رجال الدين، مما حرمه من معرفة ميول شعبه وتوجهات الرأي العام في بلده. فكانت مراسيم التتويج القديمة التي أقيمت له بكنيسة ريمس، وسنّه قوانين بعضها يهدف إلى تعويض الأشراف العائدين من المهجر وبعضها الآخر موجه لمعاقبة الإلحاد الديني، ومسارعته إلى حل الحرس الأهلي، أدلة قاطعة بالنسبة إلى غالبية الشعب الفرنسي على أنه كان يعتزم إلغاء الدستور وإعادة العمل بالقوانين المتعلقة بالنظام "الملكي القديم"، وقد تأكد هذا في ربيع عام ١٨٣٠ م عندما أبعد مارتينيان (Martignan) من الوزارة وعين مكانه جول بولينياك (Jules Polignac) المعروف بمعاداته لكل مبادئ الحرية، ووضع على رأس وزارة الحرب الجنرال دوبورمون (De Bourmont) الذي ما زال الشعب الفرنسي

يتذكر غدره بنابليون في معركة ليني (Ligny)، وهذا ما أثار استياء عاماً وجعل عرش شارل العاشر مهدداً بانتفاضة من جمهور باريس. ولم يحل تشجيعه لحصار سواحل الجزائر وإرساله قطع الأسطول وفرق الجيش لاحتلالها (جوان ١٨٣٠م) دون حدوث ما كان متوقعاً، فثارت باريس بعد صدور مراسيم ملكية تحد من حرية الصحافة وتحل البرلمان وتعدل قانون الانتخابات، واشتبكت جموع الشعب بالحرس والجيش، وكان في مقدمة المتظاهرين أنصار نابليون وبعض دعاة الحرية وفي مقدمتهم كافينياك (Cavaignac)، ودامت أعمال الشغب ثلاثة أيام (٢٧-٢٩ من جويلية ١٨٣٠م) اضطر بعدها شارل العاشر إلى مغادرة قصر سان كلو، وبذلك أطيح بالعلم الملكي الأبيض ورفع العلم ذي الألوان الثلاثة رمز أمجاد الأمة الفرنسية، ودخلت فرنسا عهداً جديداً تولى فيه العرش لويس فيليب (Louis Philippe) الذي كان ينتسب إلى عائلة أورليان التي تعتبر نفسها جزءاً من الشعب الفرنسي.

لقد كان اختيار الملك لويس فيليب لتولي حكم فرنسا مؤشراً على وصول فرنسا إلى مرحلة توازن أصبحت معه متقبلة لحكم ملكي معتدل تطلبته ظروف أوربا آنذاك، وقد كانت دعوة الصحفي تيار (Thiers) المؤيدة لذلك موفقة لأنها تستجيب لطموحات الأمة الفرنسية في تحقيق الحرية ولمتطلبات الشرعية الدولية الأوربية التي ظلت تتخوف من كل انتفاضة قد تحدث بفرنسا، فجاء النظام الملكي الدستوري الذي ارتبط بحكم لويس فيليب عاملاً لتأكيد مكانة فرنسا دولياً. كما كان سلوك الملك لويس فيليب الذي تميز بالبساطة وتقبل شعارات عهد نابليون ومنها العلم المثلث الألوان والالتزام الصريح بالنظم العلمانية وبخيار الديمقراطية في ممارسة السلطة، كمصالحة تاريخية بين النظام الملكي والتوجه الشعبي بفرنسا الذي عبر عنه لويس فيليب نفسه أثناء تنصيبه بدار بلدية باريس بنشره الراية المثلثة الألوان وبمعانقته بطل الثورة العظيم "لافاييت" أمام الجمهور، في الوقت الذي كانت فيه شعوب أوربا الأخرى تنتفض على وقع أحداث باريس، فقام البلجيكيون يتحدون الحكم الهولندي ووقف البولنديون بشجاعة في وجه الهيمنة الروسية وانتفضت جمعيات الكاربوناري على سلطة الإكليريوس في الولايات البابوية

بإيطاليا .

لم يستطع الملك لويس فيليب بالرغم من تفتحه على الشعب ونجاحه في إقرار الأمور وتهدئة النفوس إثر الاضطرابات التي عمت فرنسا طيلة عامه الأول في الحكم، التخلص من ثقل ذكريات الماضي وإرضاء مطالب النخبة الفرنسية، ولم يتمكن من الحيلولة دون انسياق الجمهور الفرنسي وراء شعارات واعدة وأفكار لم تعد تقبل بالجمود الذي كان يميز الحياة البرلمانية وبالشلل الذي كان يطبع أداء الحكومة المنشغلة بحرب مفتوحة بالجزائر بين الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال بيجو (Bugeaud) والبطل الجزائري الأمير عبد القادر، والتي تحولت إلى حرب عصابات صعبة ومكلفة ومنهكة، طال أمدها (١٨٤١-١٨٤٧م) وتجاوز نشاطها الجزائر إلى المناطق الشرقية للمغرب الأقصى .

كل ذلك أدى إلى أزمة حادة أصبح معها حدوث انتفاضة أخرى بباريس شيئاً لا يمكن استبعاده، بعد أن أضر الكساد الزراعي والتراجع الصناعي باقتصاد فرنسا سنتي ١٨٤٦ و١٨٤٧م، وبعد أن اتضح للجميع سوء تسيير وزراء لويس فيليب وفي مقدمتهم غيزو (Guizot) .

وقد تزعم المعارضة ضد حكم لويس فيليب الصحافي والسياسي الطموح تيار (Thiers) الذي استطاع مع جمع من الناقمين على الأوضاع أن يستغلّ استياء العمال والطلبة الذين تظاهروا في شوارع باريس وأقاموا المتاريس في وجه قوات الأمن (٢٢ من فيفري ١٨٤٨م)، ولم يمر يومان حتى سقطت الملكية بفرنسا عندما اقتحم الجمهور الغاضب مجلس النواب وأعلنت الجمهورية (٢٤ من فيفري)، وكان في طليعة المنادين بها والمتحمسين لشعاراتها الشاعر لامارتين (Lamartine) والكاتب الاشتراكي لويس بلان (Louis Blanc)، وعلى عجل تألفت حكومة مؤقتة وأسرعت في تبني إصلاحات ذات طابع تحرري وهدف اجتماعي، فأقرت الاقتراع العام وألغت الرق وضمنت حق الشغل، وحددت يوم العمل بعشر ساعات وأنشأت ورشات لتشغيل البطالين .

وهذا ما أحدث انفراجاً ملاحظاً ومكن من انتخاب المجلس التأسيسي (Assemblée constituante) (أفريل)، فأفرز أغلبية محافظة ولبرالية معتدلة سارعت إلى وضع حد للاندفاع وإلى إلغاء الإصلاحات المرتجلة، فحلت ورشات العمل وأرغم العمال على القبول بذلك عندما استخدمت حكومة الجمهورية الثانية الجيش بقيادة الجنرال كافانياك (Cavaignac) في شهر جوان لقمع احتجاجاتهم، وأرسل ثلاثة آلاف ممن ألقي عليهم القبض في حوادث الشغب إلى الجزائر، وأثناء ذلك أقر الدستور وتأكد الطابع الجمهوري والديمقراطي للدولة الفرنسية، واختير لويس نابليون رئيساً للجمهورية الفرنسية الثانية بالاقتراع العام (١٠ من ديسمبر ١٨٤٨م)، ثم انتخب المجلس التشريعي (١٣ من ماي ١٨٤٩م)، فجاء بأغلبية من المحافظين (الملكيين) الذين حاولوا المحافظة على الأوضاع والحيلولة دون تجدد انتفاضات شعبية، فصوتوا على قوانين تراقب التعليم وتحد من حرية الصحافة وتضيق في أحكام قانون الانتخابات. وهذا ما شجع لويس نابليون على القيام بانقلاب على مؤسسات الجمهورية في ٢٣ من ديسمبر ١٨٥١ م، فألغى الدستور الذي أقسم يمين الولاء له، وحل المجلس التشريعي، وأعطى لنفسه صلاحيات مطلقة في ممارسة السلطة [٦].

وهكذا أعلن لويس نابليون، ابن أخي بونابرت، نفسه إمبراطوراً على فرنسا باسم الإمبراطور نابليون الثالث، مدشناً بذلك عهد الإمبراطورية الثانية (١٨٥١-١٨٧٠م). فعكس بسياسته ومواقفه تناقضات المجتمع الفرنسي وعبر عن توجهات الشعوب الأوربية نحو الحرية والوحدة بعد أن تبدلت الموازين الدولية في القارة الأوربية. فبعد أن حظي نابليون الثالث بتأييد قاعدة عريضة من المجتمع الفرنسي في السنوات الأولى لحكمه وكسب ولاء أهالي الريف، وبعد أن رأت فيه الطبقات المشتغلة بشؤون المال والبورصة وأمور الصناعة وأعمال التجارة خطاً دفاعياً يحميها مما كان يتهددها من حركات اشتراكية وجمعيات الإرهاب الأحمر المتطرفة؛ بدأ نابليون الثالث يفقد المناصرين وتحولت عنه غالبية سكان المدن وتخلى عنه حتى الحزب الكاثوليكي

الذي كان مسانداً له، بل عارضه حتى الملكيون المناصرون لأسرة البوربون القديمة التي كان ينتمي إليها شارل العاشر أوبيت أورليان الذي ينتسب إليه لويس فيليب. هذا في الوقت الذي كان يقف ضده ويتحدى سلطته المثقفون من ذوي الأفكار الجمهورية الذين كان لهم وجود قوي في المدن الكبرى وكان لهم تأثير مباشر في جمهور باريس المتحسس من الحكام والمتعطش إلى الحرية، وكان في طليعة هؤلاء الشاعر فكتور هوجو (Victor Hugo) والمؤرخ جول ميشلي (Jules Michelet) والمفكر رينان (Renan).

هكذا انتهى حكم الإمبراطور نابليون الثالث (١٨٥٢-١٨٧٠م) إلى طريق مسدود، بعد أن حققت أثناءه فرنسا تطوراً اقتصادياً ملحوظاً وإسهاماً فكرياً معتبراً، وأكدت سلطتها بأقاليم ما وراء البحار في شكل مستعمرات أوفرض امتيازات، لكن هذا الحكم فقد بريق الطابع الرومانسي الذي اصطبغ به واتضحت ميوله المعادية لتوجهات النخبة المؤثرة في المجتمع الفرنسي بعد أن ساير توجهات الكنيسة المحافظة واندفع بدون ترو في مغامرات خارجية كلفت فرنسا كثيراً وليس وراءها من سبب سوى سعي نابليون الثالث لتأكيد مجده الشخصي. فكان تسرع نابليون الثالث في إرسال الجيش الفرنسي إلى مكسيكولمعاضدة الملك ماكسمليان المهدد من قبل ثوار المكسيك محل نقمة الفرنسيين، وحق لكثير منهم أن يتساءلوا "عن أية مصلحة قومية هذه التي تعرضت للخطر حتى ينتصر نابليون الثالث لقساوسة المكسيك ورهبانها ويتغاضى عن المبادئ السلمية للثورة الفرنسية" [٧].

وفي إطار هذه التحولات السياسية التي عاشتها أوربا والتي اقتصرنا فيها على ما يخص فرنسا لارتباطها بموضوع هذا الكتاب، فإن القرن التاسع عشر زخر هوالآخر بتحولات اقتصادية حاسمة وتغييرات اجتماعية عميقة، لا يمكن التعرف إلى معالم الحياة في أوربا في هذا القرن بدون الإشارة إليها. ففيما يخص الاقتصاد تعاظمت الثروة المالية في أقطار أوربا نتيجة الثورة الصناعية التي أصبحت هي بدورها ظاهرة

مؤثرة في مختلف أوجه الحياة منذ أواخر القرن الثامن عشر، وساهمت في تعديل سلوك الفرد الأوربي وتوجيه نشاطه وتقنين معارفه بما تقتضيه طرق الصناعة وتستلزمه الاختراعات المستجدة، سواء كان ذلك في مجال الإنتاج أوفيما يتعلق بالنقل والتوزيع، فتوسع استغلال مناجم الحديد والفحم والطاقة المائية وتحسن مردود أنوال غزل الصوف والقطن بتطوير ما أحدثه يوحنا كي وكرمستون، وغدت الطاقة متوفرة بفضل تسخير القوة البخارية من طرف جيمس وات، وتحول الناس عن استعمال الخشب إلى استخدام الفحم الحجري بفضل الطريقة التي أوجدها دربي.

وبذلك تكرس نجاح الاقتصاد الرأسمالي الأوربي القائم على توفير الوسائل المالية وجلب احتياطي ضخم من المعادن الثمينة، وقد كانت إنكلترا مركز الثقل في هذا الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وقد تمكنت من المحافظة لمدى ثلاثة أرباع القرن التاسع عشر على مكانة الصدارة الاقتصادية في العالم، فغدت أقطار المعمورة بالنسبة إليها سوقاً مفتوحة لمنتجاتها، وغدت مستعمراتها الواسعة المصدر الأول للمواد الأولية الرخيصة الثمن والسوق الواسعة لاستهلاك الفائض من إنتاج مصانعها.

ارتبط هذا التطور الاقتصادي الذي عرفته أوربا في القرن التاسع عشر بالأخذ بأسلوب المردودية الاقتصادية في مستوياتها القصوى، واعتماد مبدأ المنافسة في التعامل التجاري، وبذلك غدا التمسك بمنهج الحماية الجمركية مكلفاً جداً، لتناقضه ونموالأعمال التجارية والمالية الحرة في الأسواق الأوربية التي أصبحت عصب الحياة بالنسبة إلى الدول المتطورة اقتصادياً آنذاك وهي إنكلترا وفرنسا والأراضي المنخفضة وبروسيا ودويلات إيطاليا الشمالية وبعض الأقاليم النمساوية.

تجاوز الاقتصاد الأوربي بفضل هذا التحول مبدأ الفيزيوقراطيين القائل بأن الأرض هي مصدر الثروة إلى مفهوم الرأسمالية الحديث الذي يرى في تراكم رأس المال أساساً لنموالثروة، وقد حمل هذا التطور تغيراً في ميزان القوى الاجتماعية، فتناقصت

هيمنة "الأرستقراطية القديمة" القائمة على امتلاك العقارات والتي كانت متحكمة في مقاليد أوربا، وانكمش نفوذ الحرفيين وأصحاب الطواحين وذوي الأعمال الحرة، في الوقت الذي أصبحت فيه "البرجوازية الجديدة" المشتغلة بالأعمال المصرفية والمالية والصناعية تمتلك وسائل الإنتاج الصناعي وتؤطر المؤسسات الاقتصادية والنشاطات التجارية، وهذا ما جعلها العمود الفقري للاقتصاد الأوربي المتطور ومصدر التأثير في القرار السياسي في الدول الكبرى.

وفي إطار هذا التحول غدت حركية المجتمعات الأوربية في أساسها تقوم على صدام المصالح الاقتصادية وتستند إلى مطالب الطبقات والشرائح الاجتماعية، وغدا انشغال الحكام الأول هوالتوفيق بين تلك المصالح المتناقضة وتجاوز تلك المطالب المتجددة، وكان أفضل سبيل إلى ذلك هوإيجاد حلول لها في إطار نظم دستورية وقوانين عامة تطبق على الجميع، لأن ذلك وحده هوالكفيل بإيجاد حل لمعضلة العمال التي أصبحت تهدد استقرار العديد من الدول الأوربية، بعد أن اقتنعت الحكومات الأوربية بأن النشاط الاقتصادي في أي بلد يكون متطوراً ومزدهراً في جو تسوده المنافسة وتتحرر فيه التجارة من كل القيود المالية.

أدى هذا الواقع الاقتصادي وما ارتبط به من تغير في البنية الاجتماعية للشعوب الأوربية إلى حدوث تأزم في نفسية الأفراد واضطراب في حياة الأسر وانهيار في المفاهيم الاجتماعية والقيم الأخلاقية التقليدية، فاختفى من تجمعات العمال بضواحي المدن وحول المناجم أسلوب الحياة الريفية القروية الذي كان يطبع الحياة الأوربية حتى القرن الثامن عشر، وتراجعت مظاهر العبادة والتقوى والتضامن واحترام متطلبات العقيدة المسيحية، ليحل محلها تنافس بين الأفراد واستغلال في التعامل وصل إلى حد استخدام الأطفال في العمل، وأصبح السلوك القائم على حرية المبادرة والسعي الدائم من أجل المزيد من الأرباح وإلى حياة ومكانة اجتماعية أفضل قناعة لدى الجميع في عالم أوربي أصبحت المدينة محوره، والعمال مجتمعه، وتأجير الخبرة والمهارة أساس الإنتاج فيه.

وقد أسفر هذا التحول الاجتماعي عن تأكيد مكانة الطبقة الوسطى الجديدة في المجتمعات الأوربية المعروفة "بالبرجوازية"، فغدت طيلة القرن التاسع عشر أساس النشاط السياسي ومحور الحياة الاجتماعية ومنطلق النهضة الاقتصادية في دول أوربا الغربية؛ وقد بدأت هذه الطبقة في فرض نفسها مع نهاية القرن الثامن عشر وتميزت من غيرها في اجتماع طبقات الأمة الفرنسية قبيل اندلاع الثورة الفرنسية (١٧٨٩م) فعرفت بالطبقة الثالثة (Tiers Etat)، وكان لها دور أساسي في هدم أسس الحكم الملكي المستبد المطلق المعروف بالنظام القديم (Ancien Régime)، وقد حالفها النجاح في إنجاز مهمتها التاريخية في المجتمع بفعل أحداث الثورة الفرنسية والحروب النابليونية والإصلاحات التي أخذت بها الحكومات الأوربية لمحوآثار سيطرة الإقطاع وتحكم الامتيازات المتوارثة في المجتمع. ولم تلبث أن اكتسبت هذه الطبقة الوسطى (البرجوازية) شرعيتها بتبنيها المطالب الوطنية كما مارسها حكام أوربا، وبعملها من أجل حفظ حقوق الشعب كما حددها المشرعون وتصورها المفكرون الأوربيون في القرن الثامن عشر.

لقد أطرت الطبقة الوسطى حياة المجتمعات الأوربية في القرن التاسع عشر من خلال تبنيها وتوجيهها للتيارات التي كانت سائدة في أوربا والتي يمكن أن نتعرف من خلالها إلى طبيعة التطور الذي عاشته هذه القارة ونوعية التعامل الذي ميز علاقاتها مع العوالم الأخرى المتمثلة في العالم الإسلامي وفي مستعمرات ما وراء البحار. وسنحاول حصر هذه التيارات والتوجهات المتنوعة، التي أطرت الحياة الأوربية وصنعت قناعات الأفراد ووجهت أنظار الحكام وتحكمت إلى حد كبير في علاقاتهم مع الشعوب والدول خارج أوربا، بالتعرف أولاً إلى الحركات التحررية وما ارتبط بها من توجهات قومية، ثم نعالج بعد ذلك الميول الرومانسية والتوجهات الفكرية الليبرالية والمحافظة، قبل أن نستعرض المد الاستعماري الذي كان نتيجة حتمية للتفوق الأوربي في القرن التاسع عشر.

١ - الحركة التحررية الأوربية :

كانت رد فعل على قمع تطلعات الشعوب في تحقيق الحرية والمساواة على مستوى الأفراد، وفي توفير الحماية والرعاية على مستوى الجماعات، فكانت موقفاً طبيعياً من نظام ميترنيخ "الرجعي" الذي سبقت الإشارة إليه، والذي كان يقوم على قمع الأماني الشعبية وكبت الميول القومية للشعوب الأوربية، ولو بالالتجاء إلى مراقبة صارمة ومشددة، واعتماد أسلوب القوة لإسكات الأصوات المتحررة وتسليط القمع الشديد للقضاء على كل ظاهرة قد تعرض مشروعه السياسي المحافظ للخطر.

لقد كانت نقطة الضعف في هذا التوجه المعادي للحركات التحررية في أوربا تكمن في عجز الحكام والساسة وفي مقدمتهم ميترنيخ عن سلوك طريق وسط بين الثورة في اندفاعها والأرستقراطية في جمودها، ففضلوا الجمود على الحركة والمحافظة على التحرر، وتجاهلوا بذلك روح العصر وحاولوا إخماد روح الحرية التي هي فيض الحياة السياسية المتدفق في أوربا، ولم يدر الساسة الأوربيون بأنهم يتعاملون مع شعوب لا تهزم وتطورات في عصر أصبح فيه القديم غير صالح ولم يعد فيه التوجيه ممكناً، فهوحسب تعبير فيشر : "عصر يقظة ونشاط فكري نادر التطور، فهوعصر سكوت وبايرون وعصر شلي وكولردج ووردسوورث وعصر تجارب فروييل في تربية الأطفال ومغامرات روبرت أوين في الاشتراكية" (٨). ولم يدر المنتصرون على بونابرت والمعادون لمبادئ الثورة الفرنسية، وهم يتبادلون نخب النصر في مؤتمر فيينا، "أن الحرية، كما أكد ذلك نابليون في إحدى مقولاته بعد الإطاحة به، لم تصب في مقتل أثناء معركة واترلو".

وبالفعل لم تنقض أعوام قليلة حتى تيقنت الحكومات الأوربية بأن روح الثورة لا زالت تهز النفوس وتهفو إليها القلوب، وأن الهيمنة على الجامعات ومراقبة الاجتماعات ومعاداة أصحاب الرأي والتضييق على النوادي الفكرية لا يمكن أن يعيد

عجلة التاريخ إلى الوراء. فبالرغم من كل المضايقات استطاعت اتحادات طلبة الجامعات الألمانية أن تصبح قوة مؤثرة في المجتمع (١٨١٥-١٨١٩م)، ونشطت جمعيات الكاربوناري في أرجاء إيطاليا، وسجلت حركات تمرد بنابولي وبيدمونت وإسبانيا والبرتغال، وانتشرت إلى عمال إنكلترا ولم تسلم منها حتى اليونان المستقلة حديثاً. وبالرغم من نجاح الجيش النمساوي في قمع الحركة التحررية في إيطاليا بنابولي وتورينو(١٨٢٠م)، وتدخل فرنسا في إسبانيا الذي أرجع فردناند السابع إلى العرش (١٨٢٣م)، ظلت الحركة التحررية بأوربا قوية ومؤثرة في الشارع ومتحكمة في الجامعات، وهذا ما عبرت عنه نوادي الشباب الجامعي بألمانيا (Burschenschaft) في تظاهرات ١٧ من أكتوبر ١٨١٧م في فارتبورغ (Wartburg) بمقاطعة الساكس التي احتفل فيها الطلبة بالذكرى المئوية لمعركة ليبزيغ وبالذكرى المئوية الثالثة لإصلاح مارتن لوثر، وتم أثناءها إشعال النار في ملابس وكتابات ترمز إلى نظام ميترنيخ وإلى غطرسة حكام بروسيا والنمسا.

واكتست حركة نوادي الشباب هذه في ألمانيا طابع العنف والمواجهة بعد قتل الشاعر كوتزبو (Kotzebue) الذي كان عميلاً سرياً للقيصر (مارس ١٨١٩م)، فكان ذلك فاتحة فترة قمع خطط لها ميترنيخ مع الأمراء الألمان في مؤتمري كارلسباد (Karlsbad) (أوت ١٨١٩م) وفيينا (١٨٢٠م)، فطرد الأستاذ آرندت (Arndt) من كرسيه الجامعي ببون واضطر قورس (Goerres) إلى الالتجاء إلى ستراسبورغ في الوقت الذي ألقي فيه القبض على العديد من دعاة الحرية بحجة كونهم ثوريين ومشاغبين، وألقوا في السجون بتحريض من ميترنيخ والأمراء الألمان المساندين لسياسته[9]. وهذا ما دفع حركة "شباب الجامعات" إلى تنظيم نفسها من جديد في شكل "نواد سرية" (١٨٢٧م)، اعتبرها ميترنيخ بؤر إرهاب متطرف ومنطلقاً لنشاط راديكالي ذي طابع دولي يهدف إلى تقويض أسس المجتمع القائم بأوربا.

إن المواجهة التي لقيتها الحركة التحررية في أوربا من الحكومات التي أطرت الحياة

السياسية إثر سقوط نابليون تعتبر في حكم التاريخ شيئاً خيالياً إلى أبعد الحدود، بل خطة معاكسة لسير التاريخ، وهذا ما برهنت عليه انتفاضات سنتي ١٨٣٠ و١٨٤٨ م التي كانت أشبه باندفاعات بركانية وهزات زلازل عنيفة أرغمت الحكم الاستبدادي على مراجعة نفسه، فقد انطلقت شرارتها الأولى من باريس وعم لهيبها أرجاء أوربا، فكانت أعياداً حقيقية للحركة التحررية الأوربية أساسها المثل العليا للحرية والمساواة ومظهرها البطولة والتضحية وذاكرتها الأحداث العاصفة للثورة الفرنسية والمشاريع الطموحة لنابليون بونابرت، وكانت تأكيداً أن التطور في أوربا منطلقه الحركات التحررية ومصدره الشعب وضميره المثقفون والمفكرون والمبدعون، أما الحكام فلا يمثلون بالنسبة إلى أوربا في خضم هذا التطور الذي غير المفاهيم سوى العنوان الذي قد لا يعكس مضمون ما هومسجل في الكتاب.

كانت انتفاضات عامي ١٨٣٠ و١٨٤٨ م في فرنسا وفي غيرها من الأقطار الأوربية اختباراً لقدرات الشعوب وسبراً لنيات الحكام ورصداً لتوجهاتهم وأساليبهم في ممارسة السلطة، ومع أن هذه الأحداث أثبتت فشل الحكام في الانسجام مع الأوضاع المستجدة، فإنها أظهرت بأن هناك تطوراً عميقاً حصل في الذهنية الأوربية، كرس اقتناع الشعوب الأوربية بحقها في حكم عادل ومتجاوب مع توجهاتها ومعبر عن مصالحها، فتوارى بذلك من حياة الأوربيين الحكم المستبد المطلق الصلاحية القائم على حق العاهل في ممارسة سلطته، وأصبحت تصرفات الحكام القائمة على القوة غير مقبولة لدى عامة الشعب وبخاصة الطبقة الوسطى البرجوازية، بل أصبح الجميع يرى أن واجب الدولة ومهام الحكام الأساسية تتلخص في حماية حق الفرد في الحرية والعدالة الذي أسست له على المستوى الفكري كتابات الفلاسفة والمفكرين الأوربيين لعصر التنوير أمثال هيوم الإنكليزي (ت. ١٧٧٦م) ومنتيسكيوالفرنسي (ت. ١٧٥٥م) وفرنكلين الأمريكي (ت. ١٧٩٠م) وكانت الألماني (ت. ١٨٠٤م).

كانت انتفاضات ١٨٣٠ م تكريساً لفشل مخطط ميترنيخ واستحالة إرجاع

الأوضاع إلى ما كانت عليه، كما كانت انتفاضات ١٨٤٨ م وأداً لهذا المخطط الذي لم يعد قابلاً للتطبيق بل لم يستطع مهندسه (ميترنيخ) أن يواجه انتفاضة ثلاثة أيام (٤-٧ من مارس ١٨٤٨م) بفيينا. ومع أن الأسلوب القديم في الحكم لم ينته في أوربا بين عشية وضحاها إثر هذه الانتفاضات نظراً لتمكن قوات الدويلات الألمانية وكذلك الجيش النمساوي في إيطاليا من قمعها، إلا أنها في الواقع استطاعت أن تحقق المطالب الأساسية للحركة التحررية الأوربية المتمثلة أساساً في تولي الطبقة الوسطى سلطة القرار الفعلي والتزامها بإنشاء حكومات دستورية قائمة على مبادئ الحرية ومسايرة لتوجهات الشعوب وملتزمة بتكريس الوفاق الوطني والروابط القومية. وهذا ما يجعلنا نعتبر أن سنة ١٨٤٨ م بحق هي نهاية الصراع الطويل والصعب مع الإقطاع الأوربي والتكريس الفعلي لانتصار البرجوازية وفرض سيطرتها على مقدرات أوربا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[١٠]. كما توضح لنا هذه التطورات، ونحن نستقرئ التحولات العميقة في الحياة الأوربية، أن طرح الفكرة واقتناع الناس بها شيء وتطبيقها وممارستها في الحياة شيء آخر، فقد تطلب الانتقال من طرح فكرة التحرر إلى ممارسة مضمونها من طرف الشعوب الأوربية فترة طويلة كادت تستغرق القرن التاسع عشر كله.

٢ - التوجه القومي الأوربي:

ارتبط التيار القومي في أوربا بالحركات التحررية إلى حد بعيد، فكان استجابة لها كما كانت أفقاً له، وقد حقق الأوربيون في توجههم القومي هذا "وعيهم بذاتهم"، فتجاوزوا السلوك الفردي المحدود ولم يعودوا يجدون في الأفكار الإنسانية ذات الصبغة المسيحية ما يعبر عن اهتماماتهم أويعكس مصالحهم، فحققوا بذلك الانتقال من الولاء للحكام وخدمتهم إلى الارتباط بالوطن والتضحية من أجله، وهذا ما يعتبر في الواقع عملية تحول عميقة في المجتمع الأوربي، انتقلت فيها الدولة من مؤسسة تقوم على القوانين وتستند إلى سلطة الحكام إلى مشروع اجتماعي وسياسي وثقافي، يمتلك فيه الشعب دولته وترتبط في إطاره مصالح سلطة الحاكم بمصلحة الشعب، فغدت الدولة

بفعل التوجه القومي مطابقة للشعب وتحولت حسب تعبير سييس إلى هيئة من الشركاء الذين يعيشون في ظل قانون مشترك وتمثلهم هيئة شرعية واحدة (١١).

كانت الحركات القومية في أوربا تقوم على القيم الحضارية والخصائص المشتركة بين أفراد كل أمة والمتمثلة في الاشتراك في اللغة والمعتقد والتقاليد والذاكرة التاريخية والطموح إلى المستقبل، وكان دافعها القوي هو رغبة الجميع في تغيير الأوضاع وخلق عالم جديد يضمن الحرية للفرد في إطار مصلحة الجماعة، وتكون فيه الروابط وثيقة في حدود المجال الجغرافي ومتطلبات الواقع الاجتماعي وتوجهات النظام السياسي، الذي سمح لهذه الحركات أن تنتقل من حيز الشعور إلى ممارسة فعلية في الحياة. وقد كانت أحداث الثورة الفرنسية وحروب نابليون (١٧٨٩-١٨١٤م) كالحاضنة للشعور القومي والأرضية الخصبة لنمو بذور الحركات القومية. ولم يطل الأمر حتى أصبح الإحساس القومي تياراً قوياً يتفاعل معه الرأي العام الأوربي ويتأثر به الحكام وتهتز له نفوس المفكرين؛ ولم تحل سياسة ميترنيخ المعادية للتوجه القومي (١٨١٥-١٨٤٨م) دون تعمقه أكثر فأكثر في الشعوب الأوربية، مع ما كان يحمله من معاداة للأفكار القائمة على قرارات الشرعية الدولية والحقوق الطبيعية للملوك في حكم شعوبهم.

كانت الأماني القومية تساير توجه الدولة وسياسة الحكومة في كل من فرنسا وإنكلترا وحتى إسبانيا والبرتغال، لكنها كانت تناقض الواقع السياسي الذي كانت تعيشه الإمبراطورية النمساوية والدويلات الجرمانية والإيطالية وأقاليم البلقان وشرق أوربا، وهذا ما جعل التيار القومي في أوربا يتركز في هذه الأقاليم وتتمحور أحداثه في ثلاث بيئات رئيسة وهي: جرمانية، وشبه الجزيرة الإيطالية، ووسط وشرق أوربا، حيث كانت الإمبراطوريات المركزية الثلاث (الروسية والنمساوية والعثمانية) تنكر حقوق العديد من القوميات وتكتم أنفاس الداعين إليها.

كان المجال الجرماني (ألمانيا) بيئة ملائمة لتطور الحركة القومية بفعل حالة الانهزام

والمهانة الناتجة عن ضياع العزة الوطنية التي تجرعها الألمان بفعل تفوق الجيوش النابليونية، فكانت هزيمة بروسيا في معركة يينا (١٨٠٦م) وبسط نابليون هيمنته على أغلب أقاليم جرمانية الصدمة التي أيقظت الوعي القومي في نفوس الألمان، فوجدوا في تمجيد هويتهم الجماعية ما يعوضهم عن العجز العسكري والتبعية الأجنبية، وهذا يسمح لنا بالقول بأن ثمن هزيمة القوات الألمانية أمام جيوش نابليون كان الرجوع إلى الثقافة الجرمانية واكتشاف خصوصيتها في شيء من الزهو والإعجاب، "فتجاوزت بذلك الأمة الألمانية عجزها بتسليم نفسها لعشق ذاتها الجرمانية"[١٢].

لقد كانت استجابة المفكرين والأدباء الألمان للأماني القومية، وفي طليعتهم كل من (هردر Herder ١٧٤٤/ ١٨٣١م) وفيخته (Fichte ١٧٩٢/ ١٨١٤م) وشيلينغ (Schelling ١٧٧٥/ ١٨٤٥م) موفقة إلى حد كبير، عندما جعلوا وسيلتهم الأساسية في جمع كلمة الألمان وتوحيد بلادهم، تتركز في عامل اللغة الألمانية، لأنها كانت حسب قناعاتهم تختزن الذاكرة الجماعية وتمثل وعاء الفكر والمعبر عن الميول الخاصة بهم وعنوان تمايز عن الآخرين. فقد دعا الكاتب هردر في إطار هذا التوجه إلى ضرورة تحرير التاريخ من السيطرة الأجنبية، وإلى إعطاء كل أمة الحق في الاعتزاز بكيانها الذي لا يقبل حسب قوله المقارنة مع الآخرين، وهذا ما دفعه إلى دعوة الألمان للاستمرار في طريقهم الخاص بهم وألاّ يلتفتوا إلى الآخرين سواء مدحوا الأمة الألمانية وأشادوا بأدبها وقوتها أوذموا ذلك، لأن هذا حسب قوله: "ملك لنا نحن (أي الألمان)، وهذا وحده يكفي"، وهوفي ذلك لا ينكر الحقوق القومية للشعوب الأخرى، بل يرى أنه من الطبيعي أن يعتز كل شعب بقيمه ويتمسك بخصوصيته، فأنكر على إمبراطور النمسا إصداره لقرار يقضي بجعل اللغة الألمانية اللغة الرسمية بالمجر، وأوضح رأيه بهذه العبارة: "وهل لشعب ما وحتى ولو كان جاهلاً متخلفاً ثروة أثمن من لغة أجداده؟ في تلك اللغة تكمن كل ذخائر الفكر والتقاليد والتاريخ والفلسفة والدين، فيها ينبض قلب الشعب وتتحرك روحه، وإن من ينتزع من هذا الشعب لغته أويقصر في احترامها يحرمه

من ثروته الوحيدة التي لا تعرف البلى" (١٣).

ولم تكن أفكار فيخته القومية أقل من مواقف هردر الجريئة في الدعوة إلى الفكر القومي بجرمانية، فقد عبر فيخته عن توجهاته القومية في دراسته لمفهوم وواجبات الدولة في كتابيه: "الدولة التجارية المغلقة" (١٨٠٠م)، و"نظرية الدولة" (١٨١٣م)، كما أوضحها في محاضراته وكتاباته التي كانت رد فعل على الإحباط الذي كان يعيشه بعد هزيمة بروسيا واجتياح جيوش نابليون لعاصمتها برلين. فجاء كتابه "خطابات إلى الأمة الألمانية" (١٨٠٧م) تعبيراً عن الفكرة القومية الهادفة إلى جمع شمل الألمان في إطار الرابطة القومية التي لها مدلول سياسي في إقامة دولة الوحدة ومحتوى اجتماعي في رعاية الأفراد الذين ينتسبون إليها وكيان سياسي في مؤسسات تقوم على التمثيل النيابي المرتكز على الحرية والمساواة المدنية والحقوق الثقافية المتبادلة بين الأفراد، لأن هذه القيم والمبادئ هي الكفيلة وحدها بإبعاد الحكم الأرستقراطي والقضاء على روح العبودية ونزعة الاستبداد واستغلال الشعب (١٤).

بفعل هذا التيقظ القومي اندفع الألمان لتحقيق وحدتهم عبر مراحل بدأت فعلاً بتأسيس نابليون بونابرت لاتحاد الراين (١٨٠٦م)، ثم بإقامة الاتحاد الجرماني (Diet ١٨١٥م) الذي سمح باجتماع ممثلي الأمة الألمانية في برلمان فرانكفورت بزعامة النمسا، بعدها تشكل اندماج اقتصادي واتحاد جمركي "الزلفراين (Zollverein ١٨١٨/ ١٨٥٢م) بين العديد من الدويلات الألمانية والذي أظهر دور بروسيا الحاسم في تحقيق مشروع الوحدة الألمانية المنشودة، فكللت جهودها بالنجاح بفضل رجال جمعوا الإرادة وبعد النظر والتصميم على الوصول إلى الهدف، وهم الداهية السياسي أوتوفون بيسمارك O. Von Bismarck (١٨١٥/ ١٨٨٩م)، والقيصر فلهلم الأول Wilhelm I (١٧٩٧/ ١٨٠٨م)صاحب العزيمة القوية والمواقف المبدئية، والقائد فون مولتكه (Von Moltke) المعروف بخططه الحربية المحكمة والقائد فون رون (Von Roon) المعروف باندفاعه العسكري والذي دشن بخططه العسكرية أسلوب

"الحرب الخاطفة". فألحقت بروسيا الهزيمة بالدانمرك (١٨٦٤م)، وأرغمت النمسا على الحياد بعد إلحاق الهزيمة بها في معركة سادوفا Sadowa (١٨٦٦م) ثم قضت على القوة الرئيسة المعادية للوحدة الألمانية وهي فرنسا في معارك الحرب السبعينية (١٨٧٠م)، وتبخرت بذلك أحلام نابليون الثالث وسقطت الإمبراطورية الثانية بعد أن سحق جيشه وسيق أسيراً إلى فرانكفورت بعد هزيمته في معركة سودان (Sedan) وفي خضم هذه الأحداث العاصفة أعلنت الوحدة الألمانية في قاعة المرايا بقصر فرساي وتوج فلهلم الأول قيصراً على ألمانيا الموحدة والقوية.

ونفس التوجه اتخذته الحركة القومية الإيطالية، فكان نجاحها نتيجة تضافر جهود أربعة رجال قام كل واحد منهم بدور مكمل للآخر، وهم: فكتور عمانوئيل ملك البيدمونت الذي مثل القوة الدافعة وجعل من مملكته الأرضية الأساسية لتوحد إيطاليا، والثائر غاريبالدي الذي كان بحماسه القومي واندفاعه الثوري الرباط القوي الذي شد الجنوب الإيطالي إلى أقاليم الشمال ومنع البابوية من إبعاد الأقاليم الوسطى عن عملية التوحيد الوطني، ومازيني روح حركة البعث الإيطالية (الريسورجمنتو) التي غرست فكرة الوحدة في نفوس الإيطاليين، والسياسي كافور الذي كان بحق عقل الوحدة بدهائه وحنكته وحسن تصرفه[١٥]. فقامت الوحدة الإيطالية على أكتاف هؤلاء الرجال الذين مهدوا طريق النصر والفخار للشعب الإيطالي. فتوجت جهودهم بتشكيل البرلمان الإيطالي في تورينو(١٨ من فيفري ١٨٦١م)، وإعلان مملكة إيطاليا (٢٣ من مارس ١٨٦١م) التي اكتملت سيادتها بضم مقاطعة البندقية (١٨٦٦م) وبدخول الملك عمانوئيل روما وإعلانها عاصمة لإيطاليا الموحدة (٢ من جويلية ١٨٧١م).

في الوقت الذي حقق فيه الألمان والإيطاليون مشروعهم القومي، ظلت القوميات الأوربية الأخرى الخاضعة للإمبراطوريات المركزية (الروسية والنمساوية والعثمانية) تكافح لإثبات وجودها ولتحقيق أمانيها، فاستطاعت في مجملها تحقيق الحد الأدنى من

المطالب القومية سواء بالاعتراف الشكلي بوجودها مثلما هوالحال بالنسبة إلى القوميتين البولندية والتشيكية، أوبتأسيس دول ذات سيادة لم تصل إلى حدودها الطبيعية كما تسنى ذلك للهنغاريين والصرب واليونان، وقد استطاعت هذه القوميات بفضل تناقضات السياسة الأوربية وبفعل ضعف الدولة العثمانية وتعاطف الرأي العام الأوربي معها وبخاصة مع مطالب اليونان، أن تحصل على استقلالها وأن تثبت مطالبها في بعض الأقاليم، وغدت بذلك أطرافاً مؤثرة في تطورات المسألة الشرقية التي سوف نتطرق إليها عندما نتعرض لأوضاع الدولة العثمانية في الفصل الثاني.

٣ - النزعة الرومانسية الأوربية:

عبرت عن تحول عميق في نظرة الأوربيين إلى القيم الأخلاقية والجمالية في الحياة والوجود، فكانت استجابة طبيعية لتجاوز النكسة التي شعر بها الضمير الأوربي نتيجة فشل الآمال التي بشرت بها الثورة الفرنسية وحملها مشروع نابليون (١٧٨٩-١٨١٤م)، فعبرت بصدق عن روح القلق الذي ساد الحياة الأوربية في فترة إعادة البناء (١٨١٥-١٨٤٨م). ومن هذا الجانب كانت النزعة الرومانسية بحق محاولة موفقة لتجاوز الواقع الصعب وحياة الرتابة ومظاهر السلوك البرجوازي، فرجعت إلى العاطفة والخيال وذكريات الماضي لتسبغ معاني مثالية حالمة على الأشياء الواقعية الجافة، وحاولت استشراف المستقبل والوصول إلى مرحلة الوعي بالذات بالالتجاء إلى الخيال ومخاطبة النفس، فاستحدثت أبواباً كانت مغلقة أمام الإبداع واستخدمت الخيال لتقبل الواقع وتوسيع الرؤية للأشياء.

بفعل هذا التوجه تمكن المبدعون الرومانسيون الأوربيون من الارتقاء بأعمالهم، فتجاوزوا في مواقفهم هذه منطقية العقل وواقعيته إلى الغوص في الإحساس الروحي العميق الذي يسمح بتلمس الحقائق في مفهومها الذي يعجز عن إدراكه الحس المباشر

أوالمنطق العقلي الصرف، وهذا ما جعل المثالية والعاطفة والذاتية تطبع أعمال المبدعين الرومانسيين وتتغلب على مواقفهم المشدودة إلى بريق الماضي وأمل المستقبل. فالرومانسي الأوربي في القرن التاسع عشر كان "يرفض القيود ويهيم في الخيال ويغرق في الأحلام ولا يعتبر أي قيد لحرية ميوله وعواطفه، وهو في عمله الفني الإبداعي البطل والحكم ومحور الاهتمام. . ." (١٦).

تجاوزت أوربا بفعل الحركة الرومانسية كلاسيكية القرن الثامن عشر المعتمدة على تراث عصر النهضة وإنتاج الإنسانيين ومساهمات مفكري عصر التنوير، فلم يعد الاهتمام يركز في المحيط (العالم الخارجي) أوينصب على احترام القواعد الفنية والمواقف الاجتماعية والتقاليد المتوارثة، بل أصبح الإبداع الفني والأدبي من خلال النظرة الرومانسية ينطلق من فهم الأديب وتصور الفنان وإحساسه بالعالم الذي يعيشه والمحيط الذي يتفاعل معه. وقد بدأ التوجه الرومانسي هذا يطبع الحياة الثقافية بأوربا بتجاوز الأديب والفنان الأوربي لاعتبارات المحيط (العالم الخارجي)، فلم يعد يعتمد سوى على الدوافع الذاتية (العالم الداخلي)، فعبر بذلك عن حركة تمرد برجوازي على قواعد وضوابط الأرستقراطية مع أواخر القرن الثامن عشر، بدأت تتضح ملامحها بمهاجمة المذهب العقلي في "عاصفة وصراع" (Sturm und Drang ١٧٧٧ م) لكلنجر ولطائف الهند (Indes galantes) لرامبو (Rimbaud)، وبذلك توارت الأعمال الكلاسيكية لتصبح مسرحيات شكسبير محل اهتمام وتحليل العديد من الكتاب مثل: نونيز ولسينغ وشليغل وتيك وكارا.

بهذا التوجه يمكن اعتبار النزعة الرومانسية تلبية للدوافع النفسية للمجتمعات الأوربية، فهي تسمح للفرد بتجاوز حاجاته المادية وواقع مجتمعه الصعب، وتلبية للدوافع النفسية للمجتمعات الأوربية، وهذا ما يجعلها بحق محاولة جريئة لتجديد الذات بإحياء قدرات الفرد بعيداً عن سلوك الجماعة والسماح له بتحرير طاقاته خارج

القوانين الوضعية والضوابط الاجتماعية. فالأوربي في نزعته الرومانسية هذه إنما كان يكرس فرديته ويحقق حريته ويسترجع ذاته، وما كان ليتحقق له ذلك لولا انعزاله عن الآخرين واندماجه في عمق الحياة الريفية، حيث تشد الطبيعة أحاسيسه وتستبد بعواطفه، فتبث فيه شحنة من الإبداع والتجديد كان في أشد الحاجة إليها، فكانت الطبيعة بالنسبة إلى الرومانسيين، كما قال شيلر: "وعاء للحب والعواطف".

هكذا بعيداً عن ضوابط القوانين ومتطلبات الحياة، حققت الثقافة الأوربية الرومانسية توازناً بين الحنين إلى ذكريات الماضي والتخوف من توقعات المستقبل، فحاول المبدعون الأوربيون رفض إحساس الشيخوخة الذي بدأ يطبق على نفوسهم من جراء ضوابط عصر التنوير (القرن الثامن عشر) وتجديد ذاتهم من خلال العيش مجدداً في ماضيهم، وقد وجدوا في عمق الإيمان المسيحي في العصر الوسيط ملجأ لهم، وكانت كاتدرائيات وأديرة ذلك العصر شواهد على عمق الحياة في تلك الفترة الحافلة بالمغامرات والمشحونة بالعواطف، فقد رأى فيها الكثيرون القوة التي تمكنهم من تجاوز كهولتهم واسترجاع طفولتهم، وهذا ما عبر عنه شليغل (Schlegel) (ت١٨٢٩م) بقوله: "ليل القرون الوسطى؟ ليكن، إنما هوليل متلألئ بالنجوم الزاهرة، وإنها لحقبة عجيبة مدهشة، كل ما فيها مُشوِّق وأخاذ، إنها حقبة فاضلة، ساذجة، خصبة بالمعجزات والخوارق، ليس أصغرها لعمري هذه التقوى المسيحية المستبدة بالنفوس"[١٧].

أصبح العصر الوسيط محل اهتمام المؤرخين الرومانسيين الذين لم يحاولوا تجميل الماضي وإنما وصفه، ولم يعمدوا إلى سرد الأحداث وإنما التفاعل معها والعيش فيها، فكان في طليعتهم بألمانيا بوشينغ (Busching) (ت. ١٨٢٩م) وشلوسر (Schlosser) (ت. ١٨٦١م) وترايشكه (Treischke) (ت. ١٨٩٦م)، كما عرف منهم في إنكلترا جامس (James) (ت. ١٨٦٠م) ووالتر سكوت (W. Scott) (ت. ١٨٣٢م)، وفي فرنسا تييري (Thierry) (ت. ١٨٥٦م) وغيزو(Guizot) (ت. ١٨٥٤م) وبارانت

(Barante) (ت. ١٨٥٦م) وشاتوبريان (Châteaubriand) (ت. ١٨٤٨م).

لقد اصطبغت كل مظاهر الثقافة الأوربية في النصف الأول من القرن التاسع عشر بالنزعة الرومانسية واستطاع المبدعون من الفلاسفة والكتاب والشعراء والموسيقيين والرسامين التعبير بعمق وصدق عن النفس الأوربية الحائرة والقلقة والحزينة في بحثها عن ذاتها ومحاولة تجديد قدراتها. وقد كانت جرمانية البيئة المثالية لهذه النزعة، فحقق أدباؤها وفنانوها السبق في ذلك، وهذا ما أشارت إليه السيدة دوستايل (Madame de Staël) في انطباعاتها حول "جرمانية" (١٨١٠م) بقولها : "إن جرمانية مع انقسامها وهوانها واحتلال جيوش نابليون لها، فإنها كانت ولا تزال مصدر الإسهام وكنزاً من الشعر والنثر في اتساع مجاله وعمق معانيه وغنى مورده وابتكار أشكاله ما يفوق أي عمل حديث وضع في أي بلاد أخرى من بلاد أوربا" (١٨).

إن جرمانية من خلال إسهامها في الحركة الرومانسية خاصة وإبداع بيئاتها الأدبية وبخاصة في مراكز يينا وهايدلبرغ وبرلين، قدمت البديل للحركة الإنسانية الكلاسيكية التي كانت تتخذ من فايمار (Weimar) مركزاً لها، وقد بدأ التفوق الألماني في الحركة الرومانسية يفرض نفسه على الجميع بإصدار غوته (Geothe) روايته أحزان فرتر (Werther) (حوالي ١٧٧٤م)، وإخراجه رائعته فاوست (Faust) في تصورها الأول (١٧٩٠م) ثم في صيغتها الثانية (١٨٠٨م)، فكانت إسهاماً في البحث عن الحقيقة والبرهنة على أن النضال الدائم هوطريق الخلاص؛ ثم تواصل هذا الإبداع الألماني الرومانسي في الفكر والأدب بمساهمات كل من لسينغ (Lessing) وشيلر (Schiller) (ت. ١٨٠٥م) وهردر (Herder) وهاينه (Heine) (ت. ١٨٥٦م)، وكان الإبداع الرومانسي في الشعر متجسداً في أشعار شليغل (Schlegel) (ت. ١٨٢٩م) ونافاليس (Navalis) وتيك (Tieck) والأخوان قرين (Grinn)، وفي الموسيقى في أعمال هايدن (Hayden) (ت. ١٨٠٩م) وشوبرت (Schubert) وفاغنر (Wagner) وباخ (Bach)

وهايندل (Haendel) وبخاصة بتهوفن (Beethoven) (ت. ١٨٢٦م).

فبتهوفن في روائعه الموسيقية وبخاصة سمفونياته الأولى (١٨٠٠م) والثالثة (Héroïque ١٨٠٤م) والسادسة (١٨٠٨م) وفي إغمونت (Egmont ١٨١٠م)، حرر الفن من رقابة التقاليد وجعله يجدد نفسه من خلال عنفوان شبابه واندفاعه نحوالعظمة ومناجاته لعواطف الحب المشحونة الساعية للوحدة وراء التناقض بين قوى الخير والشر كما أن موزارت (Mozart) (ت. ١٧٩١م) هوالآخر حقق لفتات إبداع رومانسي تجاوز فيها شعور اليأس والجمود ووصل من خلالها إلى ما يمكن اعتباره مرحلة الكمال الفني.

أما في إنكلترا فقد عبرت الحركة الرومانسية عن نفسها بتلقائية وعمق وتحد للواقع من خلال أعمال الكتاب المبدعين وبخاصة أدباء البحيرات (Larristes) من أمثال كولريدج (Coleridge) (ت. ١٨٣٤م) وبايرون (Byron) (ت. ١٨٢٤م) وشيلي (Shelly) (ت. ١٨٢٢م) ووردسوورث (Wordsworth) وبرونتي (Bronté) (ت. ١٨٥٥م) وديكنز (Dickens) (ت. ١٨٧٠م) وتنيسون (Tennyson) (ت. ١٨٩٢م).

ولم تكن مكانة فرنسا أقل من منزلة إنكلترا في ميدان الإبداع الرومانسي، فقد ظهر فيها العديد من رواد الرومانسية في مختلف مجالات الأدب وصنوف الفنون، كان في طليعتهم الأديب المفكر جان جاك روسو(J. J. Rousseau) الذي عبر عن نزعته الرومانسية وتعلقه بالطبيعة وميله إلى الانعزال في كتابه "أحلام متجول وحيد"، وكذلك الأديبة السيدة دوستايل (Madame de Staël) (ت. ١٨١٧م) التي كانت اللسان المعبر عن الإحساس الرومانسي، والشاعر لامارتين (Lamartine) (ت. ١٨٦٩م) الذي تشهد رائعته البحيرة على استغراقاته الرومانسية، وكذلك الشاعر والكاتب فكتور هوجو(Hugo) (ت. ١٨٨٥م) الذي التزم بالمنحى الرومانسي في مسرحيته "كرومويل" وعمل على تحطيم ضوابط الحركة الكلاسيكية في روايته هرناني (Hernani)، ومن هؤلاء الرومانسيين الفرنسيين في ميدان الفن الموسيقار برليوز

(Berlioz) (ت١٨٦٩م)، والرسامان دولاكروا (Delacroix) وإنغر (Ingres) اللذان عرفا بلوحاتهما الرائعة والتي لا تزال تشد أنظار زوار متحف اللوفر بباريس.

وارتبط اسم روسيا بالحركة الرومانسية في كتابات بوشكين (Pouchkine) (ت١٨٣٧م)، وكذلك إسبانيا في لوحات جيريكو وفرانسيسكوغويا (Goya) (ت١٨٢٨م) الذي عبر بصدق عن الحياة في غبطة الأحياء الشعبية وعن مآسي الحرب في هول الرؤى وروعة المناظر. كما فرضت إيطاليا وجودها في ميدان الإبداع الرومانسي بكتابات مانزوني (Manzoni) (ت. ١٨٧٣م) وبخاصة في رائعته "المخطوبون" (Les fiancés)، وكذلك بكتابات روسيني (Rossini) (ت. ١٨٦٨م).

كانت الميول الرومانسية بالنسبة إلى البنية الذهنية وإلى منظومة القيم الأخلاقية والفلسفية الأوربية علاجاً شافياً للتخلص من الشعور بخيبة الأمل وضياع الأماني التي لم تتحقق، كما كانت إشباعاً لحاجة النفس التي سئمت من الاغتراب الروحي وأنفت القوانين القاسية، فكانت رد فعل طبيعي على مفاهيم عصر النهضة الواقعية وعلى أحكام وقيم عصر التنوير التي تؤمن إيماناً مطلقاً بسيادة العقل والتقدم الإنساني اللامتناهي في بحثها عن مجتمع ليس فيه اضطهاد وضوابط وإنما تسوده البساطة والمساواة والرفاهية. فكانت النزعة الرومانسية من هذا الجانب استراحة بعد تعب ونوماً بعد سهر ورجوعاً إلى المراهقة ومرحلة الشباب بعد بلوغ سن الكهولة، فبفضلها تزودت العبقرية الأوربية بشحنة من الخيال الفياض وبطاقات خلاقة وقيم إبداعية أسبغت على الحياة مظهراً أخاذاً ولوناً زاهياً.

على أن التوجه الرومانسي المتطرف نحوالعاطفة، أدى إلى رد فعل في النفس الأوربية منذ منتصف القرن التاسع عشر، فظهر توجه معاكس يدعوإلى ضرورة الرجوع إلى عقلانية جديدة تستجيب لشروط العصر وأوضاع أوربا أواخر القرن التاسع عشر، وعبر عن ذلك بعض الأدباء والفنانين وفي مقدمتهم غويا الذي عدل من مواقفه

المندفعة وأصبح يبحث عن العقلانية ويعتبر أن كل شيء صحي هوبالضرورة كلاسيكي وأن كل شيء مريض هوحتماً رومانسي، وهذا ما ذهب إليه أيضا ستاندال (Stendha) في نظرته إلى الأدب، وتفهمه هيجل (Hegel) من خلال تحليله لسير التاريخ العالمي، وحاول التعبير عنه كل من تيسن (ت. ١٨٩٣م) ورينان (Renan ت. ١٨٩٢م) في معالجتهم للتاريخ. وتبلور هذا التوجه الجديد في الحركة الكلاسيكية الجديدة التي تتجاوز في تطورها وتأثيرها إطار القرن التاسع عشر موضوع اهتمامنا في هذا الكتاب.

٤ - التوجه الليبرالي والاتجاه المحافظ في أوربا :

عبرت أوربا عن نفسها في القرن التاسع عشر من حيث الفكر السياسي وتصور مشروع المجتمع ومفهوم الدولة من خلال تفاعل تيارين فكريين رئيسين كان لهما تأثير كبير في أسلوب الحكم ونوعية التفكير وطريقة الحياة، أحدهما مندفع نحوالمستقبل يستمد قوته من ديناميكية الحياة الاجتماعية والسياسية الأوربية، وهوالاتجاه الليبرالي، والآخر متشبث بالماضي يحاول إعادته إلى الحاضر وفرضه في المستقبل، وهوالاتجاه المحافظ. وكلا الاتجاهين كان له تأثير ملموس في مختلف أوجه الحياة السياسية والاجتماعية وحتى الأدبية في القرن التاسع عشر.

يستمد التوجه الليبرالي المتحرر قوته من أفكار أصحاب الموسوعة الفرنسية وأدبيات الثورة الفرنسية وشعارات عصر نابليون، ويرتبط نشاطه بالحركة التحررية الأوربية وحقق بفضلها مكاسب سياسية لا يمكن التقليل من أهميتها وبخاصة إثر أحداث ١٨٣٠ و١٨٤٨ م وحرب ١٨٧٠ م. فكان هذا التيار الأقرب إلى ضمير الفرد الأوربي البسيط الذي ظلت ذاكرته التاريخية مشدودة إلى شعارات الحرية والإخاء والمساواة والديمقراطية والتقدم والإنسانية، ونفسه تواقة إلى رفض "العهد القديم" لما يعبر عنه من امتيازات الأرستقراطية المتعجرفة وقيود الملكية المستبدة، بعد أن لمس في حياته اليومية محاولة إرجاع ذلك الإرث التاريخي الثقيل في فترة إعادة التوازنات الأوربية

والوفاق الدولي التي أعقبت سقوط نابليون (١٨١٥-١٨٤٨م).

إن هذا التوجه الليبرالي كان يساير التطور التاريخي ويستجيب لحاجات المجتمعات الأوربية، وهذا ما تفطن له المفكر الفرنسي أليكسي دوطوكفيل (A. deTocqueville) (١٨٠٥/ ١٨٥٩) وحاول التجاوب معه رغم ثقافته المحافظة وميوله المعتدلة، فعبر عنه في العديد من خطبه وكتاباته، وحاول تحديد ملامحه بل واعتبره نزعة تعبر عن روح العصر في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" الذي جاء فيه: "إن المجتمع الحديث هذا (المتميز بمبدأ المساواة وبالمطالبة بالحرية)... لم يظهر في الوجود إلا بالأمس القريب... وما زالت الثورة الكبرى التي خلقته قائمة بيننا لم تنته بعد... وما زالت رواسب وأنقاض العالم الآخذ في الانقراض تعرقل هذا العالم الجديد الذي أخذ يظهر إلى الوجود... والكثير من أهل هذا العصر يرجعون إلى المؤسسات والآراء والأفكار التي نشأت في طبيعة تكوين المجتمع الأرستقراطي القديم، فيختارون البعض منها ويهملون البعض الآخر... إنهم في رأيي ينفقون أوقاتهم في جهود حميدة حقاً ولكنها عقيمة ولا جدوى ترجى منها... إذ المطلوب هوالحصول على المزايا الحديثة التي تحققها المساواة وليس السعي لكي نجعل أنفسنا مماثلين لما كان عليه أجدادنا[١٩].

لقد وجد هذا التوجه الليبرالي بيئة ملائمة في إنكلترا، حيث أصبح قناعة عامة تطبع سلوك الأفراد وتتحكم في سياسة الحكام، وأصبحت أفكار جون ستيوارت ميل (Stewart Mill) (١٨٠٦/ ١٨٥٨م)، وهوأحد رواد الفكر الليبرالي، قواعد للتشريع والمعاملات، وغدا كتابه "الحكومة التمثيلية" مرجعية للفكر الليبرالي الحديث، لأنه يحدد الإطار العام لهذا التوجه في "الديمقراطية البرلمانية" التي عرفتها أوربا الغربية وأمريكا والتي تحدد حالات تدخل الدولة في شؤون الفرد فيما هو ضروري، وهذا ما عبر عنه ستيوارت ميل بقوله: "إن الحالة الوحيدة التي يستساغ فيها استعمال القوة ضد الفرد هي منعه من إلحاق الضرر بالآخرين، أما ما يتعلق بنفسه ومصالحه فيمكن نصحه ومناقشته ولكن لا يجوز أبداً فرض أية إرادة عليه إذ إن الفرد سيد نفسه في كل ما يتعلق

بمصلحته وسعادته".

أما في فرنسا وباقي أقطار أوربا، فقد خاض أنصار التيار الليبرالي معركة الدفاع عن الإصلاحات الدستورية وعملوا من أجل ضمان الحريات الفردية، فكونوا حاجزاً قوياً في وجه كل محاولة لفرض الحكم الفردي وإرجاع الامتيازات، وقد واجه نابليون الثالث في فرنسا ضغط هذا التيار الليبرالي المدعم بالنزعة الرومانسية عندما حاول توسيع صلاحياته والحد من الحريات العامة، فوقف ضده المؤرخ جول ميشلي والكاتب لويس لوبلان والمفكر رينان والأديبة جورج صاند، وكان فكتور هوجوأكثرهم تحدياً، فقد ظل يهاجم نابليون الثالث بعنف وهو في منفاه بجزر بحر المانش التابعة لإنكلترا (جزيرة جرزي) (Jersey) (١٨٥٢ - ١٨٥٥م) وجزيرة غيرناسي (Guorncsy) (١٨٥٥ - ١٨٧٠م) أوأثناء إقامته ببلجيكا (١٨٥١ / ١٨٥٢م)، بعد أن رفض العفوالذي أصدره في حقه.

وفي مواجهة هذا التيار الليبرالي، عرفت أوربا فكراً آخر حاول إرجاع التوازن إلى النفسية الأوربية وتقييد السلوك الأوربي، فعرف بالتوجه المحافظ لارتباطه بالتقاليد وتشبثه بالقيم المسيحية ومفاهيم "العهد القديم". فكانت مرجعيته تتلخص في قناعات الفكر المسيحي وفي الأخذ بتوجهات الكنيسة والتقيد بتعاليم رجالها، وهذا جعل أنصار التيار المحافظ يقفون موقفاً متحفظاً من مبادئ الحرية والمساواة والحقوق الاجتماعية، فقد رأى بعض دعاته في كل حركة احتجاج عملية عنف أورفض قد تتسبب في هدم أسس بناء المجتمع، فالثورة الفرنسية في نظرهم صنف من الجنون جعل فرنسا وبعض بقاع المعمورة تتحول إلى "مارستان"، وهذا ما عبر عنه المؤرخ الألماني المحافظ نيبور في وصفه للثورة الفرنسية بأنها : "فلتة جنون سوف تشفى منها فرنسا ولن يسمح الزمن بمثلها أبداً".

لقد كان التيار المحافظ بهذا التوجه وبتلك القناعات رد فعل معاكس لأفكار الثورة

الفرنسية ورفضاً مطلقاً للقيم التي عبر عنها بيان الجمعية الوطنية الفرنسية الصادر في ٢٦ من أوت ١٧٨٩م والمعروف تاريخياً "بوثيقة حقوق الإنسان"، وهذا ما يجعل منه محاولة جريئة تهدف إلى مراجعة كل الإنجازات التي حققتها شعوب أوربا الغربية منذ نهاية القرن الثامن عشر وإلى مصادرة مكاسبها بحجة الرجوع إلى الإيمان والتقيد الحرفي بالتقاليد والاحترام التام لتوجيهات الكنيسة ومتطلبات الملكية. فالمحافظون يرون في الكنيسة مؤسسة دينية قائمة على التقاليد ومرجعية روحية موجهة إلى ترسيخ النظام في المجتمع، كما نظروا إلى الملكية على أنها نظام إلهي يخدم الصالح العام ويحول دون حدوث الفوضى والاضطراب ويسمح للمجتمع بالتطور في إطار قوانينه وتقاليده وأعرافه، كما حاولوا تحديد عمل الأفراد ومتطلبات المجتمع بعيداً عن استعمال العقل وإنما في إطار ما تتطلبه الضوابط الخلقية الصادرة عن الإيمان الذي له الأسبقية في نظرهم في تقييم السلوك، لأنه يستند إلى الدين وله القدرة على توجيه كل الناس.

تبلور التوجه الفكري المحافظ في أوربا القرن التاسع عشر من خلال ما كتبه بعض الكتاب الذين رفضوا كل التغييرات التي حملتها الثورة الفرنسية وحاولوا تصور الحاضر من خلال إرجاع أوربا إلى ما كانت عليه في "العهد القديم"، فأثروا بذلك في مجريات الأمور السياسية ونشاط الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأوربا في القرن التاسع عشر، وكانوا بحق قوة كابحة لكل توجه ثوري في المجتمع وقيداً يحد من تطلعات الأحرار، وهذا ما تؤكده الأفكار التي دعا إليها رواد الفكر المحافظ وهم: إدمون بيرك ودوميستر وبلوندال.

فالمفكر الإنكليزي المحافظ إدمون بيرك (Ed. Berke) (ت. ١٧٩٧م) حدد نظرته إلى المجتمع في كتابه "تأملات عن الثورة الفرنسية"، وأبدى تخوفًا من كل ما يخرج عن التقاليد والأعراف بقوله: "إن الشيء الضار في هذا الزمان أن يكون دستور بلادنا (إنكلترا) محل جدال وخصومة، عوض أن يكون وسيلة نمارس عن طريقها السلطة والسيادة"، ولم يفته أن ينبه حكام أوربا لمخاطر المغامرة بهذه العبارة: "هل المهارة في

الهدم والتدمير ؟ إن السخط والتهريج يهدم في نصف ساعة أكثر مما يستطيع التعقل والتدبير بناءه في مائة عام . . . إنني أزن رجل الدولة بمقدار جمعه في آن واحد بين الاستبقاء وقدرة التحسين" (٢٠) .

أما الكونت دوميستر (J.M. Comte de Maîstre) (ت . ١٨٢١م) الذي نكبته الثورة الفرنسية وجعلته طريداً من موطنه بمقاطعة السافوا ، فقد هاجم إعلان حقوق الإنسان في فرنسا ورفض الدساتير المكتوبة واعتبر الدستور الحقيقي هوالذي تفرزه التقاليد المتوارثة والأعراف المتبعة ، فكتب مؤكداً ذلك : "إن الإنسان عاجز عن أن يضع دستوراً ، وليس هناك دستور شرعي يكون مكتوباً لأن الدساتير نتيجة تجربة سابقة" . ولهذا السبب رأى في التجديد مظهراً من مظاهر الفوضى لأنه حسب قوله : "إذا ما ابتدع كل إنسان لنفسه مبادئ حكومة فإن ذلك يجلب بسرعة انتشار الفوضى المدنية وانهيار السيادة السياسية"(٢١) . ولا يختلف عنه الفيكونت بلوندال (Vicomte Blon-del) (ت . ١٨٤٠م) الذي أرغمته أحداث الثورة الفرنسية على الهجرة من بلده ، فكتب من منفاه بهايدلبرغ في ألمانيا يحذر من مغبة الفوضى والتطرف ، واعتبر أن "المجتمع المدني الحقيقي" هوالذي ينتج عن "اتحاد العرش بمحراب الكنيسة" (٢٢) .

إن تطور المجتمعات الأوربية وتغير موازين القوى بدوائر السلطة في أغلب الحكومات الأوربية ، وبخاصة في إنكلترا وفرنسا ، وتراجع فكرة إعادة "النظام القديم" التي عمل من أجلها ميترنيخ وباركها ملوك وأمراء أوربا ، جعلت فكر هؤلاء المحافظين يعاكس سير التاريخ ويتعارض وتوجهات الرأي العام الأوربي لا سيما بعد انتفاضات سنتي ١٨٣٠ و١٨٤٨ م ، وتطور الحركات التحررية في أوساط الشعوب الأوربية وتعمق التوجهات القومية . وهذا ما فرض على غالبية المحافظين الحد من تطرف أفكارهم الرافضة لكل تطور ، فسلموا بالواقع الجديد وساير أغلبهم الأماني الوطنية واعتبروا الشعور القومي عاطفة نبيلة وإحساساً جامعاً وهادفاً ، ولم يعودوا يتشبثون "بالنظرة الاسترجاعية للتاريخ" التي لا تتصور الدولة إلا من خلال كونها نتاج تقاليد

تبلورت عبر العصور السابقة. كما تخلى أغلب المحافظين عن معارضة الديمقراطية البرلمانية ما دامت تبقي على الملكية ولا تلغي سلطة الكنيسة ولا تنفي نفوذ سلطة الأرستقراطية، وهذا ما سمح للتيار المحافظ أن يندمج في الحركة التاريخية للمجتمعات الأوربية.

وقد عبر عن هذا التحول في مواقف التوجه المحافظ الكاتب والمفكر الفرنسي أليكسي دوطوكفيل الذي ساعده ذكاؤه وسعة نظرته وعمق ثقافته على تعديل موقف المحافظين المتطرفين، فوقف موقفاً معتدلاً من أحداث عصره ومتطلبات مجتمعه، مقتنعاً بأن حكم الأرستقراطية هوبالضرورة : "أن يقوم خيار الناس بواجب الحكم بعيداً عن جشع الأغنياء وهرج الغوغاء وفي معزل عن العنف والانقلاب وتغيير الدساتير والقوانين"، فكانت أفكاره هذه نقلة في الفكر المحافظ الأوربي، كما كانت نظرته التفاؤلية أوموقفه الديناميكي تعبيراً عن نضج المجتمعات الأوربية ووصولها إلى مرحلة التوازن بين الطموحات والواقع.

على أن ما انفرد به دوطوكفيل هو طرحه لإشكالية تطور المجتمعات الأوربية انطلاقاً من أفكار الثورة الفرنسية ومن واقع أوربا في القرن التاسع عشر وذلك من خلال نظرة مستقبلية تتقبل سيادة الديمقراطية باعتبارها تياراً لا يمكن الوقوف في وجهه والتصدي له، فالديمقراطية حسب رأيه : "ثورة كبيرة نعيشها اليوم، الكل يلمسها ولكن يختلف في كيفية الحكم عليها . . . فالتاريخ لم يعرف حادثاً بهذا الاستمرار والقدم . . . وهذه الثورة ليست خاصة بفرنسا وحدها، ففي أي جهة سرحنا نظرنا نجد نفس الثورة تجتاح العالم المسيحي، وفي أي مكان نرى مختلف الأحداث التي تعيشها الشعوب تخدم هذه الديمقراطية . . . البعض رغم أنفه والبعض الآخر عن جهل منه، فهوأداة طيعة لخدمة المشيئة الإلهية (... Un fait providentiel) إن النموالمستمر للمساواة (المفيدة) مشيئة إلهية . . . فهل من المعقول أن نعتقد بأن حركة اجتماعية (أي الديمقراطية) بهذا العمق يمكن أن يحول دونها تضافر جهود جيل من الأجيال ! هل

يمكن أن نفكر بعد أن دُمِّر الإقطاع ونُفي الملوك أن الديمقراطية سوف تتراجع أمام البرجوازيين والأغنياء ؟ . . . إلى أين نحن ذاهبون؟ لا أحد يستطيع القول، إن ضخامة ما أنجز يمنعنا من توقع ما يمكن أن يحدث مستقبلاً" (٢٣).

بفضل هذا التطور لم يعد التوجه المحافظ مع منتصف القرن التاسع عشر يصر على المطالبة بما أصبح تحقيقه مستحيلاً وهوإحياء "النظام الملكي المطلق" والإبقاء على الامتيازات الملكية والحقوق الأرستقراطية، فاقتصر دوره على محاولة احترام القوانين القائمة وتحول بذلك إلى قوة فكرية موجهة في الأساس إلى كبح الأفكار المتطرفة التي نتجت عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية العميقة في المجتمعات الأوربية والتي أفرزت الأفكار الاشتراكية التي كان بعضها يتصف بالطوباوية وبعضها الآخر بالفوضوية. وهذا ما جعل المحافظين قوة توازن تعمل للإبقاء على استقرار الأوضاع كما هي وليس الرجوع إلى الماضي كما كان يؤمن به الكثير منهم في مستهل القرن التاسع عشر، وقد عبر عن هذا التحول في التوجه المحافظ في الفكر الأوربي دوطوكفيل في خطاب له بمجلس النواب الفرنسي (جلسة ٢٧ من جانفي ١٨٤٨م)، ضمنه تخوفه من الفوضى الاجتماعية التي قد تحدثها الحركة العمالية المتصاعدة بفرنسا بهذه العبارة : "يقال بأنه ليس هناك خطر ما دام ليس هناك تمرد، كما يقال بأن الثورات ستظل بعيدة عنا ما دامت الاضطرابات غير ظاهرة في المجتمع، مع أن الفوضى تكمن في أعماق النفوس قبل أن تعبر عنها الأفعال المحسوسة، فطبقات العمال التي أشهد الآن على هدوئها الظاهر نراها تعتنق رويداً رويداً أفكاراً وآراء تدعوإلى تقويض الأسس التي يقوم عليها المجتمع، ولا تكتفي فقط بإلغاء بعض القوانين وإسقاط بعض الحكومات، وهذا ما يجعلني أجزم متيقناً أننا الآن ننام فوق فوهة بركان" (٢٤). وبالفعل كان القرن التاسع عشر فترة تحول عميقة في حياة الأوربيين تحددت فيها صورة العالم المعاصر وقررت فيها مصائر الشعوب ومهدت لحدوث انقلابات خطيرة سوف تعيشها الإنسانية في القرن العشرين.

٥ - المد الاستعماري الأوربي :

لقد كان المد الاستعماري الأوربي الواجهة الخارجية والنتيجة الحتمية لتغيرات عميقة عرفتها بنية المجتمع وواقع الثقافة وتأثر بها هيكل الاقتصاد ونظرية الدولة وسلوك الحكام، فكان يمثل حركة امتداد نحوالخارج ونمواً يتجاوز المجال الأوربي إلى أقطار أخرى، ولم تكن ظاهرة جديدة في حياة أوربا، فقد سبقتها حركة التوسع التي نتجت عن الاكتشافات الجغرافية الكبرى التي ابتدأت مع الرواد الإسبان والبرتغاليين واستمرت طيلة العصور الحديثة (ق. ١٦-١٨م) في شكل تنافس حاد بين الدول الأوربية المستعمرة (البرتغال، إسبانيا، هولندا، فرنسا، إنكلترا) لبسط النفوذ والاستحواذ على المستعمرات فيما وراء البحار، على أن المد الاستعماري الذي تميز به القرن التاسع عشر وطبع القرن العشرين، ارتبط أساساً بالهيمنة على مياه البحر المتوسط وكان نتيجة مباشرة للتوسع على حساب الدولة العثمانية والأقطار الإفريقية والآسيوية وبخاصة ما كان منها منتمياً إلى العالم الإسلامي. وهذا ما جعل الهيمنة الأوربية في هذه البلدان ذات الحضارة العربية الإسلامية تتخذ طابع تحد حضاري وهيمنة اقتصادية ومواجهة عسكرية، الهدف منها استكمال السيادة الأوربية على مقدرات العالم ككل وتكريس التفوق الأوربي القائم على فكرة مركزية أوربا في الفعل التاريخي والريادة الحضارية، والتي أصبحت بموجبها الحكومات الأوربية تقوم في القضايا الدولية بدور الآمر والناهي والحكم والقاضي والقدوة والنموذج.

كانت الحركة الاستعمارية الأوربية في القرن التاسع عشر مرتبطة بالسعي الحثيث لايجاد أسواق لمنتجات المصانع ومصادر للمواد الخام التي كانت هذه المصانع في حاجة إليها، وكذلك البحث عن أماكن هجرة للتخفيف من ضغط النموالديمغرافي وتجنب المشاكل التي طرحها هذا النموالسكاني المتسارع الذي أصبح ظاهرة عامة في كل البلاد الأوربية، وارتبط بتناقص ملحوظ للسكان في العالم غير الأوربي، وصاحب هذا

النمو المتسارع في عدد السكان التطور الاقتصادي وتوفر الإنتاج وتحسن الأحوال الصحية وانتشار المعرفة بقوانين حفظ الصحة لدى غالبية الأوربيين، فارتفع عدد سكان القارة الأوربية إجمالاً من حوالي ١٠٠ مليون نسمة في مستهل القرن السابع عشر إلى ما يقدر ب ١٧٣ مليون نسمة مع نهاية القرن الثامن عشر (١٧٨٩م)، وأصبح عدد سكان الدول يقدر بالملايين، فناهز عدد سكان فرنسا آنذاك ٢٥ مليون نسمة وبلغ عدد سكان إنكلترا بدون أيرلندا تسعة ملايين وكذلك إسبانيا، ووصل عدد سكان بروسيا إلى خمسة ملايين نسمة. وحتى يمكن ملاحظة هذا التطور الذي طرأ على عدد سكان الأمم الأوربية الكبرى طيلة القرن التاسع عشر، فإننا نثبت الجدول التالي الذي يرصد بالملايين عدد سكان أقطار أوربا الغربية [٢٥] :

البلد	١٨٠١	١٨٥١	١٩٠١
فرنسا	٢٨,٢	٣٦,٤	٤٠,٦
بريطانيا العظمى	١٠,٢	٢٢,٦	٣٨,٧
ألمانيا	٢٤,٨	٣٥,٩	٥٦,٣
إيطاليا	١٨,١	٢٥	٣٢,٤
إسبانيا	١٠,٥	-	١٨,٦

انعكس النموالسكاني بأوربا في تزايد حركة الأوربيين نحوالمستعمرات، فتحولت الهجرة إلى نزوح أوربي نحوالعالم الجديد والمستعمرات الإفريقية والآسيوية وأوقيانوسيا (أستراليا ونيوزلندا)، وهذا ما كان له نتائج في العلاقات الدولية وأوضاع العالم، ولعل أهم مظاهرها تأكيد الهيمنة الاقتصادية الأوربية على العالم، فانتقلت رؤوس أموال ضخمة من أوربا لاستثمارها في المستعمرات، وأصبحت تشكل جزءاً هاماً من رأس مال الدول الأوربية، فقد استثمر الإنكليز في مستعمراتهم مبالغ مالية قدرت ب ١٣٠٤ مليون جنيه، في الوقت الذي كان فيه رأسمالهم الإجمالي يقدر ب ١,٠٠٣٧ مليون جنيه (١٨٨٠م).

تزعمت كل من إنكلترا وفرنسا المد الاستعماري الأوربي فيما وراء البحار في القرن

التاسع عشر، فإنكلترا التي خرجت من الحروب النابليونية (١٨١٥م) منتصرة، غدت إمبراطورية واسعة مترامية الأطراف تتحكم في النقاط الاستراتيجية في العالم بعد أن تأكدت سيطرتها على جبل طارق وظفرت بمالطة ونالت رأس الرجاء الصالح ووضعت يدها على جزر موريس وسيلان واحتفظت بكندا، وأصبحت لها مصالح كثيرة متنامية خارج القارة الأوربية في الوقت الذي توثقت فيه علاقاتها مع أوربا في إطار مبدأ التحالف ضد نابليون والتعاون الديبلوماسي لإقرار التوازن الدولي، فأصبحت حجر الزاوية في نظام الوفاق الأوربي ومركز الثقل في التحالف الرباعي الذي جمعها مع النمسا وروسيا وبروسيا (٢٠ من نوفمبر ١٨١٥م)، الأمر الذي جعلها في غنى وعزوف عن المشاكل الأوربية العويصة التي أصبحت تطرحها مطالب التحالف المقدس (٢٦ من سبتمبر ١٨١٥م) بين الإمبراطوريات الأرستقراطية (النمسا وروسيا وبروسيا).

أما فرنسا فإنها استطاعت بالرغم من انهزام جيوشها واحتلال أراضيها من قبل القوات الحليفة أن تتبع خطة سياسية ترمي إلى تجديد مشروعها الاستعماري، كانت بدايتها معاهدة باريس (٣٠ من ماي ١٨١٤م) التي سمحت لها باسترجاع بعض مستعمراتها مثل المارتينيك والكوادلوب والدومينيك، التي تخلت عنها عام ١٨٢٢ م، وغوري وسان لويس وسان بيار وغيرها، بالإضافة إلى المحطات التجارية الخمس على سواحل الهند. . . وبعد استقرار أوضاع الملكية بفرنسا واندماجها في الحياة السياسية الأوربية، عمل الحكام الفرنسيون جاهدين على مد نفوذهم وتوسيع مستعمراتهم خارج أوربا، وهذا ما مكنهم من تكوين إمبراطورية مع منتصف القرن التاسع عشر كانت من أهم أقطارها الجزائر والكوشنشين وكامبوديا والسنيغال والغابون وجزر ماركيز وكاليدونيا الجديدة.

لم يرتبط الاستعمار الفرنسي بالاستيطان الأبيض كما هو الشأن بالنسبة إلى إنكلترا لأن أغلب الأقاليم التي خضعت للفرنسيين كانت آهلة بالسكان، كما لم يتمكن الفرنسيون من تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة مثل الإنكليز لانتهاجهم أسلوباً مكلفاً

وشاقاً يحاول أن يقلد الاستعمار الروماني القديم عن طريق التحكم المباشر والسيطرة الفكرية والاعتماد في ذلك على جماعات من المستوطنين (المعمرين) كما سيتضح لنا ذلك عند تعرضنا للغزوالفرنسي للجزائر. وقد لاحظ نابليون الثالث جمود الأساليب الاستعمارية لفرنسا وحاول تجاوزها بانتهاج سياسة استعمارية عملية، على أن ذلك لم يكن له أثر لأن مشاريعه الاستعمارية كان يغلب عليها الخيال والعاطفة وتتحكم فيها الذكريات التاريخية، فلم تتجاوز هذه المشاريع الواعدة قضية الامتيازات في الدولة العثمانية والحضور الثقافي الفرنسي في الشرق وشق قناتي السويس وبنما والتدخل في المكسيك، وبقيت المكاسب الحقيقية للاستعمار الفرنسي مرتبطة بالتدخل العسكري المباشر كما حدث في الطونكان (١٨٨٢-١٨٨٤م) وتونس (١٨٨١م) ومدغشقر (١٨٩٥م).

لقد ارتبط المد الاستعماري الأوربي خارج أوربا بتنامي الأفكار العنصرية في المجتمعات الأوربية، وقد وجد هذا التمييز العنصري في النزعة القومية وفي التنافس في المستعمرات وفي الشعور بالقوة الذاتية والتفوق الثقافي لدى الأوربيين دعامة ساعدته على تبرير أطروحاته واكتساب شرعية في أوساط الحكام خاصة، تقوم على ضرورة أداء الرسالة الحضارية التي اعتقد الأوربيون أنها ملقاة على عاتقهم إزاء الشعوب الأخرى. فطرحت في إطار هذه المفاهيم السائدة فكرة تطوير الشعوب المتخلفة ومسألة إدماج الشعوب الخاضعة في بوتقة الحضارة الغربية، وصاحب ذلك تطور البحث في أصل الإنسان وحدود إمكانياته للتطور والتأقلم والاندماج، ولم يقتصر ذلك فقط على شعوب المستعمرات بل شمل أيضاً حتى بعض مكونات المجتمعات الأوربية مثل الأقليات اليهودية التي أصبحت نتيجة رفض غالبية أفرادها فكرة الاندماج العضوي في المجتمعات الأوربية مثار نقاش حاد تحول إلى معاملة انتقائية تقوم على التمييز العرقي كما كان الحال عليه في روسيا القيصرية، وغدت "المسألة اليهودية" قضية مستعصية على الحل في فرنسا عندما أصبحت قضية اتهام الضابط اليهودي «درايفوس» بالخيانة مثار

نقاش انطلاقاً من مفاهيم المواطنة الفرنسية وحقوق الفرد في المجتمع، وبالرغم من التوصل إلى حل مرض للجميع في شأنها وتبني فكرة الاندماج والاحتواء عوض موقف الرفض والتمايز عندما حسم الموقف الكاتب إميل زولا (Zola) في مقاله "إني أتهم" (J'accuse)، إلا أن هذه القضية كانت تخفي في طياتها توجهات فكرية معادية لكل ما يخرج عن إطار الحضارة الأوربية ومواقف رافضة لاندماج الأقليات خارج المفهوم الاجتماعي والحضاري الأوربي، وهذا ما سوف تتبناه الحركات الفاشية والنازية في إيطاليا وألمانيا في النصف الأول من القرن العشرين.

كان للفرضيات التي طرحها داروين (Darwin) في كتابه أصل الأنواع (١٨٥٧م) القائمة على مبدأ الاختيار الطبيعي الذي ينتج عن التأقلم للصنف المناسب والأفضل، كما كان للأفكار التي دعا إليها هنري سبنسر (Spencer) وحملها لامارك (Lamarck) والتي تخلص كلها إلى التسليم بأن البقاء يكون للأصلح، كان لكل ذلك دور في تعزيز الفرضيات العنصرية، وقد تقوّت هذه الفرضيات باستنتاجات توماس روبرت مالتوس (Malthus) المتشائمة في كتابه «محاولة في مبدأ السكان» (١٨٩٨م)، والتي ملخصها أنه لا مفر من التسليم بضرورة الصراع من أجل البقاء للكائنات الحية لأن تزايد السكان لا توقفه أية عقبة، فهم يتضاعفون كل خمسة وعشرين عاماً وينمون من حقبة إلى أخرى طبقاً لمتوالية هندسية، وأن وسائل المعيشة لا يمكن في الفترات نفسها أن تتزايد بأسرع من متوالية حسابية، وأن المرض والنكبات الطبيعية والحروب والهجرة هي العوائق الحقيقية لهذا النمو[٢٦].

يضاف إلى هذه الفرضيات التي تقول بالاختيار الطبيعي وضرورة الصراع من أجل البقاء والعيش، ظهور أفكار عنصرية صرفة بررت الاستعمار ونظّرت له، وهذا ما يستنتج من كتابات كل من شامبرلين (Chamberlin) الإنكليزي ولودفيج شومان (Schumann) الألماني وآرثر دي غوبينو(A. de Gobineau) الفرنسي (ت. ١٨٨٢م)، ففي كتاب هذا الأخير "حول اللامساواة بين السلالات البشرية" ذهب إلى حد القول :

"بأن السلالات البشرية غير متساوية في القدرة على الخلق، وأن الحضارات لا ينتقل إسهامها بين الشعوب وإنما هي تعبير عن قدرات وراثية للأفراد المنتمين لها، وأن الإثنيات المتخلفة لا يمكن لها الرقي بل مآلها الانقراض، وهذا أمر طبيعي لأنها ما دامت لا تبدع فهي غير جديرة بالحياة" (٢٧).

وجد المد الاستعماري خارج أوربا في تلك الأفكار العنصرية وفي فرضيات الاختيار الطبيعي تبريرات أخلاقية للممارسات تتنافى حتى مع أبسط القيم الإنسانية، وتتعارض مع الأسس التي تقوم عليها الحضارة الأوربية نفسها، وبالرغم من ذلك كانت تعبيراً عن الفكر الاستعماري الأوربي القائم على صلاحية الأوربيين للبقاء على حساب غيرهم وحقهم في الهيمنة على مقدرات من كانوا يعتبرونهم جماعات متخلفة وغير قادرة على البقاء، مما يتوجب عند الضرورة تبعاً لهذا المبدأ إما إهمال هذه الجماعات أوالقضاء عليها أوتوجيهها واستغلالها، وهذا ما كان يؤمن به حكام المستعمرات ويعمل على تنفيذه القادة العسكريون الذين كانوا يواجهون انتفاضات الأهالي الرافضين للقمع والاضطهاد.

لقد كانت الهجرة الأوربية خارج القارة نحوالمستعمرات إحدى ميزات المد الاستعماري في القرن التاسع عشر، وقد كانت في أغلبها تتجه نحوالعالم الجديد وجنوب إفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا، وكان أغلب المهاجرين من إنكلترا وأيرلندا وأقاليم إسكندنافية وجرمانية ثم توسعت الهجرة إلى العناصر السلافية بشرق أوربا واللاتينية بشبه الجزيرة الإيطالية وإسبانيا، وبذلك أصبحت الهجرة تياراً قوياً جارفاً أثر في الوضع الديمغرافي الأوربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (١٨٥٠–١٨٨٥م)، فخفف من تضخم السكان وحد من مظاهر الفقر وزاد في توثيق الصلات بين أوربا ومستعمراتها، فقد غادر إنكلترا وحدها ١٧ مليون مهاجر في أقل من قرن واحد (١٨٢٥–١٩٢٠م)، وغدت "مستعمرات الأطراف" الإنكليزية أشبه بأمم بيضاء ناشئة مصطبغة بالطابع الإنكليزي (كندا : أربعة ملايين ونصف، أستراليا : مليونان،

نيوزلندا: نصف مليون). هذا في الوقت الذي كانت روسيا تنتهج سياسة استعمارية في سبيريا والشرق الأقصى ووسط آسيا أسفرت عن استقرار العناصر السلافية بتلك الأقاليم وصبغتها بالصبغة الروسية، أما باقي الدول الأخرى وفي مقدمتها دولتا ألمانيا وإيطاليا الموحدتان فقد ظلتا لظروفهما الداخلية ولتأخر مشروع تحقيق الوحدة السياسية في كليهما، بعيدتين عن هذه الحركة التوسعية الاستعمارية العالمية، فلم تدخلا حلبة المنافسة بصفة مباشرة إلا بعد مؤتمر برلين (١٨٧٨م)، مما أسبغ على الحركة الاستعمارية بعد هذا المؤتمر طابع التوتر والمنافسة الحادة التي كانت تغذيها الرغبة في الاستحواذ على الأسواق ومصادر المواد الأولية ويدفعها طموح الحكام واندفاع الساسة لتحقيق مكاسب لبلدانهم، فدب النزاع بين إنكلترا وفرنسا من أجل مصر، وبين فرنسا وإيطاليا بسبب تونس، وأصبحت ألمانيا خطراً على الجميع عندما لم تكتف بما حصلت عليه من مكاسب محدودة في تانجانيقا والطوغو وجنوب غرب إفريقيا.

هذا ولم ينته القرن التاسع عشر إلا ومظاهر التوتر من جراء التنافس الاستعماري تطبع العلاقات بين دول أوروبا، وقد لعب المستشار الألماني بسمارك دور قائد الجوقة في المحافل الاستعمارية والأحداث الدولية (١٨٧٠-١٨٩٠م) [٢٨]، فعرف كيف يوازن بين المصالح الآنية والأهداف الاستراتيجية للدول الاستعمارية لفائدة ألمانيا الموحدة، وقد ترك فراغاً لم يستطع أحد ملأه بعد تنحيته عن منصب المستشارية الألمانية (١٨٩٠م)، مما دفع بالأوضاع إلى التأزم وإلى تكوين أحلاف متضادة وكتل متصارعة، فتشكل التحالف الثلاثي بين إيطاليا وألمانيا والنمسا (١٨٨٢م)، ثم ظهر الحلف الثنائي بين فرنسا وروسيا (١٨٩١، ١٨٩٣م)، ثم تشكل الوفاق الودي بين كل من فرنسا وإنكلترا (١٩٠٤م). وبذلك أصبح التوجه إلى حسم النزاع في صراع عالمي أمراً لا يمكن تجنبه أوتحديد توقيته، وهذا ما حدث بالفعل في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م).

بهذه النظرة الإجمالية إلى أوضاع أوربا السياسية في القرن التاسع عشر ومن

خلال تتبع التطور الفكري والتفاعل الاجتماعي وملاحظة النموالاقتصادي والإبداع الثقافي لشعوب القارة الأوربية وبخاصة شعوب إنكلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا، لا يمكن لنا إلا أن نسلم بأن ما حدث في القارة الأوربية هو في الواقع تحول حاسم وخطير في مقدرات الجنس البشري تجاوزت آثاره على المدى البعيد أوربا دولاً وشعوباً ليؤثر في مصير العالم المعاصر. لقد عرف الأوربيون بهذا التحول الخطير في حياتهم كيف يتجاوزون تناقضاتهم وينتقلون من حكم ملكي مستبد إلى حكم دستوري عادل، ومن علاقات تقوم على أمزجة الحكام إلى مؤسسات ترعى الصالح العام وتتكفل بإرضاء الحاكم والمحكوم، ومن أفراد يشكلون رعية تتلقى الأوامر والتوجيهات إلى مواطنين لهم من الوعي ما يضمن لهم الحرية ويكفل لهم العيش الكريم. وقد وصف الكاتب الفرنسي ألفرد دوموسي (A.. de Musset) في كتابه "اعترافات طفل العصر" بداية هذا التحول الذي حدد معالم وآفاق أوربا منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر، والذي كانت بدايته إلحاق الهزيمة بنابليون في واترلو(١٨١٥م)، بقوله: "توزع الشباب الذين عاصروا ذلك العهد إلى ثلاثة عوالم، فمن خلفهم ماض قُضي عليه قضاء أبدياً، ولكن لا يزال يرتجف في انتفاضة مع جميع الأفكار العتيقة لهذه السلطة المطلقة، وأمامهم فجر مقبل غير محدود الأفق تنبعث معه الأضواء الأولى للمستقبل، وبين هذين العالمين... ما يشبه المحيط الذي يفصل القارة القديمة (أوربا) عن أمريكا الفتية، مجال غامض غير محدد المعالم لا يعرف له كنه، فهوكالبحر المتلاطم الأمواج المليء بحطام السفن... ويتمثل هذا في العصر الحاضر الذي يفصل بين ماضي أوربا ومستقبلها، فهو ليس بواحد منهما، ولكنه يشبههما، بحيث لا يدري المرء في كل خطوة يخطوها فيه أيمشي على زرع أم يدوس على حطام[٢٩].

حقاً لقد استطاعت الشعوب الأوربية أن تسير في طريق المستقبل بين ذكريات الماضي وإحباطات الحاضر، وكان سلاحها الأمل والمغامرة والاندفاع، وكانت عدتها في ذلك نخبة وطنية متنورة متحمسة مخلصة وحكاماً أكفاء محنكين وجماهير مثابرة على العمل

واعية بمصالحها تفرق بين الوعود الكاذبة والأقوال الصادقة . . . فحققت أوربا بذلك الرقي الاجتماعي والنموالاقتصادي والنهضة الفكرية والغلبة العسكرية ، واستطاعت أن تجدد نفسها بالمحافظة على جوهر الحياة فيها والمتمثل أساساً في الحرية ، هذه الحرية التي جعلت أوربا بشعوبها وحكوماتها غير قابلة للاستعمار ، فمن المستحيل إخضاعها ومن الصعب التغلب عليها ، لأن الحرية هي العامل المشترك بين الأفراد والرباط القوي الذي يشد طوائف المجتمع والحافز المعنوي الذي نقل الأوربيين من مستوى مطالب الرعية إلى درجة حقوق المواطنة ، فالحرية وهي حصيلة كل التطورات التي سبقت الإشارة إليها هي جوهر الحياة الأوربية باختلاف أشكالها وتعدد مظاهرها وتباين أوجهها ، نحس بها أو نشعر بتأثيرها سواء "في دستور ميرابو أو ثورة دانتون أو في شاعرية شيلر وشلي ولامارتين أوعقلانية كوندورسي وجون ستيورات ميل أو علمية كافور أو تخيلات وروحانية ماتزيني أومغامرات غاريبالدي أوقوة ودهاء بيسمارك" (٣٠) .

هكذا كانت أوربا متطورة مندفعة مغامرة لأنها تعيش التاريخ وتؤثر فيه وتصنعه ، لأنه لا يوجد تاريخ للأمم السعيدة التي لا تعرف المآسي ولا تكافح من أجل التطور والتغيير ، لكن الشيء العجيب حقاً ونحن نعالج عصر الأمير عبدالقادر في هذا الكتاب أن كل ما حدث في أوربا لم يكن لغالبية العرب والمسلمين دراية به وبخاصة ما يتصل منه بأسلوب حياة الشعوب وطبيعة سياسة الحكام ، فبرغم أن أوربا كانت تشكل في القرن التاسع عشر البعد الدولي للعالم الإسلامي والمجال الذي يحدد آفاق مستقبله في إطار العلاقات الدولية القائمة في تلك الفترة ، إلا أن العرب والمسلمين لم تكن لهم فكرة متمعنة ومتفهمة لطبيعة مظاهر الإبداع الثقافي والتقدم الاقتصادي والتحرر الاجتماعي الحاصل في أوربا ، وبذلك ظلت الذهنية العربية الإسلامية في نظرتها إلى العالم الآخر وهو أوربا مخيمة في تاريخها التقليدي ، فلا ترى منه سوى مظاهر الصراع الحربي والمواجهة العسكرية ، ولا تتعدى حدود التفاعل معه مجال العلاقات الديبلوماسية العادية والمبادلات التجارية الخاصة التي أصبحت من اختصاص المبعوثين

الأوربيين أو التجار المسيحيين أو اليهود، بينما ظلت النخبة في المجتمعات الإسلامية وبخاصة في الولايات العربية الخاضعة للدولة العثمانية ترفض الاتصال بالآخر وتعزف عن التعرف إلى حقيقة أحواله وتأنف التعلم عليه واقتباس الأفكار منه، وتصر في سذاجة على أن تبقى بعيدة عن كل ما قد يؤدي إلى التفاعل معه، وحتى عندما تصلها أخبار تلك التطورات في أوربا لا ترى نفسها معنية بها، بل تسأل الله أن يبقي كيدهم بينهم ويشغلهم بأنفسهم، كما سجل ذلك ابن سحنون الراشدي (ت. ١٧٩٦م) في «الثغر الجماني» بمدينة معسكر عندما وصلته أخبار الثورة الفرنسية والتغيرات التي أحدثتها [٣١].

****

هوامش الفصل الأول

١ - هربرت فيشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث (١٧٨٩-١٩٥٠ م)، ترجمة أحمد نجيب هاشم، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٨، ص ٢٠٠ .

للتعرف إلى سياسة ميترنيخ و نظام التوازن الدولي و أحلاف الوفاق الأوربي، راجع :

- G. de Bertier de Sauvigny, La Sainte Alliance, Paris, A. Colin, 1970.
- J.-H. Pirenne, La Sainte Alliance, 2 Volumes, Neuchâtel, 1946.
- H. Valloton, Metternich, Paris, Fayard, 1965.
- Ch.O. Zieseniss, Le congrès de Vienne et l'Europe des princes, Paris, C. P. Belfort, 1984.
- H. Nicolson, Le congrès de Vienne, Histoire de la coalition (1812-1822), Trad. de l'anglais par C. Le Palaminy, Paris, Hachette, 1947.

٢ - موريس كروزويه، تاريخ الحضارات العام، الجزء الخامس : القرن الثامن عشر، ترجمة يوسف و فريد داغر، بيروت - باريس، ١٩٨٧، ص ١٦٢ .

3 - G. de Sauvigny, Metternich, Paris, Hachette, 1959. Cité par M. Tacel, Restauration, révolutions, nationalités (1815-1870), Paris, Masson, 1981,pp. 21-22.

٤ - هربرت فيشر، المصدر نفسه، ص ١٣٧ .

٥ - أ.ج. جرانت و هارولد تمبرلي، أوربا في القرنين التاسع عشر و العشرين (١٧٨٩-١٩٥٠ م)، ترجمة بهاء فهمي، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٧، ج. ١، ص ٢٧٠ .

٦ - المصدر السابق، ج. ١، ص ص ٤٦٧-٤٦٩ .

٧ - هربرت فيشر، المصدر نفسه، ص ٢٧١ .

٨ - المصدر السابق، ص ١٢٠ .

٩ - وليام لنجر، موسوعة تاريخ العالم، أشرف على الترجمة مصطفى زيادة، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦، ج. ٥، ص ص. ١٧٦٥-١٧٦٩ .

١٠ - محمد فؤاد شكري، الصراع بين البرجوازية و الإقطاع (١٧٨٩-١٨٤٨ م)، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٦٠، ج. ٣، ص ص ٥٧٣-٥٧٤ .

١١ - مصطفى مرجان، تأملات غربية في مفهوم القومية (مناقشة و تقديم لكتاب "خيانة المثقفين" لجوليان باندا)، مجلة المنار، بغداد، عدد ٤٦/ ١٩٨، ص ١٤٣ .

١٢ – المصدر السابق، ص ١٤٢ .

١٣ – إبراهيم أنيس، اللغة بين القومية و العالمية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٠، ص ١٥ .

١٤ – عبد الكريم أحمد، القومية و المذاهب السياسية، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٠، ص ص ٢٢٣-٢٣٢ .

للتعرف أكثر إلى الحركة القومية بألمانيا و باقي أقطار أوربا، راجع :

- F. Hertz, Nationality in History and Politics, London, 1957, p. 343.

- P. Benaerts, L'unité allemande (1806-1938), Paris, Colin, 1939.

- P. Matter, Cavour et l'unité italienne, 3 Volumes, Paris, Alcan, 1923-1927.

- E. Denis, La formation de l'Empire allemand, Paris, 1923.

- G. Weill, L'Europe au XIXè siècle et l'idée du nationalisme, Paris. A. Michel, 1938.

- F. Ponteil, L'éveil des nationalités et le mouvement libéral (1815-1848), Paris, P.U.F.

١٥ – جفري بيرون، الحضارة الأوربية في القرن التاسع عشر (١٨١٥-١٩١٤ م)، ترجمة عبلة حجاب، ص ١٠١ .

١٦ – للتعرف أكثر إلى الأحاسيس و المشاعر و الخيال و الطبيعة عند الرومانسيين الأوربيين في القرن التاسع عشر، راجع : محمد غنيمي هلال، الرومانتيكية، بيروت، دار الثقافة – دار العودة، ١٩٧٣، ص ص ٣٧-٩١ و ١٦٩-١٨١ .

- A. Béguin, Le romantisme allemand, Paris, 1949, p. 130 esq.

- V. Tieghem, Le Romantisme dans la littérature européenne, Paris, A. Michel, 1948.

١٧ – موريس كروزويه، المصدر نفسه، ج. ٦، ص ٧١ .

١٨ – المصدر السابق، ج. ٦، ص ٩٨ .

١٩ – أليكسي دو طوكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة أمين مرسي قنديل، القاهرة، لجنة التأليف و الترجمة والنشر، ج. ٢، ص ص ٣٧١-٣٧٣ .

٢٠ – ج.هـ. راندال، تكوين العقل الحديث، ترجمة جورج طعمة، ج. ٢، ص ٨٧ .

21 - J.M.C. de Maîstre, Des constitutions politiques et des autres institutions humaines, Paris, éd. Critique, pp. 15 & 54.

22 - V. de Blondel, Théorie du pouvoir politique et religieux dans la société civile, Paris.

الفصـل الثاني

عالم القرن التاسع عشر

انـكـمـاش و تـراجع

انكماش و تراجع الدولة العثمانية

بعد أن تعرفنا في الفصل الأول إلى أوضاع أوربا في القرن التاسع عشر من خلال تعرضنا لتلك التطورات الحاسمة والتحولات الجذرية التي أهلت أوربا لتفوز بالسيادة العالمية وتتحكم في مقدرات الشعوب، يصبح من الضروري في هذا الفصل الثاني معالجة أوضاع الدولة العثمانية باعتبارها المجال الحضاري الذي ينتسب إليه الأمير عبدالقادر والذي تأثر به وأثر فيه، سواء فيما يتصل بجهاده أوما يتعلق بمشاريعه السياسية ومواقفه الخاصة.

لقد وصلت الدولة العثمانية في تطورها التاريخي مع نهاية القرن الثامن عشر ومستهل القرن التاسع عشر إلى وضع متأزم ومضطرب وحالة متقدمة من الضعف والتراجع، بحيث أصبح الجمود الاجتماعي والاقتصادي يطبع مختلف أوجه الحياة في جميع الأقاليم العثمانية، ولم يكن فيه مركز السلطة (إستانبول) بأحسن حالاً من باقي الولايات في أوربا وآسيا وإفريقيا. وقد بدأت مؤشرات هذا التراجع مع انتهاء فترة الفتوحات الكبرى بانتهاء عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م)، وأصبح ذلك شيئاً ملاحظاً مع نهاية القرن السابع عشر، عندما سلم العثمانيون لأول مرة في تاريخهم ممتلكات واسعة وتخلوا عن أراض كانوا يعتبرونها "أرض إسلام" في معاهدة كارلوفيتش (Karlowitz) (٢٦ من جوان ١٦٩٩م)، ولم تمر على هذا التراجع عشرون سنة حتى اضطر العثمانيون إلى توقيع معاهدة باساروفيتس (Passarowitz) مع روسيا (١٧١٨م)، فكانت مقدمة لتنازلات أخرى اضطروا إلى تقديمها في معاهدة كوتشوك كينارجي (Kütchûk Kaynardja) (١١٨٨ هجرية/ ١٧٧٤م)، فتحطمت بفعل شروط

هذه المعاهدة المجحفة إلى الأبد صورة الإمبراطورية العثمانية القوية والمتماسكة وغير القابلة للهزيمة، وبذلك بدأ العد التنازلي لوجود الدولة العثمانية ذاتها وانتهى وبدون رجعة التوازن العثماني-الأوربي الذي ظل قائماً لعدة قرون[1]، ولم يأت القرن التاسع عشر حتى تحولت الدولة العثمانية إلى قضية شائكة ومسألة معقدة في مخططات الدول الأوربية الكبرى وغدت معضلة سياسية تؤثر في العلاقات الدولية وتتحكم في موازينها، وقد تكرس هذا الوضع عندما أفرز أزمة عميقة الجذور متعددة المظاهر لم يعرف منها الكثيرون سوى انعكاساتها الخارجية فيما يعرف بالمسألة الشرقية ومظاهرها الداخلية فيما اصطلح عليه بمحاولات "الإصلاح أوالتحديث"، وهذا ما نحاول التعرض له فيما يلي:

١ - المسألة الشرقية:

أخذت علاقات الدولة العثمانية بأوربا طابع التبعية منذ أواخر القرن الثامن عشر نتيجة لضعف العثمانيين اقتصادياً وعجزهم عسكرياً عن مواجهة الدول الأوربية، وقد أدى ذلك إلى اندماج الدولة العثمانية في الدورة الاقتصادية الأوربية بعد أن حققت أوربا تراكماً وفيراً في رأس المال وخبرة في تسيير الاقتصاد. وكانت عوامل ضعف العثمانيين الذي أدى إلى هذه التبعية تكمن في فساد الإنكشارية، واضطراب أمور الإدارة نتيجة استخدام الولاة القوى العسكرية التي بين أيديهم لأغراضهم الشخصية، وتحول الجماعات المتنفذة من خدمة الدولة إلى تحقيق مصالحها الخاصة، وتحكم اليونان والأرمن والأقليات الأوربية في الجهاز الاقتصادي ومساعدتهم على ربط الدولة العثمانية بنظام الاقتصاد الرأسمالي الأوربي المركنتيلي، فحُوِّلت بذلك الامتيازات إلى مكاسب ثابتة وأصبحت مقدرات الدولة العثمانية في أيدي الدوائر المالية الأوربية، وهذا ما انعكس في مواقف الأوربيين من الدولة العثمانية وفي نوعية سياساتهم إزاء الباب العالي، هذه المواقف وتلك السياسات التي اصطلح على تسميتها بـ"المسألة الشرقية".

وأصبح اصطلاح "المسألة الشرقية" متداولاً في اجتماعات الساسة الأوربيين منذ مؤتمر فيرونا (١٨٢٢م)، فكان تعبيراً عن الواقع السياسي الذي نتج عن ضعف الدولة العثمانية وتكالب الدول الأوربية على اقتطاع أجزاء منها وفرض نفوذها عليها وبسط حمايتها على طوائف من رعاياها. على أن رغبة الأوربيين في طرد الأتراك من قارتهم وإجماعهم على تصفية الدولة العثمانية لم تحل دون تباين مواقفهم من تحديد الوقت الملائم لتنفيذ ذلك والكيفية والطريقة التي تتم بها تصفية التركة العثمانية، وهذا ما جعل المسألة الشرقية قضية سياسية محورية تحدد من خلالها سياسات الدول الأوربية إزاء الدولة العثمانية[٢].

فقد تميزت سياسة كل من النمسا وروسيا في إطار المسألة الشرقية بالتوسع العسكري على حساب ممتلكات الدولة العثمانية بالبلقان ومناطق البحر الأسود والقوقاز، فتحول آل هابسبورغ من القيام بدور الخط الدفاعي عن أوربا ضد الخطر التركي الذي هدد عاصمتهم فيينا لمرتين متتاليتين (١٥٢٩ م و١٦٨٣م)، إلى قوة ضاغطة لإبعاد التهديد العثماني عن بلاد المجر وإضعافه في أقاليم البوسنة والهرسك والصرب عن طريق شن الحروب وعقد المعاهدات. هذا وبعد أن اقتطع النمساويون إقليمي البوسنة والهرسك من الدولة العثمانية (١٨٧٨م)، أصبحت سياستهم تجاهها تتحكم فيها المصالح الاقتصادية وتؤثر فيها متطلبات المؤتمرات الدولية، وهذا ما جعل حكام فيينا يحرصون على إبعاد التحرشات الروسية بالبلقان عن منطقتين عثمانيتين كانوا يعتبرونهما حيويتين بالنسبة إليهم، وهما مصاب نهر الدانوب على البحر الأسود حيث تنتهي خطوط الملاحة النهرية لوسط أوربا، وميناء سالونيك المنفذ البحري الرئيس لمنتجات الإمبراطورية النمساوية نحوالشرق.

أما روسيا فقد تحولت منذ القرن السابع عشر نتيجة للسياسة التوسعية التي انتهجها كل من بطرس الأكبر (١٦٨٢-١٧٢٥م) وكاترين الثانية (١٧٦٢-١٧٩٦م) إلى عدو تاريخي للعثمانيين، فاعتبر القياصرة الروس أنفسهم ورثة شرعيين للدولة

البيزنطية مما يخولهم حق استرجاع القسطنطينية مقر الكنيسة الأرثوذكسية من الأتراك ويؤهلهم للدفاع عن حقوق الأرثوذكس التابعين للدولة العثمانية.

إن هذا الموقف الروسي من الدولة العثمانية الذي يقوم على خلفية تاريخية، تحوَّل إلى استراتيجية بعيدة المدى التزم بها قياصرة سان بترسبورغ، وأصبح مشروعاً يمكن تحقيقه بفعل المكاسب التي حققتها الجيوش الروسية في ثلاث حروب متعاقبة مع الدولة العثمانية. فقد تمكن الروس من الاستيلاء على مناطق القوقاز وكوبان وشبه جزيرة القرم، وحصلوا على حق إبحار سفنهم عبر المضايق (البوسفور والدردنيل)، وأصبح لهم حق الحماية الروحية لأرثوذكس الدولة العثمانية، نتيجة الحرب الروسية-العثمانية الأولى (١٧٦٨-١٧٧٤م) التي انتهت بمعاهدة كوتشوك كينارجي (٢٢ من جويلية ١٧٧٤م)، وفي الحرب الروسية-العثمانية الثانية (١٧٨٨-١٧٩٢م) التي توقفت بإمضاء معاهدة ياسي (Jassy) بسطت روسيا سيادتها على سواحل البحر الأسود وتخلى لها العثمانيون عن حقوقهم التاريخية بشبه جزيرة القرم وسمحوا بتأسيس كنيسة روسية في القسطنطينية، الأمر الذي اعتبره الروس فيما بعد إقراراً بحقّ حمايتهم للأرثوذكس في الدولة العثمانية، أما الحرب الروسية-العثمانية الثالثة (١٨٢٧-١٨٢٩م) التي وضعت حداً لها معاهدة أدرنة (١٤ من سبتمبر ١٨٢٩م)، فقد أحرزت فيها القيصرة كاترين الثانية حق الملاحة للسفن الحربية الروسية عبر المضايق، واعترف فيها لروسيا بحقوق تاريخية في مصاب الدانوب ودواخل إقليم القوقاز وبلاد اليونان. بذلك لم تعد روسيا، وهي العدوالتاريخي للدولة العثمانية، بفعل هذه الانتصارات حريصة على التقيد بمبادئ المؤتمرات الأوربية (١٨١٥-١٨٢٠م) القائمة على احترام الشرعية الدولية والداعية إلى المحافظة على حقوق الممالك والدول في بسط سيادتها على رعاياها، ما دامت هذه المقررات في نظر قياصرة روسيا تحد من أطماعهم التوسعية في الدولة العثمانية، وتتعارض وسياستهم المناصرة للمطالب القومية للشعوب البلقانية التي تشترك مع روسيا في الأرومة السلافية.

وقد عمل الروس على تنسيق سياساتهم مع بعض الدول الأوربية لتحقيق المزيد من المكاسب على حساب الدولة العثمانية، فعقد قيصر روسيا مع نابليون بونابرت معاهدة تلسيت (Tilsit ١٨٠٧م)، ودخل طرفاً مؤثراً في سياسة الوفاق الأوربي وعضواً فاعلاً في الحلف المقدس (١٨١٤م). هذا في الوقت الذي كان فيه الساسة الروس يشجعون الميول القومية للعناصر السلافية بالبلقان ويحاولون الترويج لها تحت غطاء الجامعة السلافية التي تتماشى أهدافها مع مخططاتهم التوسعية، فأصبحوا بهذا الموقف طرفاً مؤثراً في ثورة الصرب على الدولة العثمانية بقيادة جورج قارة (١٨٠٤-١٨١٥م)، وشريكاً في الحرب التي كان يشنها اليونانيون من أجل الحصول على الاستقلال عن العثمانيين، والتي بدأت بحركة عصيان محلية (١٨١٢م) لتصبح بعد فترة وجيزة ثورة عامة وجدت كل العون والمساعدة من الدول والشعوب الأوربية في فترة لاحقة (١٨٢١-١٨٢٧م).

ولقد اكتسبت التنظيمات السرية اليونانية وفي مقدمتها جمعية هيتيريا (١٨١٢م) واتحاد أصدقاء اليونان (١٨١٤م) الأنصار والمؤيدين واستطاعت تكوين عصابات مناهضة للحكم العثماني، وقد وجدت في تمرد علي باشا حاكم يانينيا (Janina ١٨٢٠م) على الدولة العثمانية فرصة ملائمة للقيام بالثورة، فأعلن القديس باتراس رفضه لسلطة الباب العالي (٢٥ من مارس ١٨٢١م) واكتسح الثوار اليونانيون شبه جزيرة المورة وأعلنوا استقلال بلاد اليونان بمدرج إبيدور (Epidaure) الإغريقي (جانفي ١٨٢٢م)، فاضطر السلطان العثماني إلى الاستعانة بقوات محمد علي والي مصر وإلى طلب إمدادات بحرية من إيالات شمال إفريقيا، فحققت القوات المصرية والعثمانية نجاحات كادت أن تخمد التمرد لولا تدخل الأوربيين بسرعة وتقديمهم العون والمساندة للثورة ثم إلحاقهم الهزيمة في نافارين بالأسطول المصري العثماني في ٢٠ من أكتوبر ١٨٢٧ م، وبذلك فرض الأوربيون شروطهم على الدولة العثمانية وأرغموها على الاعتراف باستقلال اليونان (١٨٢٧م).

أما سياسة إنكلترا وفرنسا إزاء الدولة العثمانية في إطار ما يعرف بالمسألة الشرقية فإنها لم تكن تعتمد على الضغط العسكري المباشر وإنما كانت تقوم على سياسة فرض المعاهدات والتوسع في الامتيازات وتحقيق مكاسب اقتصادية وبخاصة ما يتصل منها بمجال المبادلات التجارية، وقد كان الإنكليز والفرنسيون متأثرين في ذلك بالتقاليد العريقة.

ففرنسا التي ظلت تتحكم فيها تقاليد سياسية تستند إلى وضع مميز في الدولة العثمانية نتج عن امتيازات خاصة بها تعود إلى تعاون فرانسوا الأول وسليمان القانوني ضد عدوهما المشترك شارلكان (١٥٣٥م)، والتي تحولت مع الزمن إلى مشروع طموح تطور بفعل خطط نابليون بونابرت التوسعية وأصبح بعد ذلك سياسة فرنسية محددة تقوم على التعاطف مع محمد علي ومحاولة فرض الهيمنة الفرنسية على منطقة البحر المتوسط وكسب حلفاء لفرنسا وفي مقدمتهم الموارنة. وقد ناصرت هذه السياسة أغلبية الرأي العام الفرنسي وفاء للتراث الحضاري الإغريقي القديم ونظراً لموقف الأدباء والشعراء المناصرين لثورة اليونان أمثال شاتوبريان والشاعر فكتور هوجو والرسام دولاكروا والجنرال فيفر وغيرهم.

أما إنكلترا فقد استفادت من معاملتها على قدم المساواة مع فرنسا، فحصلت على الامتيازات نفسها المخولة لشركة الليفانت الإنكليزية على عهد الملكة إليزابيث الأولى سنة ١٥٨٠ م، فتحولت إنكلترا بذلك إلى وضع الدولة المتميزة في التعامل مع الباب العالي. على أن التطورات التي فرضتها المقررات الأوربية وتحول الرأي العام الإنكليزي إلى مساندة مطالب الشعوب الخاضعة للعثمانيين، غَيَّر من سياسة إنكلترا ودفعها إلى أن تشارك بفعالية في معركة نافارين (١٨٢٧م) وفي مؤتمر برلين (١٨٧٨م). وهكذا أدى ضعف الدولة العثمانية وتزايد النفوذ الخارجي لإنكلترا وفرنسا إلى تحول الامتيازات من روابط صداقة وتعاون إلى نوع من الحقوق التاريخية المكتسبة التي لا يمكن التنازل عنها، وأدت بفعل تداعيات الأوضاع في البلقان وما ارتبط بها من

مكاسب روسية على حساب الدولة العثمانية إلى تغيير في أسلوب السياسة الإنكليزية والفرنسية تجاه الدولة العثمانية، فانصب اهتمام الساسة الإنكليز والفرنسيين بالحصول على مكاسب ترابية جديدة في الأقاليم العثمانية، مع العمل في الوقت نفسه على وضع حد لطموحات النمسا في البلقان وأطماع روسيا في المضايق.

ولقد كانت معركة نافارين امتحاناً للدول الأوربية ذات المصالح الحيوية في الدولة العثمانية (روسيا، فرنسا، إنكلترا) لتُبلور مواقفها وتُعدِّل أساليبها وتوفّق بين مصالحها المتعارضة وأهدافها المتباينة، فجمعت القطع الحربية لتلك الدول الثلاث عملاً بما أقره اجتماع لندن (٦ من جويلية ١٨٢٧م)، فتشكل بذلك حلف ثلاثي إنكليزي-فرنسي-روسي، جعل نفسه طرفاً في المسألة اليونانية، وألزم نفسه بإرغام السلطان العثماني على وضع حد لنشاطه الحربي ببلاد الإغريق وضمان استقلال فعلي لشعبها الذي تربطه بأوربا أواصر التراث الحضاري المشترك. وقد كان لمواقف الأدباء والشعراء المناصرين لثورة اليونان، وفي مقدمتهم بايرون، دور في هذه الأحداث.

وتطبيقاً لنصوص بروتوكول لندن (٧ من أكتوبر ١٨٢٧م) أسندت قيادة السفن الحليفة البالغ عددها ٣٧ سفينة حربية مجهزة بـ ١,٢٩٨ مدفعاً إلى الأميرال الإنكليزي كوردنغتون (Cordington)، وبعد استعدادات حثيثة في الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر، واجهت السفن الإسلامية، وهي في أغلبها عثمانية ومصرية، وأسفر الالتحام الحربي الذي دام حوالي أربع ساعات يوم ٢٠ من أكتوبر ١٨٢٧ م عن تدمير أغلب السفن الإسلامية وهلاك ستة آلاف جندي كانوا على متنها، في الوقت الذي خسرت فيه القوات الحليفة حوالي ألف جندي وبعض السفن [٣].

لقد أوجدت معركة نافارين وضعاً دولياً سمح بإطلاق أيدي روسيا في الدولة العثمانية لتحقيق مشروعها التوسعي، والذي تحددت أهدافه واتضحت أبعاده في معاهدة أدرنة (١٨٢٩م)، كما ساعدت على استفحال المد القومي بالبلقان وانتقال عدوى المطالبة

بالاستقلال إلى القوميات الأخرى وفي مقدمتها القومية الصربية المندفعة بفعل ذكريات الماضي التاريخي وتوجهات الكنيسة الأرثوذكسية وتشجيعات الساسة الروس، كما أن معركة نافارين أكدت كذلك دور محمد علي في شؤون الدولة العثمانية، وأظهرت مدى قدرته على التأثير في مجريات الأحداث بمنطقة الشرق، كما سوف نتعرض له فيما بعد، هذا فضلاً عن أن معركة نافارين وضعت نهاية فعلية "للحلف المقدس" (Sainte Alliance) الذي أسفر عنه مؤتمر فيينا (١٨١٥م) وأصبح أساس السياسة الأوربية ومحور نظام ميترنيخ في العلاقات الدولية، وبذلك لم تعد للشرعية الدولية أسبقية على الأماني القومية، ولم تعد مصالح الدول فوق الطموحات الوطنية للشعوب، وهذا ما سوف يساعد على تغيير الأوضاع السياسية في أوربا، وبخاصة بعد انتفاضات سنتي ١٨٣٠ و١٨٤٨ م التي سبق التعرض لها في الفصل الأول.

بفعل هذه التطورات في مواقف الدول الأوربية، أصبحت المسألة الشرقية ذات طابع دولي يتجاوز التعامل الثنائي بين الدولة العثمانية وكل دولة أوربية على حدة، بعد أن أصبح التوسع النمساوي في البلقان محل قلق إنكلترا وفرنسا، وغدت السياسة الروسية المعادية للباب العالي مثار مخاوف الدول الأوربية وفي مقدمتها إنكلترا. فكان الخلاف حول التعامل مع الدولة العثمانية التي أصبحت تعرف بالرجل المريض بعد أن نعتها بهذه الصفة القيصر الروسي نيقولا الأول في حديث جرى بينه وبين أبردين رئيس وزراء إنكلترا (١٨٣٣م) عندما صرح بأنه ليس في استطاعته أن يبعث الحياة في الموتى وأن الدولة العثمانية دولة ميتة، مؤكداً أنه ليس لديه ثقة في أن يستمر هذا الجسم العجوز محافظاً على الحياة لأنه في حالة انحلال في جميع النواحي[٤].

لقد تحول هذا التباين في مواقف الدول الأوربية إزاء الدولة العثمانية مع نهاية القرن الثامن عشر إلى تضارب في المصالح بين كل من إنكلترا وفرنسا وروسيا والنمسا؛ فلم يعد الساسة الإنكليز والفرنسيون يتقبلون السياسة الروسية إزاء الدولة العثمانية التي كانت تقوم على التوسع العسكري وتهدف إلى الوصول إلى المضايق والنفاذ إلى البحار

الدافئة، لأنها في نظرهم تهدد طرق التبادل التجاري وتراقب خطوط المواصلات الدولية بين أوربا والهند وبلاد الشرق الأقصى، وقد تؤدي إلى جعل شرق أوربا وشبه جزيرة البلقان منطقة وصاية روسية في إطار رابطة الشعوب السلافية، وهذا ما يخلّ بمبدأ التوازن الأوربي.

أصبحت الأوضاع المتردية للدولة العثمانية تتطلب التدخل المباشر من طرف دولتي فرنسا وإنكلترا إثر تراجع العثمانيين أمام الروس سنة ١٨٠٦ م وحصول قيصر روسيا، عملاً ببنود معاهدتي بوخارست سنة ١٨١٢ م وأدرنة سنة ١٨٩٢ م، على مكاسب استراتيجية جعلت المضايق تحت رحمته. وبالفعل دخل الإنكليز والفرنسيون بجانب الدولة العثمانية في حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦م)، بعد أن رفض القيصر نيقولا التنازل عن مطالبه في الدولة العثمانية، والتسليم بمكاسبه في معاهدة سان ستيفانو، والتخلي عن ادعائه في حماية الرعايا الأرثوذكس العثمانيين البالغ عددهم آنذاك حوالي عشرة ملايين نسمة، والكف عن الوقوف إلى جانب القساوسة الأرثوذكس في مسألة الأماكن المقدسة بفلسطين. وعندها سارعت القطع البحرية الإنكليزية والفرنسية بالتحرك نحو المضايق تساندها قوات السلطان العثماني عبدالمجيد، وبعد فشل الوساطة النمساوية اندلعت الحرب في مارس ١٨٤٥ وتمكنت الجيوش الحليفة (القوات الفرنسية والإنكليزية والعثمانية) إلى النزول في شبه جزيرة القرم فحققت بذلك انتصارات على الجيوش الروسية في معركة سيباستوبول التي عانت فيها الجيوش المتحاربة قساوة الطبيعة وتفشي الكوليرا وظهرت خدمات الصليب الأحمر لأول مرة. واضطر قيصر روسيا إلى الرضوخ للأمر الواقع والتسليم بشروط الدول الحليفة في معاهدة باريس (٣٠ مارس من ١٨٥٦م)، هذه المعاهدة التي أبعدت الخطر الروسي عن الدولة العثمانية وأكدت استقلالها، وجعلت الملاحة في نهر الدانوب مفتوحة أمام جميع السفن، وجعلت من البحر الأسود مجالاً محايداً، وأقرت مبدأ التحكيم في الخلافات ومبدأ رعاية السلطان العثماني لرعاياه المسيحيين (٥). وقد كان

لحرب القرم صدى واسع في البلاد الإسلامية باعتبارها آخر محاولة جدية لإنقاذ للدولة العثمانية من سقوط محقق على أيدي الروس ؛ ونظراً لتوافق المصالح والأهداف في هذه الحرب بين الفرنسيين والإنكليز والعثمانيين، فقد رأى فيها المسلمون الخاضعون للدول المشاركة فيها وبخاصة الجزائريون ما يرضي عاطفتهم وعقيدتهم وما يقربهم ولو مؤقتاً من المحتلين لبلادهم، وهذا ما عبرت عنه العديد من الأشعار الشعبية في الكثير من الأقطار العربية، ومنها قصيدة شعبية جزائرية باللسان الدارج أعرب فيها صاحبها عن تأييده للباب العالي ومناصرته للسلطان العثماني بهذه الأبيات (٦) :

أدعوا بالنصر لأمة المجاهدين
الله ينصر أمة شارق الأنوار
لفرنسا أبعث يحلل
على الصلح ما جبر له حيله
السلطان ماهوش كلأول
على الطراد ما له غفله

...

انصر علام عبدك أمير المؤمنين
عبدالمجيد ناصر دين المختار

...

أنت صاحب الأمانة
وأنت خليفة المجد
بالله وبالرسول آمنا
وبطاعة الأمير المرشد

٢ - وضعية الولايات العربية في الدولة العثمانية :

خضعت الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية إلى قوانين وإجراءات ودساتير كان معمولاً بها في مركز الدولة (إستانبول) وفي أقاليمها الرئيسة (الأناضول

والروملي)، كما تأثرت في أوضاعها الاجتماعية وفي نشاطها الاقتصادي وحتى فيما يتصل بنوعية الحياة الثقافية والفكرية بالجوالسائد في المدن العثمانية وبخاصة العاصمة إستانبول. وهذا ما يسمح لنا بالقول أن المجتمعات العربية التي عرفت الحكم العثماني كانت أوضاعها مع نهاية القرن الثامن عشر حصيلة تطور تاريخي للعديد من الهيئات والمؤسسات التي ظلت تشكل البنيات التحتية والأطر المنظمة لمجتمعات الدولة العثمانية.

فمن الناحية الاجتماعية كان المجتمع المحلي العربي كغيره من المجتمعات المحلية بالمشرق يقوم على هيئات وطوائف وجماعات دينية (مسلمين ومسيحيين ويهود) أوعرقية (أتراك وإغريق وأرمن وعرب وأكراد)، وهذا ما فرض نظام الملل والطوائف في تعامل الدولة العثمانية مع رعاياها، فكان لكل ملة أوطائفة نوع من الاستقلال الذاتي الذي يسمح لها بالتمايز من جهة ويؤكد ارتباطها بالسلطة من جهة أخرى. وفي إطار هذا التمايز الديني والخصوصية العرقية كان ينشط أفراد الطوائف والحرف والصناع وجماعات الموظفين والقائمين بالخدمات الاجتماعية والثقافية والروحية. وقد أسفر هذا الوضع عن إفراز قانون اجتماعي متعارف عليه يلتزم به الجميع لكونه يسمح بانسجام وظائف المجتمع ومهام الدولة ويضمن المحافظة على صلاحيات الطوائف ويحقق امتيازات الجماعات المكلفة بالمهام الإدارية والقائمة بالوظائف العسكرية باسم السلطان.

أبقى هذا النظام العثماني السائد في مجمل الولايات العربية غالبية السكان في منزلة الرعية الخاضعة للتوجيهات والمنصاعة للأوامر، والتي شكّلت قاعدة الهرم الاجتماعي لكونها تقوم بالإنتاج وتساهم في الجباية وتكلف الواجبات. فبهذا الوضع الاجتماعي القائم على إقرار الامتيازات والمحافظة على الأوضاع والإبقاء على المطالب، أمكن للدولة العثمانية أن توازن لفترة طويلة بين السيطرة المركزية المتمثلة في صلاحيات السلطان غير المحدودة والسلطة المحلية المتمثلة في حكام الأقاليم والقائمة أساساً على القوة العسكرية الحامية للدولة والجماعة من علماء وموظفين وشيوخ وأعيان وتجار.

ارتبط هذا الوضع الاجتماعي، في الولايات العربية العثمانية خاصة، بنظام اقتصادي يستند إلى مبدأ استغلال الأرض وخدمتها وليس إلى ملكيتها والتصرف فيها، وقد كان ذلك نتاج تقاليد متوارثة من عهد المماليك وقوانين مستحدثة أوجدتها الدولة العثمانية منذ القرن السادس عشر، وقد تكرس هذا الوضع الاجتماعي وحافظ على استمراره لأنه كان يقوم على علاقات إقطاعية فرضتها طريقة استغلال الصبائحية لأراضي الميري خاصة، ويستند أساساً إلى إجراءات جبائية متعارفة كالعشور والزكاة والجزية أومطالب مستحدثة كحق التولية والجمارك وحقوق التجارة والمساهمات الإجبارية.

لقد كان هذا الوضع وما ارتبط به من نشاط اقتصادي يساير سياسة الحكام العثمانيين، ويلبي حاجات الإدارة المحلية، ويضمن قوت وأمن سكان الريف والمدن على حد سواء، ويتماشى وما تقتضيه سياسة التوسع العثماني في بداية أمر الدولة؛ ولكن هذا الوضع أصبح مع نهاية القرن الثامن عشر غير ملائم لحاجات وأمن السكان بعد أن اختل الانسجام الذي كان يقوم عليه سواء في أداء المهام الاجتماعية أوالقيام بالوظائف الاقتصادية. فلم تعد القوة العسكرية العثمانية كافية وحدها لإقرار النظام ولم تصبح الجماعات المتنفذة في المدن والريف قادرة على التأثير في السكان. وهذا ما كرس حالة من الاضطراب الاجتماعي والجمود الاقتصادي، جعلت الإدارة العثمانية غير قادرة على ضمان وظائف المجتمع وتلبية متطلبات الاقتصاد، بل غدت مجرد هياكل إدارية وإجراءات قمعية الهدف منها ليس رعاية مصالح الرعية وإنما المحافظة على الترتيب الاجتماعي القائم وضمان امتيازات الحكام. وهذا ما تخوف منه المفكر العثماني نعيمة عند تعرضه لطبيعة بناء الدولة العثمانية في مجملها بقوله: "ليس هناك سلطة بدون عسكريين، وليس هناك عسكريون بدون مصادر ثروة وهي الرعية التي يضمن لها السلطان العدالة القائمة على التنسيق والسلام".

لقد تعرضت البنيات التحتية لشرائح المجتمع العثماني في الولايات العربية

باختلاف ملله وتعدد أجناسه وتباين بنيانه للاضطراب والتفكك بعد أن فقدت تلك البنيات التحتية حيويتها وأصبحت الظروف المحلية وموازين القوى الدولية لا تساعد على استمرارها، وقد تأكد ذلك في القرن السابع عشر بتحول خطوط مواصلات التجارة الدولية نحوالمستعمرات الأوربية والعالم الجديد عن الولايات العربية وبخاصة مصر وبلاد الشام، وأصبح الاتصال الأوربي مع الشرق الأقصى والهند يتم مباشرة عن طريق رأس الرجاء الصالح وليس عبر الإسكندرية والسويس وحلب والبصرة كما كان عليه الحال قبل الاكتشافات الجغرافية.

ولعل أحسن وصف لهذا الوضع الذي وصلت إليه الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر ما كتبه أحمد أمين في تعرضه لحالة العالم الإسلامي : "إن مركز الخلافة (الأستانة) مفكك منحل والولايات العربية في مصر والشام والعراق والحجاز متدهورة متضعضعة قد أمات نفسها توالي الاستبداد عليها . . . والسياسة فيها نزاع مستمر بين الأمراء وكل أمير له حزبه، وكل حزب يتربص الدائرة بخصمه والبلاد ضائعة بينهم والوالي لا يطيل المكث إلا ريثما يغتني حتى أصبح اسم الحكومة والوالي والجندي مرعباً مفزعاً مقروناً في النفوس بمعنى الظلم والتعسف. وعلى الجملة فقد كان العالم الإسلامي – إذ ذاك – شيخاً هرماً حطمته الحوادث وأنهكه ما أصابه من كوارث وفساد نظام واستبداد حكام وفوضى أحكام وخمول عام واستسلام للقضاء والقدر" (٧).

لقد أدى هذا الوضع في الولايات العربية إلى تحولات اجتماعية ملموسة وإلى تغيرات اقتصادية جذرية نتج عنها أثناء القرن الثامن عشر تمايز هذه الولايات عن الأقاليم المركزية للدولة المتمثلة في ولايات الأناضول ومقاطعات الروملي، وهذا ما سمح بقيام حكومات محلية قائمة بذاتها وأقاليم مستقلة بشؤونها، تزعمها ولاة مستقلون بشؤونهم وأمراء محليون مستبدون بأقاليمهم ومتنفذون في مقاطعاتهم ولم تعد تربطهم بالدولة العثمانية في أغلب الأحيان سوى روابط تحالف وتعاون ظرفي وولاء شرعي للسلطان العثماني. وإذا استثنينا محمد علي الذي كان المنافس والبديل

عن الدولة العثمانية ذاتها والذي سوف نتناول تجربته عند عرضنا للمسألة المصرية، فإن هؤلاء الحكام كانوا طغاة مستبدين بالأقاليم العربية نتيجة لضعف العلاقة مع المركز (إستانبول)، وكانوا تعبيراً عن حاجة تلك الأقاليم إلى حكم يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الإقليمية ويستجيب لمصالح الطوائف والجماعات المتنفذة محلياً والتي لم تعد تستمد نفوذها من الدولة المركزية، وإنما تحاول أن تجعل من نفسها مصدراً لذلك النفوذ، ومن هؤلاء الحكام المحليين نذكر : علي بك الذي استقل بشؤون مصر (١٧٦٩-١٧٧٢م)، والشيخ ظاهر العمر الذي أسس إمارة خاصة به في شمال فلسطين (طبرية وصفد) بالتعاون مع القبائل البدوية المحلية، وأحمد الجزار (١٧٧٥-١٨٠٤م) الذي مد نفوذه إلى دواخل بلاد الشام وحتى جبل لبنان، والأمير بشير الشهابي (١٧٨٨-١٨٣٩م) الذي وطد سلطته على منطقة لبنان وكان خصماً عنيداً لأحمد الجزار وحليفاً مفضلاً لمحمد علي بمصر، مما كان لاحقاً سبباً في تنحيته عن الإمارة، وكذلك داود باشا المملوكي الذي استبد بأمر العراق (١٨١٧-١٨٣١م)، وأسعد باشا العظم الذي آل إليه أمر ولاية دمشق ما بين ١٧٤٣ و١٧٥٧ م، هذا دون أن ننسى الحكام البعيدين عن مركز الدولة والذين نجحوا في تحقيق استقلال فعلي عنها مثل أحمد القرمانلي بطرابلس الغرب (١٧١١-١٧٣٥م)، وحسين بن علي التركي بتونس (١٧٠٥-١٧٣٥م)[٨].

لقد أدى ضعف السلطة العثمانية المركزية بالولايات العربية وتزايد نفوذ الحكام المستبدين بالأقاليم ومحاولتهم الاستقلال بها إلى تنامي أطماع الدول الأوربية في بعض الأقاليم وبخاصة ولايات الجزائر ومصر والشام، وهذا ما فرض وضعاً خاصاً في تعامل هذه الولايات مع الدول الأوربية، فأصبحت تمثل الجانب العربي من المسألة الشرقية، سواء بالنسبة إلى تطورات المسألة الجزائرية التي انتهت بالغزوالفرنسي (١٨٣٠م)، والتي سوف نتطرق إليها في الفصل الثالث، أوفيما يخص تفاعلات

المسألتين المصرية والسورية اللتين نتعرض لهما فيما يلي :

- **المسألة المصرية :**

تحولت ولاية مصر العثمانية التي كانت تستبد بها جماعات المماليك إلى مسالة دولية عندما خططت حكومة الإدارة بفرنسا في ١٢ من أفريل ١٧٩٨ م ، لاحتلالها بهدف قطع خطوط الموصلات البرية بين إنكلترا وأقاليم الشرق ، وكان الفرنسيون يأملون من وراء ذلك إنشاء مستعمرة فرنسية جديدة وفق أساليب وطرق حديثة تكون تعويضاً لما خسرته فرنسا في مستعمرات جزر الهند الغربية . والتزم أعضاء حكومة الإدارة الفرنسية بتنفيذ ذلك لأنه سوف يساعد على وضع حد لطموح القائد بونابرت وإبعاده عن التدخل في شؤون الحكم بباريس والحد من نفوذه المتزايد في دواليب الدولة الفرنسية .

نزلت القوات الفرنسية بالإسكندرية (أول من جويلية ١٧٩٨م) واستولت على القاهرة إثر معركة الأهرام ، ولم تكتف بمصر وإنما حاولت التوسع في الشام قبل أن تتوقف أمام أسوار عكا حيث واجهت مقاومة أحمد باشا الجزار ومناوشات الأسطول البريطاني (شهر ماي ١٧٩٩م) . على أن ظروف الصراع الدولي وموازين القوى في الشرق جعلت مشروع إنشاء مستعمرة فرنسية في مصر غير قابل للتحقيق ، بل سلم الفرنسيون بضرورة الانسحاب بعد أن تحطم أسطولهم في أبي قير (١ من أوت ١٧٩٨م) وبعد أن غادر نابليون مصر على عجل لظروف استدعت وجوده بفرنسا (٢٢ من أوت ١٧٩٩م) ، وانتهت المغامرة الفرنسية في مصر باغتيال خليفته الجنرال كليبر وبانسحاب القائد مينو الذي خلفه مع قواته في شهر سبتمبر ١٨٠١ م [٩] .

لقد أنشأ بونابرت في مصر "الديوان الوطني" وجعل رئاسته للشيخ عبدالله الشرقاوي وكُوِّنَتْ على غراره دواوين محلية بالأقاليم المصرية لتكون في خدمة الجيش الفرنسي ، ثم تابع مخططه بعد رحيله من مصر القائد مينو ، فاعتنى بتنظيم إدارة مصر

وإصلاح شؤونها ، فأحدث ضريبة موحدة وسجلاً للمواليد والوفيات ، وبدأ في إصلاح نظام الري وتطوير الزراعة وإنشاء الجسور وتمهيد الطرق وتحسين ميناء الإسكندرية وإقامة مصنع للأقمشة بالجيزة ومصنع للصابون ، وكَوَّن من العلماء المصاحبين للحملة "المجمع العلمي المصري" وأسند رئاسته إلى العالم مونج (Monge) ، فواظب أعضاؤه على إجراء تجارب رياضية وطبيعية وحرصوا على تسجيل المظاهر الجغرافية والحضارة المصرية التي جمعت في مدونة "وصف مصر" ، كما نشرت تجارب بعض هذه الأبحاث في مجلة أنشئت لهذا الغرض بعنوان «بريد مصر» (Le courrier d'Egypte) .

من هذا الجانب يمكن أن نعتبر الحملة الفرنسية على مصر محاولة جريئة للتحديث ، فقد اصطحب نابليون معه ١٦٤ عالماً مع العديد من الآلات والمعدات للبحث والدراسة ، وهذا ما لاحظه من عاصر تلك الأحداث وكتب عنها مثل المؤرخ المصري عبدالرحمن الجبرتي الذي سجل انطباعاته في كتابه "عجائب الآثار في التراجم والأخبار» وأدلى برأيه فيها في كتابه "التقديس بذهاب دولة الفرنسيس" ، إلا أن هذه التجربة الجديدة في حياة الشرق ظلت محدودة الفاعلية إذ لم يتجاوز تأثيرها تيقظ بعض الضمائر وحيرة بعض النفوس من تقدم شؤون الأوربيين وتراجع أمور المسلمين ، وهذا ما يجعل الحملة الفرنسية في نظرنا عاملاً ساعد على اليقظة وليس سبباً في النهضة كما ذهبت إلى ذلك العديد من الدراسات العربية المعاصرة والمعجبة بإنجازات الغرب وإسهاماته الحضارية ، من قبيل ما كتبه محمد أمين حسونة في مجلة الكاتب ، حيث علق على الحملة الفرنسية على مصر بقوله : " لقد كانت حملة نابليون على مصر أشبه بالصاعقة التي هوت من السماء فأيقظت مصر من سباتها العميق ، ونبهت أهلها إلى ما كان خافياً عنهم من حقوق ، وعملت على تنوير أذهانهم ، فإنها بحق أول اتصال مباشر بين تقليد الشرق وحداثة الغرب . . . " (١٠) .

أما من حيث التأثيرات الدولية للحملة الفرنسية على مصر ، فقد تأكدت لدى

الإنكليز الأهمية الاستراتيجية لمصر، مما جعلهم يعتبرونها في مخططاتهم معبراً حيوياً نحوالهند، وهذا ما دفعهم إلى التباطؤ في سحب قواتهم التي شاركت في طرد الفرنسيين من مصر، فلم يغادر الجيش الإنكليزي الأراضي المصرية إلا بعد ١٨٠٣ م، كما حاول بعض القادة الإنكليز الارتباط ببعض أعيان المماليك مثل الألفي، كما أن الحكومة الإنكليزية لم تلبث، عندما بدأت الأوضاع تستقر بمصر لمحمد علي، أن جردت حملة على مصر في ربيع ١٨٠٧ م بقيادة الجنرال فريزر مؤلفة من سبعة آلاف جندي وجهت لاحتلال الإسكندرية، لكنها لم توفق في مسعاها مما اضطرها إلى الانسحاب بعد فشلها أمام المقاومة المستميتة بميناء رشيد.

ارتبط الانسحاب الفرنسي من مصر بظهور شاب طموح هو محمد علي الألباني الذي شارك في الجهود الحربية للدولة العثمانية في استعادة مصر، وقد سمحت له الظروف فيما بعد أن يصبح سيد مصر المطلق الصلاحية (١٨٠٥-١٨٤٨م) وأن يجعل من نفسه نائباً للسلطان قبل أن يستقل بمصر ويجعلها ولاية وراثية لعقبه، وما كان له ذلك لولا قيامه بإصلاحات جريئة تجاوزت ما كان يطمح إليه السلاطين العثمانيون، فصمم على تنفيذ مشروع دولة حديثة تقوم على زراعة القطن الواسعة وتستند إلى المشاريع الاقتصادية الكبرى وفي مقدمتها شق الترع واستصلاح الأراضي وتطوير طرق المواصلات، وقد تطلب كل ذلك انتهاج خطة تعليمية طموحة تقوم على إرسال البعثات العسكرية والتعليمية إلى أوربا لتعلم فنونها والنهل من معارفها، فبلغ عدد الطلبة المصريين الموفدين في هذه الخطة إلى أوربا (١٨١٣-١٨٤٩م) ٣١١ طالباً أغلبهم تلقى تعليمه بفرنسا. ولم يكتف محمد علي بذلك، فقد حرص على استقدام الخبراء والمدرسين الأوربيين لبناء مؤسسات دولته، فاشتهر منهم العقيد الفرنسي سيف (Sève) الذي اعتنق الإسلام وعرف باسم سليمان باشا والذي كان له دور أساسي في بناء جيش محمد علي الحديث العدة والجيد التدريب.

مكنت هذه الإصلاحات محمد علي من تنفيذ خطته الرامية إلى جعل مصر قوة

عسكرية قادرة على فرض مكانتها وتوسيع سلطتها على حساب الدولة العثمانية بالقضاء على مراكز القوى المحلية، فبادر بالتخلص من خصومه وفي مقدمتهم زعماء المماليك المتنفذين بالأقاليم، فقضى على أكثر من ٤٥٠ من أعيانهم في مذبحة القلعة (١١ من مارس ١٨١١م). وبذلك أمكن له البدء في مشاريعه التوسعية، فبادر بتقديم العون إلى الدولة العثمانية في مواجهتها للحركة الوهابية بالجزيرة العربية (١٨١١-١٨١٨م)، ثم تحول إلى جنوب وادي النيل وتوسع في النوبة والسودان الشرقي (١٨٢٠م)، وبذلك أصبح قوة إقليمية تفرض حضورها على الساحة الدولية، فاستنجد به السلطان العثماني لإخماد ثورة اليونان، فأرسل أسطوله وقواته البرية بقيادة ابنه إبراهيم باشا الذي حقق نجاحاً معتبراً في فترة قصيرة ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وعندما وضعت معركة نافارين (١٨٢٧م) حداً لطموحه في شبه جزيرة المورة، تحول محمد علي نحو ولاية سورية المجاورة لاحتلالها، وكان السلطان قد وعده بها لقاء خدماته له، فاستولى الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا على أقاليم سورية (١٨٣١-١٨٣٢م)، ووصل في تقدمه حتى أضنة وقونية (سبتمبر ١٨٣٢م).

أصبحت طموحات محمد علي تهدد وجود الدولة العثمانية ذاتها وتقف حجر عثرة أمام مصالح الدول الأوربية في المنطقة، بعد أن أصبحت الدولة العثمانية عاجزة عن رد تطلعاته نحوالأناضول، ولم يجد السلطان العثماني (محمود الثاني) بداً، بعد تلكؤ إنكلترا، من الالتجاء إلى القيصر الروسي نيقولا الأول طلباً للعون والمساعدة، فوجدها القيصر فرصة سانحة للتدخل وأرسل على الفور أسطولاً محملاً بثلاثين ألف جندي إلى البوسفور (٣٠ من فيفري ١٨٣٣م). إلى أن توصل محمد علي إلى تسوية مع السلطان بمقتضى اتفاق كوتاهية (٥ من ماي ١٨٣٣م) الذي خوله حكم بلاد الشام وأعطى إقليم أضنة لابنه إبراهيم باشا. وعندما ضغط القيصر الروسي على السلطان للحصول على مكاسب، وقعت معاهدة هنكار أسكه سي (٨ من جويلية ١٨٣٣م) التي ضمنت فيها روسيا لنفسها حق التدخل ثانية في شؤون الدولة العثمانية تحت غطاء

تقديم المساعدة. وهذا ما أثار تخوف كل من إنكلترا وفرنسا، فبادرتا إلى رفضه حتى لا تتمكن روسيا من الوصول إلى مياه البحر المتوسط.

كل هذه الأحداث دفعت الدول الأوربية الكبرى إلى التدخل مباشرة في شؤون الدولة العثمانية عندما تجدد النزاع بين محمد علي والسلطان العثماني وبعد أن حقق محمد علي انتصارات حاسمة في نزيب (٢٤ من جوان ١٨٣٩م)، وأبدت فرنسا، الحليفة التقليدية لمحمد علي، مساعي الوساطة في النزاع (٢٨ من جويلية ١٨٣٩م)، وعندما فشلت في ذلك تدخلت إنكلترا بمساعدة النمسا، فلم تجد فرنسا بداً من مجاراتها وأرغمت محمد علي على سحب قواته من بلاد الشام (١٨٤١م) بعد أن بسط سلطته عليها مدة عشر سنوات [١١].

مما لا شك فيه أن تجربة محمد علي بمصر كانت إنجازاً غَيَّر ملامح الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لمنطقة الشرق العربي، فجعل من فكرة تأسيس دولة قوية تشتمل على مصر بامتدادها الطبيعي نحوالسودان وبتكاملها مع بلاد الشام أمراً قابلاً للتحقيق، لكن اندفاع محمد علي في سياسة عسكرية طموحة وتجاهله لطبيعة العلاقات الدولية آنذاك حال دون تحقيق هذا المشروع الطموح والوصول به إلى مستوى إحداث ديناميكية في المجتمع والاقتصاد والثقافة تكون أساساً لقيام دولة عربية كبرى في المشرق.

لقد جعل محمد علي بإصلاحاته من مصر بلداً يشارك في التأثير في السياسة الدولية وفي صنع الأحداث المؤثرة في المنطقة، ودفعها نحوالاندماج في اقتصاد تجاري خاضع للدورة الاقتصادية الأوربية، يقوم على المحاصيل النقدية (زراعة القطن) ويستند إلى قاعدة إنتاجية قوامها المصانع والورشات وطرق المواصلات وشبكة من الترع والقنوات، كما أوجد واقعاً ثقافياً متفتحاً على الغرب ومعتمداً على مقومات مصر العربية الإسلامية.

على أن الشيء الذي ينتقد على محمد علي، وقد لا يغفره له التاريخ، هو مساعدته ولو بصفة غير مباشرة في تحقيق أهداف الدول الأوربية في الدولة العثمانية وبعض الأقطار العربية، فبدلاً من مساعدة السلطان والوقوف إلى جانبه واتخاذ موقف الحذر من الدول الأوربية وبخاصة فرنسا، ظل يجاري الفرنسيين في مشاريعهم التوسعية في شمال إفريقيا وبخاصة في الجزائر، ولم يتردد في توجيه ضربة قاضية إلى الدولة العثمانية لم تقم منها أبداً، فمهد بذلك الطريق للتغلغل الأوربي وقدم حججاً قوية إلى الدول الأوربية لكي تقرر مصير الدولة العثمانية لفائدتها وعلى حساب شعوب الشرق، ومن هذا المنظور لا يعدو مشروع محمد علي كونه طموحاً شخصياً استخدم الوطنية العثمانية كحيلة لتعزيز أهدافه الخاصة وجعل من البرنامج الإصلاحي بمصر مجرد وسيلة لتحقيق أغراضه وفي فرض سلطته عليها وتحويلها إلى ولاية وراثية لعائلته. وحتى على مستوى مشروع محمد علي محلياً، نلاحظ أن نقطة الضعف الكبرى فيه هو إنهاكه لمصر وسحق الطبقة الدنيا من الشعب المصري وتحجيم الطبقة الوسطى بفعل الإنفاق العسكري وتشجيع الملكيات الكبرى، مما أبقى مصر مرتبطة بمتطلبات اقتصاد الدول الأوربية الكبرى وحال دون نمو المؤسسات التي أنشأها اعتماداً على قدرات الاقتصاد المصري وفي معزل عن الخضوع للضغوط الأوربية (١٢).

- المسألة السورية:

لقد كان موقع بلاد الشام المتحكم في طرق المواصلات في شرق المتوسط عاملاً مهماً في تركيز اهتمام الدول الأوربية بها، وقد عزز ذلك الماضي التاريخي المرتبط بالأماكن المقدسة المسيحية وبذكريات الحروب الصليبية. كما كان للواقع البشري لولايات الشام المتميز بتعدد الطوائف واختلاف المذاهب وتباين العقائد بالغ الأثر في زيادة حدة الأطماع الأوربية، فمن مجموع سكان بلاد الشام المقدر في أواخر القرن التاسع عشر ب ٣,٣٠٠,٠٠٠ نسمة، نجد منهم ١,٢٠٠,٠٠٠ مسلم سني و٥٠٠,٠٠٠ مسلم شيعي و٦٠٠,٠٠٠ مسيحي تابع لكنيسة روما، منهم ٣٠٠,٠٠٠ من الموارنة، بينما يتوزع

الباقون بين الكلدان والأرمن الكاثوليك والكاثوليك و٤٠٠,٠٠٠ مسيحي غير تابع لكنيسة روما من اليونان الأرثوذكس والأرمن والجريجوريين واليعقوبيين والبروتستانت، هذا بالإضافة إلى حوالي ١٠٠,٠٠٠ يهودي (١٣). وقد كان للموارنة بين هذه الطوائف العديدة وضع خاص لارتباطهم بكنيسة روما مباشرة ولصلاتهم المتميزة مع دولة فرنسا منذ القرن السابع عشر خاصة، ولما حققوه من نهضة علمية بفضل مدارس الإرساليات. وهذا ما يميز وضع لبنان من باقي ولايات الشام ويجعل منه مشكلة عويصة للدولة العثمانية في تعاملها مع فرنسا خاصة.

وقد ساعد الحكم المصري ببلاد الشام، باعتماده أسلوباً إدارياً يقوم على مبدأ المساواة بين الطوائف في المعاملات، على تغير موازين القوى الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي أخل بالتوازن المتوارث وأضر بالامتيازات والمكتسبات التي حققتها بعض الفئات، بل أحدث اضطراباً وجعل أهالي سورية من المسلمين يتخوفون من إدارة محمد علي ويتحولون بعواطفهم إلى السلطان العثماني (١٤)، وهذا ما ساعد مناصري السلطان العثماني والمتعاونين مع إنكلترا في بلاد الشام على إثارة الفتن ضد حكم إبراهيم باشا، فكان ذلك تمهيداً لتعاون بعض الطوائف فيما بعد مع الدول الأوربية مباشرة دون اعتبار لمصالح الدولة العثمانية وسيادتها، وهذا ما سمح للإنكليز بالاتصال بطائفة الدروز وتشجيعها على الثورة ضد محمد علي، بينما ساندت فرنسا الطائفة المارونية وشجعتها على الوقوف ضد من يمس بمصالحها، وهذا ما هيّأ الظروف لحدوث اضطرابات بعد انسحاب الإدارة المصرية من الشام (١٨٤١م).

وقد بدأت الاضطرابات فعلاً عندما رفض فلاحو جبال لبنان، الذين انتشر الوعي بينهم، تسلط ملاك الأراضي، وتفاقم الوضع بعد اشتداد المنافسة وبخاصة بين طائفتي الدروز والموارنة وتورط عمال الدولة العثمانية في استعداء الطائفتين ضد بعضهما، فعمت الاضطرابات جبل لبنان سنة ١٨٤٥ م وامتدت إلى بعض مدن بلاد الشام الداخلية، وعندها أعربت فرنسا عن مناصرتها الصريحة للموارنة متهمة الدولة

العثمانية بالتحيز إلى الدروز في صراعهم مع الموارنة، الأمر الذي استدعى تدخل قناصل الدول الأوربية، لكن تيقظ الإدارة المحلية وتعقل ذوي الرأي حال دون انفلات الأمر وإن لم يتمكنوا من إزالة حالة التوتر.

ومع حلول عام ١٨٥٧ م أصبحت الأوضاع في مجمل بلاد الشام تنذر بانفجار خطير قد يكون بداية لصراع طائفي محلي دموي وتدخل دولي أوربي عسكري. وبالفعل أصبح من غير الممكن تجنب الاصطدام بعد أن استولى الفلاحون في شمال لبنان على أراضي الإقطاعيين بتحريض من الكنيسة المارونية في الوقت الذي امتنع فيه الفلاحون الموارنة في الجنوب عن دفع الإيجارات إلى الملاك من الدروز وبعد أن تمادى الباشا التركي في بيروت في إذكاء روح العداء بين الطوائف بجبل لبنان، في وقت لم تبخل فيه الدول الأوربية بمد المتصارعين من الموارنة والدروز بالمال والسلاح. فانتشرت الفتن في قرى جبل لبنان وانتقلت بسرعة إلى دمشق بتشجيع من الوالي العثماني، فكان للأمير عبدالقادر الجزائري دور مشرف في العمل على إخماد نار الفتنة كما سوف نوضحه عند تعرضنا لأعمال الأمير ومواقفه.

سارعت فرنسا بإرسال قوة مؤلفة من ستة آلاف جندي إلى بيروت (أوت ١٨٦٠م) ترضية للرأي العام الذي كان يؤازر الموارنة في محنتهم، فتبنت الدول الأوربية هذا العمل الحربي وأعطت له مدة لا تزيد على نصف عام حتى لا تنفرد فرنسا بالأمر، على أن خمود أعمال العنف في ربوع بلاد الشام قبل هذا التاريخ والتزام الدولة العثمانية بمعالجة الأمر بما تتطلبه مصالح الجميع، وتعهدها بتعويض الأضرار التي لحقت بضحايا أحداث الفتنة، حَوَّل التدخل العسكري الفرنسي إلى قضية سياسية، فتشكلت لجنة دولية لدراسة وضعية لبنان، فأقرت باتفاق مع السلطان جعل جبل لبنان "متصرفية" تتكون من عدة قضاءات إدارية لها نظام خاص، ويتولى تسييرها متصرف مسيحي غير لبناني من رعايا السلطان الأرثوذكس، يقترحه السلطان وتوافق عليه

الدول الأوربية، ويعود في إدارته لمتصرفية لبنان إلى الباب العالي مباشرة، ويؤدي مهامه بمساعدة مجلس إداري ومجلس عدلي يضم ممثلين عن كل الطوائف، على أن تتولى الحفاظ على الأمن قوة مختلطة من الدرك. فكان تولي داود باشا متصرفية لبنان بداية فعلية لتكريس تقسيم بلاد الشام لاحقاً وتجزئتها إلى دول إقليمية سوف تتحدد كياناتها مع نهاية الحرب العالمية الأولى حسب التصور الذي حددته اتفاقيات سايكس-بيكو.

٣ - محاولات الإصلاح في الدولة العثمانية:

أظهرت تطورات المسألة الشرقية مدى ضعف الدولة العثمانية داخلياً وتراجعها خارجياً، وهذا ما فرض على رجال الدولة العثمانيين فكرة إصلاح جهاز الدولة وتقوية جيشها لتعود إلى سالف عزها، وقد ظل عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م) يمثل مرجعية لهم، فهو في نظرهم العصر الذهبي الذي يحلمون بإحيائه. وكان من أوائل من طرحوا فكرة تجديد قوة الدولة العثمانية من الداخل كوجك بك فقد عبر في مذكرة توجه بها إلى السلطان مراد الرابع (١٦٣٠م) عن قناعته بضرورة معالجة أمور الدولة وإصلاح شأنها بعد أن تبين له ضعفها الذي أرجعه إلى تخلي السلاطين العثمانيين عن الرقابة الفعلية لعامة شؤون الدولة وانحطاط منصب الوزير الأعظم (الصدر الأعظم) وظهور الفساد في الإدارة لعدم وعي الحكام والموظفين لمسؤولياتهم ولإسناد المناصب إلى غير الأكفاء عن طريق بيع حقوق المنصب والمحسوبية، فوجدت هذه الأفكار رواجاً وأصبحت من المسلمات في القرن الثامن عشر، واهتم بها السلطان سليم الثالث وحاشيته بعدما حصل على أجوبة ممن طلب منهم تقديم رأي في شأن إصلاح أمور الدولة، مفادها أنه لا أمل في إنقاذ الدولة العثمانية إلا بالرجوع إلى منابع العقيدة الإسلامية والتمسك بالقوانين الإسلامية القويمة، على ألاّ يكون ذلك إلا بإزالة ما علق بتلك العقيدة والقوانين من شوائب والعودة مجدداً إلى تقاليد آل عثمان القديمة [١٥].

بمثل هذه الآراء التي تعبر عن الحنين إلى الماضي، انفتح باب الإصلاح في الدولة

العثمانية مع نهاية القرن الثامن عشر ولم ينتصف القرن التاسع عشر إلا وقد تحولت مشاريع الإصلاح إلى حركة اقتباس واسعة من الغرب الأوربي، انطلقت من الدوائر العليا للدولة لتشمل فيما بعد الشرائح السفلى للمجتمع، بدأت أولاً بإعادة تشكيل الجيش حسب النظم الغربية ثم توسعت لتشمل باقي مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، ومع تراجع الدولة العثمانية وضعفها استمرت هذه المحاولات لمدة طويلة ناهزت قرناً ونصف، كانت بدايتها الأولى مع اندلاع الحرب الروسية التركية (١٧٦٨م) واستمرت حتى بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٨م) [١٦].

وجدت الإصلاحات العثمانية معارضة شديدة من مراكز القوى التقليدية والمنغلقة على نفسها والمتشبثة بامتيازاتها، وفي مقدمتها مؤسسة الإنكشارية التي اعتادت التصرف حسبما تتطلبه مصالحها الخاصة بحيث كانت تولي من تشاء من السلاطين وتخلع من تشاء، بل تعمد إلى قتل من لم يساير أهدافها ويعارض رغباتها، فكان بدء هذا السلوك الذي أصبح يميز الإنكشارية حركة التمرد التي قامت بها سنة ١٦٢٢ م وتسببت في قتل السلطان عثمان الثاني وتولية السلطان مصطفى الأول ثم عزله بعد سنة من تنصيبه وتعيين مراد الرابع مكانه.

لم يتردد ضباط فرق الإنكشارية بعد أن تيقنوا بأن الاصلاحات المزمع إدخالها على الجيش والإدارة قد تضر بأوضاعهم وقد تحد من نفوذهم التقليدي في إعلان العصيان على السلطان سليم الثالث (١٢٠٤-١٢٢٢ هجرية/ ١٧٨٩-١٨٠٧م)، لكن حركتهم جاءت متأخرة إذ لم يتمكنوا من البطش به إلا بعد أن زرع بذور الإصلاح الأولى في الدولة العثمانية بتكوين جيش حديث منظم (نظام جديد) (١٧٩٢م) وبإنشاء أول مدرسة عسكرية على النمط الأوربي وفتحه أول مدرسة للهندسة حسب الأساليب الأوربية.

بعد القضاء على السلطان سليم الثالث واعتلاء السلطان مصطفى الأول العرش

ثم تولي مراد الرابع لفترة قصيرة (١٨٠٧-١٨٠٨م)، توقفت الإصلاحات ولم تستأنف إلا مع وصول السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م) إلى الحكم، فقد بعث الإصلاحات من جديد وتسارعت وتيرتها عندما بعث السلطان بشأنها منشورات إلى الولاة وحكام الأقاليم يشعرهم بضرورة تجديد هياكل الدولة وتنظيماتها، وحتى يعطي لنفسه حرية العمل سعى إلى التخلص من ضغط الإنكشارية بتدبير مذبحة للعصاة منهم (١٨٢٦م)، وبدأ العمل في إدخال تحويرات جذرية على الإدارة والجيش، فأنشأ المدارس العسكرية وأدخل تعليم العلوم العصرية بها، لكن موت محمود الثاني المفاجئ لم يسمح له بتنفيذ مشاريعه وبإتمام تنظيم الجيش. فواصل نهجه السلطان عبدالمجيد (١٨٣٩-١٨٦١م) بإصداره خط كالخانة سنة ١٨٣٩م الذي ساوى بين رعايا الدولة وألغى نظام الالتزام في الجباية وأقر مبدأ تأمين الروح والعرض والمال، ثم أكد كل ذلك بإصداره مراسيم عرفت بالخط الهمايوني (١٨٥٦م) الذي أقر نهائياً المساواة بين أفراد مختلف الملل مع المحافظة على أحوالهم الشخصية.

انفتح بعد ذلك باب الإصلاح على مصراعيه فتُوسِّع فيه ليشمل هيكلة الإدارة وتنظيم الأحكام والقوانين والقضاء، وهذا ما قام به السلطان عبدالعزيز (١٨٦١-١٨٧٦م)، الذي سارع بعد اعتلائه العرش مباشرة إلى إصدار قوانين تطبيقية تنظم سير الدولة راعى فيها أحكام الشريعة الإسلامية وإن كان قد استمد نصوصها من مدونة القانون الفرنسي، وبخاصة ما يتعلق بقوانين الأرض ووثائق الملكية (الطابو) وقانون الجزاء (العقوبات) (١٧).

استكملت حركة الإصلاح العثماني مداها وأصبحت تياراً قوياً يتحكم في توجه الدولة بفعل تزايد ضغط دعاة الإصلاح وفي مقدمتهم المصلح مدحت باشا الذي كان وراء عزل السلطان عبدالعزيز (١٨٧٦م)، فلم يتردد السلطان عبدالحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م) المدعم بدعاة الإصلاح في إصدار عقد المشروعية أوالدستور ليكون القانون الأساسي الذي ينظم الجهاز التشريعي ويضبط التمثيل النيابي ويحدد

صلاحيات السلطان، فتشكل تبعاً لذلك مجلس المبعوثين ومجلس الأعيان. لكن تغير موازين القوى في جهاز الدولة أرغم السلطان عبدالحميد الثاني على استرجاع صلاحياته والمحافظة على سلطته، وسمح له بعد وقت قصير بإبعاد دعاة الإصلاح وتجميد التمثيل النيابي وتعطيل مجلس المبعوثين لأجل غير مسمى (١٣ من ديسمبر ١٨٧٧م)، بعد اجتماعه الأول الذي استمر من ١٩ من مارس إلى ٢٨ من جوان ١٨٧٧ م. لكن هذه الإجراءات التي جمدت الأوضاع في الدولة العثمانية لفترة طويلة، كانت عاملاً مساعداً على تعميق فكرة الإصلاح في شرائح واسعة في الدولة، ودفعت دعاة الإصلاح إلى اعتبار نظام السلطنة العائق الأساسي لكل تطور مستقبلي، مما سهل المهمة على أنصار "الاتحاد والترقي" في كسب تأييد الجيش وقلب نظام الحكم (١٩٠٩م).

وبرغم أن الإصلاحات قصرت في مجملها عن تغيير أوضاع الدولة العثمانية ولم توفق في الحيلولة دون انهيارها، كما سوف نشير إلى ذلك فيما بعد، إلا أنها بلا شك قد هيأت الظروف وأوجدت المناخ والأرضية الملائمة لإعادة بناء مجتمعات الشرق الأوسط بعد تصفية التركة العثمانية، سواء في شكل دولة تركية حديثة بزعامة مصطفى كمال أتاتورك أوفي إطار بلدان عربية خاضعة للانتداب الأوربي. وهذا ما يعطي أهمية كبيرة للخطوات الأولى للإصلاح، لأنها بداية تطور سوف يغير شروط الحياة الاجتماعية والاقتصادية لشعوب منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يدفعنا إلى الإشارة إليها كالتالي [١٨] :

- **الشروع في تشكيل جيش حديث "نظام جديد" (١٧٩٢م).**
- **فتح دار الهندسة البرية الهمايونية (١٧٩٥م)، ثم إنشاء المطبعة التي أصبحت فيما بعد دار الهندسة (١٧٩٧م).**
- **التخلي عن أوجاق الإنكشارية والاعتماد على جيش جديد (العساكر المنصورة المحمدية) (١٨٢٦م).**
- **القيام بتعداد للسكان (١٨٣١م)، ونشر أول جريدة رسمية «تقديم وقائع» (١٨٣١م).**

- التخلي عن نظام التيمار الذي تحول إلى نظام رمزي محدود قبل أن تحل التشكيلة السياسية لأصحاب التيمار (١٨٤٧م).
- افتتاح المدرسة الحربية (١٨٣٤م).
- الشروع في إقامة مدرسة صناعية في إستانبول (١٨٤٨م).
- إقامة المجلس الأعلى للأحكام العدلية (١٨٣٨م)، ثم تقسيمه إلى المجلس الأعلى للتنظيمات ومجلس الأحكام العدلية، وحل هيئة الاحتساب (١٨٥٤م).
- إعلان فرمان التنظيمات الخيرية المعروف بخط كلخانة الشريف (٢ من نوفمبر ١٨٣٨م).
- صياغة قانون العقوبات العثماني بالرجوع إلى القانون الفرنسي مع أخذ مبادئ الشريعة الإسلامية في الاعتبار (٣ من ماي ١٨٤٠م)، وسوف يعدل هذا القانون في ١٤ من جويلية ١٨٥١ م، ويطلق عليه اسم "القانون الجديد"، ثم يصادق عليه في إطار الإصلاح لتطبيقه (١٨٥٨م).
- وضع قانون التجارة وتطبيقه (١٨٥٠م)، وإنشاء المحاكم التجارية (١٨٦٠م)، والموافقة على أصول المحاكمات التجارية (١٨٦١م).
- إلغاء الجزية التي تؤخذ من أهل الذمة (الرعايا من غير المسلمين) (١٨٥٥م)، والاعتراف للأجانب بحق التملك (١٨٦٧م).
- إعلان فرمان الإصلاحات (١٨ من فيفري ١٨٥٦م)، وتأسيس البنك العثماني (١٨٥٦م)، وإقامة نظارة المعارف العمومية (١٨٥٦م)، وافتتاح مدرسة غلطة سراي السلطانية التي سوف تتخرج فيها غالبية النخبة العثمانية (١٨٦٨م).
- التصديق على قانون الأراضي (١٨٥٨م)، وإنشاء مدرسة الإدارة "ملكية مكتبي" (١٨٥٩م)، وإقامة المحاكم النظامية (١٨٦٤م)، والقيام بالإصلاح الضريبي بعد أن فقدت الدولة استقلالها المالي وتشكلت لجنة الديون العمومية لمراقبتها (٢٠من ديسمبر ١٨٨٠م).
- تشكيل نظام العدل وتكوين مجلس شورى الدولة وفصل ديوان الأحكام العدلية كجهاز مستقل للتمييز (١٨٦٨م).
- إصدار لائحة المعارف العمومية وتنظيم التعليم الابتدائي والمتوسط (١٨٦٩م).
- إعلان القانون الأساسي "المشروطية الأولى" (٢٣ من سبتمبر ١٨٧٦م)، واجتماع مجلس

البعوثات (١٩ من مارس-٢٨ من جوان ١٨٧٧م).

يتضح لنا مما سبق أن الإصلاحات في مظهرها العام كانت حركة اقتباس من الخارج، تندرج في إطار مفهوم سياسة "الاستبداد المستنير" التي عرفتها الأنظمة الملكية المطلقة مع مطلع العصور الحديثة في كل من بروسيا والنمسا وروسيا لتقوية سلطة الملك والحيلولة دون حدوث ثورة قد تطيح بعرشه وقد تهدد مصالح الطبقة الحاكمة الملتفة حوله. وهذا ما شعر به السلاطين العثمانيون في فترة متأخرة وحاولوا تطبيقه منذ عهد السلطان سليم الثالث بهدف تجديد قوة الدولة، بحيث يتجدد نظام الحكم ويتطور المجتمع بدون المساس بالمبادئ التي يقوم عليها، وهذا ما جعل الإصلاح في حد ذاته حركة اقتباس من القمة نحوالقاعدة [١٩]. على أن جوهر الاختلاف بين الإصلاحات العثمانية وعمليات التحديث في المجتمعات الأوربية الغربية هوأن الدول الأوربية كان تستند في ذلك إلى طبقة مستنيرة مؤثرة في المجتمع وإلى اقتصاد في طريق النمو وإلى نظم سياسية وإدارية وعسكرية في حاجة إلى التجديد والتطور، عكس الدولة العثمانية التي كان اقتصادها متخلفاً ونظمها الإدارية ضعيفة وثقافة الطبقة المسيطرة على دواليب الدولة محافظة وتقليدية، ولم تحاول ربط مصيرها بعملية الإصلاح، باستثناء أفراد قلائل لم يكن لهم تأثير كبير في العامة من أمثال إبراهيم باشا ومحمد أفندي وسيد مصطفى ورشيد باشا وفؤاد باشا ومدحت باشا. ولعل مغامرة مصطفى باشا بيرقدار قائد إحدى فرق الإنكشارية في الروملي، تظهر لنا الأسس الاجتماعية الهشة التي كان يستند إليها الإصلاح العثماني، فبعد أن تدخل هذا القائد لإنقاذ عملية الإصلاح بعد تنحية سليم الثالث وعمل على الإطاحة بالسلطان مصطفى الرابع وتنصيب محمد الثاني (٢٨ من جويلية ١٨٠٨م)، لم يستطع هوالآخر أن يحافظ على مكانته باعتباره صدراً أعظم إلا لوقت قصير لوقوف الأعيان ضده ولعداء الإنكشارية له وتسببهم في قتله.

لم ترفع الإصلاحات من شأن الدولة العثمانية ولم تكن علاجاً شافياً لمشاكلها،

بل تسببت في تفاقم تلك المشاكل، فانتهت كل التنظيمات في الواقع إلى الفشل، ويرجع ذلك في الأساس إلى عدم ملاءمتها لواقع المجتمع وطبيعة تنظيمات الدولة أولعدم التمكن من تطبيقها والخضوع لأحكامها مما حال دون ظهور أثرها في بنية المجتمع وهيكل الدولة، وهذا ما عبر عنه توينبي (Toynbee) بقوله: "إن حكمنا على كل حركات اقتباس العثمانيين من الغرب أنها كانت كالدواء الذي يُعطى منه في كل جرعة قليل لا يكاد يكفي، وفي وقت متأخر غير مناسب" [٢٠].

إن قصور الإصلاح عن تحقيق ما كان يأمله منه الحكام العثمانيون، سمح بظهور حركة سياسية لدى بعض الجماعات النشيطة من المثقفين والعسكريين، فظهرت جمعية تركيا الفتاة بزعامة مدحت باشا التي نجحت في خلع السلطان عبدالعزيز (١٨٧٦م)، كما سمح بظهور حزب الاتحاد والترقي الذي قام بحركة انقلابية على السلطان عبدالحميد الثاني (١٩٠٨م) لإعادة العمل بالدستور "المشروطية" الذي ظل معلقاً لمدة ثلاثين سنة، قبل أن يرغم على التنازل عن العرش، فتحولت بذهابه وظيفة السلطان من سلطة فعلية إلى وظيفة شرفية، على أن تأثر معظم الاتحاديين بالنزعة الطورانية جعلهم يعتقدون أن الانظمة الدستورية التي تقوم على أساسها فكرة الإصلاح لا يمكن أن تطبق أوأن ترسخ إلا إذا أخذت بفكرة "القومية التركية" المتميزة من غيرها، على أن وجود قوميات أخرى بالدولة العثمانية، جعلهم يختلفون في تطلعاتهم، فأخذ بعضهم بالقومية الطورانية التي تقتضي التخلي عن البلاد غير التركية كما ذهب إلى ذلك يوسف أقجورا، بينما فضل آخرون تجاهل القوميات الأخرى غير التركية، وتبنوا سياسة تتريك الشعوب غير التركية من عرب وأكراد وشركس وألبان، وقد تبلور هذا التوجه في شكل رأي عام عبر عن نفسه من خلال إنشاء تنظيم "الحرية والائتلاف" الذي حاول تجاوز المسألة القومية في الدولة العثمانية بضم كل العناصر المكونة لها في البوتقة التركية.

لقد كان رد فعل العرب سريعاً على واقع الدولة العثمانية الذي أصبح فيه التوجه

القومي بديلاً عن عملية الإصلاح ، فازدادوا تشبثاً بخصوصيتهم في مختلف المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية ، وتدرجت مطالب المثقفين منهم من المطالبة بالحرية الدستورية إلى حد تبني فكرة الانفصال عن الأتراك ، فتعددت الجمعيات التي تبنت مطالب العرب وخصوصيتهم الحضارية والقومية ، ابتداء من جمعية بيروت السرية (١٨٧٥م) ومروراً برابطة الوطن العربي (١٩٠٤م) والجمعية القحطانية (١٩٠٩م) وجمعية العربية الفتاة (١٩١١م) وحزب اللامركزية بالقاهرة (١٩١٢م) وانتهاء بمؤتمر باريس الذي عقد عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٣م). وهذا ما سيتضح لنا أكثر في معالجتنا للحياة الثقافية في الدولة العثمانية في الفقرة التالية .

٤ - الحياة الثقافية في الدولة العثمانية :

إن الثقافة السائدة حتى مستهل القرن التاسع عشر بالدولة العثمانية كانت تستمد مقوماتها من تراث الحضارة الإسلامية وتحاول المحافظة على مكانتها من خلال تكرار نصوص وأحكام العلوم الشرعية وما يتصل بها من معارف لغوية وعلمية . وهذا ما جعل الحياة الفكرية العثمانية في مجملها تحافظ على ما كان موجوداً ولا تسعى البتة للتجديد سواء في محتوى المعارف أوفي طرق تمثلها أو وسائل الحصول عليها ، مما جعلها مع تعاقب السنين منغلقة على نفسها وغير قادرة على الأخذ من الآخر أوالتفاعل معه .

عكست الحياة الثقافية في الدولة العثمانية مستوى المعارف وحالة الاقتصاد وأوضاع المجتمعات المحلية ، فكانت تتميز بالمحافظة على التراث التقليدي المعتمد على الحفظ والذي يعطي المسائل الدينية أهمية خاصة ؛ ويجعل من التقليد والتركيب والمجتمع قوام الحياة العلمية ، وقد استوت في ذلك الأقاليم العثمانية المركزية (الأناضول والروملي) والولايات العربية (العراق والشام والحجاز واليمن ومصر وولايات شمال إفريقية) ، بينما كان التجديد غائباً والاتصال مفقوداً والخروج عن المألوف شيئاً مبتدعاً ، وهذا ما عبر عنه أحمد أمين في وصفه للعالم الإسلامي بهذه العبارات : "عالم منغلق ،

فليس هناك بين الشعوب الإسلامية والشعوب الأوربية اتصال في الثقافة والعلم والصناعة ونظم الحكم، يمهد لها الاستفادة منها والأخذ منها، فالعلم فيها كتاب ديني شكلي يقرأ أوجملة تعرب أومتن يحفظ أوشرح على متن أوحاشية على شرح، أما علوم الدنيا فلا شيء منها إلا حساب بسيط يستعان به على معرفة المواريث، أوقبس من تلك قديم يستدل به على مواقيت الصلاة" (٢١).

وكان أساس هذه الحياة الثقافية المحافظة في مظهرها والبسيطة في مضمونها المؤسسات التعليمية التقليدية من كتاتيب ومدارس أولية ومساجد وزوايا "تكايا"، يتعلم فيها الأطفال مبادئ القراءة والكتابة ويتلقون دروساً أولية في قواعد اللغة ومسائل الدين وحفظ ما تيسر من القرآن، قبل أن تواصل القلة منهم تعليمها المتقدم في حلقات تنظم في المدارس الرسمية أوالجوامع العامة تدرس فيها علوم العربية وآدابها وعلوم الشريعة وفروعها وبخاصة أصول الدين والحديث، هذا بالإضافة إلى المعارف والمهارات الضرورية الأخرى كالخط والفلك والحساب والطب.

ويتركز التعليم في مراحله العليا في مدارس وجوامع المدن الكبرى وفي مقدمتها مدارس إستانبول وأدرنة وبورصة وقونية. أما المراكز التعليمية الإقليمية فأهمها في مصر الجامع الأزهر بالقاهرة ومدارس رشيد ودمياط والمنصورة وطنطا، وفي الشام جوامع دمشق وحلب ومدارس القدس ونابلس، وفي العراق مدارس بغداد والموصل والبصرة وحوزات النجف وكربلاء، وفي الحجاز الحرمان الشريفان بمكة المكرمة والمدينة المنورة، وفي بلاد المغرب العربي جامع الزيتونة بتونس وجامع القرويين بفاس والجامع الأعظم بالجزائر بالإضافة إلى مدارس فاس ومكناس ومراكش وقسنطينة ومعسكر وتلمسان والقيروان وطرابلس الغرب.

وقد استطاعت المدارس الرسمية والجوامع الرئيسة في المدن العثمانية الكبرى، مع ما كانت تتميز به من تعليم تقليدي، أن تتحول أثناء القرن التاسع عشر بفضل نشاطها

التعليمي إلى مراكز إشعاع روحي ونقاط ارتكاز ثقافي ، فكانت بحق بيئات ذات تأثير بشيوخها وطلبتها ، ووسائل ثقافية قادرة على تلبية المتطلبات الثقافية للمجتمعات المحلية بفضل ما كان يتوافر لها من أوقاف كثيرة ساهم بها الميسورون من ذوي الإحسان وشارك فيها الحكام وكان لبعض السلاطين العثمانيين فضل لا ينكر في تقديم الهبات وتخصيص أوقاف مجزية لفائدة المدارس والمساجد.

لقد اصطبغت الحياة الثقافية في الدولة العثمانية في مستهل القرن التاسع عشر بالتوجه الديني وغلب عليها الانعزال والميل إلى التصوف في الريف خاصة بفعل نشاط الطرق الدينية وانتشار الخوانق والزوايا والربط ؛ أما في المدن فقد اعتمدت الحياة الثقافية على نشاط الفقهاء وبخاصة الذين ارتبطوا بالسلطة وسايروها في مواقفها وحاولوا خدمتها وتوفير الإطار القادر على القيام بوظائف السلك الديني والتعليمي ، وقد استطاعت بعض العائلات أن تحقق مصالحها وأن تحافظ على مكانتها وتفرض نفوذها بفعل توارث أفرادها لمناصب دينية وتعليمية ، ولعل أحسن مثال لها نجده في البيوتات الدمشقية من أمثال آل حمزة والأسطواني والغزي والمرادي وعابدين والحلبي وبعض العائلات القسنطينية مثل ابن الفكون وابن باديس [٢٢].

أما من حيث توجهات هذه الثقافة فقد تبلورت في ميول صوفية وآراء مذهبية ، فمثل الفقهاء في المدارس التيار الديني السني ، وعبر شيوخ الزوايا عن التيار الديني التصوفي ، وحافظ فقهاء الشيعة على التنظيم الديني للمذهب الشيعي بالعراق وبعض الجهات من بلاد الشام واليمن ، وعمل بعض علماء الإباضية للإبقاء على التنظيم الديني للمذهب الإباضي ببعض أقاليم الجزائر (ميزاب) وتونس (جربة) وطرابلس الغرب (جبل نفوسة) وسواحل عمان.

وقد انبثقت عن التوجه الديني السني خاصة حركة إصلاح ديني تعاملت مع الشرائح الحضرية وأخذت بعين الاعتبار طبيعة السلطة وظروف المجتمع ، فحاولت

الموافقة بين روح الإسلام ومقتضيات الشريعة ومتطلبات العصر، فكان من روادها رجال نذروا أنفسهم لخدمة العقيدة ورعاية مصالح الأمة، كان في طليعتهم جمال الدين الأفغاني (ت. ١٨٩٧م)، وعبدالرحمن الكواكبي (ت. ١٩٠٢م)، ومحمد عبده المصري (ت. ١٩٠٥م)، ثم محمد رشيد رضا الطرابلسي (ت. ١٩٣٥م).

أما التوجه الديني التصوفي الذي غلب على البادية وأثر في حياة الريف، فقد تبلور في حركات إصلاح جذرية متمسكة بالإسلام في نقائه وبساطته وفي محاربتها للبدع إلى حد تحريم تصرفات غير الملتزمين بالأخلاق الإسلامية، فحاولت بذلك إعادة بناء المجتمع على تقاليد السلف الصالح دون اعتبار في بعض الأحوال للأوضاع السائدة آنذاك، مما جعلها تصطدم بالسلطة المركزية العثمانية وتعادي حكام الولايات العربية، وكان في طليعة هذه الحركات الإصلاحية التي التجأت إلى المقاومة العنيفة حركة درقاوة بالجزائر والحركة السنوسية بصحراء ليبيا والحركة المهدية بالسودان والحركة الوهابية بنجد، وقد كانت كل هذه الحركات الإصلاحية تعبيراً صادقاً عن رفض تصرفات الحكام الجائرة وسلوك الرعية المنافي لروح الإسلام، كما كانت رد فعل على أوضاع العصر التي أصبحت تتنافى وما يأمر به الشرع وما يقتضيه الفهم السليم للإسلام.

أما خارج هذا الإطار التقليدي للثقافة العربية الإسلامية بالولايات العربية، فإن محاولات الاحتكاك الثقافي الأدبي بأوربا كانت محدودة في مطلع القرن التاسع عشر خارج نشاط الإرساليات الدينية بجبل لبنان، وتطلبت فترة من الزمن لتأتي أكلها، سواء فيما يتعلق بالنشاط التعليمي للإرساليات في بلاد الشام أوما يتصل بالحملة الفرنسية وبمشروع محمد علي بمصر، أوما قام به خير الدين باشا في تونس، أوأحدثه السلاطين العثمانيون بإستانبول في إطار محاولاتهم الإصلاحية خاصة. على أن التطورات المتلاحقة التي عرفتها بلاد الشام ومصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، قد سمحت بحدوث احتكاك ثقافي مباشر ما لبث أن أصبح بالرغم من

محدوديته يمثل إحدى ميزات الثقافة العربية المعاصرة، ونتج عنه فيما بعد تيقظ فكري وحيوية ثقافية قائمة على تقليد الغرب والاقتباس منه، فعرفت مصر على يد محمد علي التعليم الحديث المنظم والبعثات العلمية إلى أوربا، فكانت تباشير النهضة بها مبكرة مع عودة المبعوثين من البلاد الأوربية وتخرج الدفعات الأولى في المدارس الحديثة ومساهمة نخبة من علماء الأزهر في الجهد التعليمي والتربوي من أمثال الشيخ الشبراوي ومرتضى الزبيدي وحسن العطار وإسماعيل الخشاب [٢٣].

أما بلاد الشام وجبل لبنان خاصة، فقد حققت مكانة الريادة في الثقافة المتفتحة على الغرب في القرن التاسع عشر بفضل مساهمات الموسوعيين من خريجي مدارس الإرساليات من أمثال ناصيف اليازجي (ت. ١٨٧١م) صاحب كتاب "مجمع البحرين" الذي حاكى فيه مقامات الحريري، وبطرس البستاني (ت. ١٨٨٣م) الذي ارتبط اسمه بدائرة المعارف التي عمل على إخراجها وأتمها بعده أولاده، الفضل في كل ذلك يُشهد به لجهود الإرساليات التعليمية ولريادة المتعلمين، من أبناء لبنان في ميدان الطباعة ونشر الكتب وتأسيس الصحف، فكان في طليعة الجرائد العربية التي أَثْرَتْ الحياة الثقافية جريدة «الأحوال» بدمشق (١٨٥٥م) وجريدة «الأخبار» ببيروت (١٨٥٧م) وجريدة "الجوائب" لفارس الشدياق بإستانبول (١٨٦١م).

إن كتاب القرن التاسع عشر بالولايات العربية يقدمون إلينا في كتاباتهم الأدبية والعلمية صورة صادقة لواقع الثقافة في حدود تعاملها مع التراث وفهمها للمستجدات التي فرضت على واقع الثقافة التقليدية الإسلامية بفعل التأثير الأوربي خاصة. فبالرغم من بقاء هذه الثقافة مقيدة بأسلوب يغلب عليه السجع والعرض الوصفي والتواتر الزمني، إلا أنها أصبحت تعتمد أكثر فأكثر على ملاحظة الواقع وإثراء معلوماتها من مراجع حديثة تستكمل المصادر التقليدية. وهذا ما يتضح لنا فيما كتبه مؤرخوالقرن التاسع عشر في مختلف الأقطار العربية وبخاصة في مصر والشام، ففي مصر ظهر كل من الشيخ محمد بن عمر التونسي صاحب كتاب "تشحيذ الأذهان"، والشيخ عبدالله الشرقاوي مؤلف "تحفة

الناظرين" و"التحفة البهية"، وإسماعيل الخشاب (ت١٨١٥م)، والشيخ خليل أحمد الرجبي، ومصطفى القلعاوي مصنف "مختصر حوادث العصر"، وأحمد جودت واضع "تاريخ الدولة العلية"، وعبدالرحمن الجبرتي خاصة الذي سجل أحداث عصره في معلمته التاريخية "عجائب الآثار في التراجم والأخبار".

أما في بلاد الشام فقد عرف التاريخ هذا المنحى فيما كتبه نيقولا الترك (ت١٨٣٧م) صاحب كتاب "ذكر تملك الفرنساوية الأمصار المصرية والبلاد الشامية"، وسليم نقاش (ت. ١٨٨٣م)، ونعوم شقير (ت. ١٩٢٢م)، وجرجي زيدان (ت. ١٩١٤م)، ومحمد كرد علي، وعبدالرحمن الكواكبي (ت. ١٩٠٢م)، ورفيق العظم (ت. ١٩٢٤م)، ورشيد رضا الطرابلسي (ت. ١٩٣٥م). ولم يتخلف العراق عن هذا الإسهام، فكانت كتابات الشيخ حاوي رسول الكركولي (ت. ١٨٣١م)، ومحمود شهاب الدين الألوسي مقدمة لنهضة ثقافية سوف يعرفها وادي الرافدين مع نهاية القرن التاسع عشر [٢٤].

ولقد تكامل إنتاج هؤلاء المؤرخين والكتاب مع ما أسهم به خريجو بعثات محمد علي إلى أوربا من ترجمات ومؤلفات علمية وتاريخية، فكان في مقدمتهم علي مبارك صاحب كتاب الخطط التوفيقية الجديدة الذي أخرجه في خمسين جزءاً وحاكى فيه خطط المقريزي، والشيخ رفاعة رافع الطهطاوي (ت. ١٨٧٣م) الذي يعتبر بحق من أعمق العقول العربية التي احتكت بالغرب وفهمته فهماً واعياً [٢٥]، والذي أنشأ أول جريدة عربية في البلاد الإسلامية وهي جريدة الوقائع المصرية وقام بإدارة مدرسة الأفق الأجنبية التي بلغ عدد طلابها ٢٥٠ طالباً، وأشرف على تسيير المدرسة الحربية بالقلعة، وواظب على ترجمة ووضع وتأليف مختلف الفنون والمعارف [٢٦]، فبلغ عددها ٢٨ عملاً منها "تلخيص الإبريز في تلخيص باريز" الذي أظهر فيه توافق القيم الإسلامية ومتطلبات الحضارة الأوربية و"مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية» و«أنوار توفيق الجليل في أخبار مصر و توثيق بني إسماعيل» و«نهاية الإيجاز في سيرة

ساكن الحجاز» . هذا دون أن ننسى مساهمة كل من إبراهيم الدسوقي وعبدالله أبوالسعود (ت. ١٨٧٨م) وصالح مجدي (ت. ١٨٨١م) في هذا المجال الثقافي [٢٧].

هذا وبغض النظر عن تقييم الأوربيين للحياة الثقافية والفكرية في القرن التاسع عشر بالدولة العثمانية وولاياتها العربية، فإن حكمنا على واقع الأمة العربية آنذاك يتجاوز الحكم السلبي على الواقع الثقافي الذي حاول بعض الباحثين تأكيده بالمقارنة بأوربا. فالقرن التاسع عشر بالولايات العربية العثمانية هوالبدء الحقيقي لنهضة علمية وتيقظ فكري وتطور ثقافي سوف تتبين ملامحه مع نهاية القرن، وقد عبر عنه خليل مردم بك في كتابه "أعيان القرن الثالث عشر" بقوله : "كان القرن الثالث عشر للهجرة (التاسع عشر للميلاد) بدء نهضة شاملة للشعوب الإسلامية وغير الإسلامية في شتى الميادين اجتماعية كانت أم فكرية... قام بها رجال أفذاذ من المفكرين والمصلحين... لكل قطر من الأقطار العربية نهضة تختلف بلونها عن القطر الآخر، ففي مصر كانت النهضة علمية بحتة، وفي دمشق كان الطابع المميز للنهضة فقهياً بحتاً، وفي العراق كان طابع النهضة أدبياً»[٢٨].

وهذا ما يسمح لنا بالقول بأنه لم ينته القرن التاسع عشر إلا والبلاد العربية قد حققت تقدماً ثقافياً ملحوظاً، كان أساس الوعي القومي والانتماء الحضاري لشعوب الأمة العربية، وكان المنطلق في ذلك هوإحياء اللغة العربية والإشادة بتراثها والدعوة إلى لم شملها واسترجاع مجدها، وسوف يؤتي هذا التوجه الثقافي أكله في القرن العشرين عندما يصبح تياراً قوياً قادراً على تغيير الحياة الاجتماعية وإحداث نهضة فكرية وثقافية تجاوزت إطار البيئات الحضرية لتمس مجمل شرائح المجتمعات العربية.
كل هذا لا يجنبنا القول في ختام هذا الفصل، انطلاقاً من الواقع الثقافي وطبيعة العلاقات السياسية والوضع الاجتماعي والاقتصادي، بأن شعوب الدولة العثمانية ظلت في القرن التاسع عشر يغلب عليها الانعزال عن محيطها والانكفاء عن الاتصال المباشر مع أوربا التي كانت في أوج حيويتها ونشاطها، وهذا ما أدى إلى تكريس علاقة

غير متكافئة بين شرق منغلق متأخر غير قادر على التنافس والتحدي وأوربا متفتحة متقدمة مندفعة إلى التوسع .

****

هوامش الفصل الثاني

1 - N. Itzkowitz, La Sublime Porte, in L'Islam d'hier à aujourd'hui, publié sous la direction de B. Lewis, Paris, Bordas, 1981, pp. 315-336.

٢ – للتعرف إلى تطورات المسألة الشرقية والعلاقات الدولية المرتبطة بها، راجع :

– *محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٦، ص ص ١١٧–٢٩٤ .*

– *أ.ج. جرانت وهارولد تمبرلي، المصدر نفسه، ج. ١ .، ص ص ٤٠١–٤١٧، ج٢، ص ص ٣–٣١ .*

– *ليلى الصباغ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دمشق، مطبعة ابن حيان، ١٩٨٢، ص ص ٢٣٩–٢٤٢ .*

- A.S. Anderson, The Eastern Suestion (1774-1923), London, Macmillan,1966

- Ed. Drian, La question d'Orient

- D. Kitsikis, L'Empire Ottoman, Paris, P.U.F., 1985, pp. 101-111.

- R. Mantran, Histoire de la Turquie, Paris, P.U.F., 1985, pp. 88-101.

- S. Goriainow, Le Bosphore et les Dardanelles, Paris, Plon, 1910.

٣ – للتعرف إلى تطورات ثورة اليونان وأحداث معركة نافارين، راجع :

– *ناصر الدين سعيدوني، معركة نافارين ١٨٢٧ ، ضمن كتاب "ورقات جزائرية"، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٠، ص ص ٣٥١–٣٧٠ .*

– *محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٩ .*

- G. Douin, Navarin 1827, Le Caire, 1927.

- V.P. Fleuriot de Langle, L'affaire de Navarin autour de la journée du 20 octobre 1827, Paris, 1930.

- N. Nuy, La bataille de Navarin (1827), Paris, 1887.

- E. Bogdanovitch, La bataille de Navarin (1827), d'après des documents inédits, Paris, Charpentier, 1877.

٤ – عبدالعزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة، مكتبة الأنجلوالمصرية، ١٩٨٦، ص ص ٨٣٠–٨٣١ .

٥ – للتعرف إلى أحداث حرب القرم والنتائج التي أسفرت عنها، راجع :

– *محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، بيروت، دار الجيل، ١٩٧٧، ص ص ٢٦١–٢٨٤ .*

– *محمد كمال الدسوقي، المصدر نفسه، ص ص ١٩٩–٢٠١ .*

– *فيشر، المصدر نفسه، ص ص ٢١٧–٢٢٧ .*

– *أ.ج. جرانت وهارولد تمبرلي، المصدر نفسه، ص ص ٤١٧–٤٣٤ .*

– *كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية ج. ٤، القرن التاسع عشر، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦١، ص ص ٤٤–٤٥ .*

٦ – الأبيات من قصيدة الشاعر الشعبي محمد بن إسماعيل، انظر :

- Mohammed ben Cheneb, La guerre de Crimée et les Algériens, in Revue africaine, T.51/ 1907, pp. 171-196.

٧ – للتعرف أكثر إلى الحكم المحلي العثماني بالبلاد العربية، راجع :

– *إدوارد جرجي وفيليب حتي، تاريخ العرب المطول، ط٣.، بيروت، دار الكشاف، ١٩٦١، ج٢.، ص ص ٤٥٨–٤٦٤ .*

– *عبدالكريم رافق، العرب والعثمانيون (١٥١٦–١٩١٦م)، دمشق، مكتبة أطلس، ١٩٧٤، ص ص ٣٨٤–٣٨٩ .*

– *سيار الجميل، تكوين العرب الحديث، بيروت، دار الشروق، ١٩٩٧، ص ص ٢٥٠–٢٩٢ .*

٨ – أحمد أمين، زعماء الإصلاح، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٩، ص ص ٧–٨ .

٩ – للتعرف إلى أحداث الحملة الفرنسية على مصر، راجع :

– *ج.ك. هيرولد، بونابرت في مصر، ترجمة فؤاد أندراوس، القاهرة، ١٩٦٧ .*

– *عبدالرحمن الجبرتي، مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس، القاهرة، دار المعارف، د.ت.، ج. ٢، ص ص ٩١–٩٤ .*

– *ف. لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، موسكو، دار التقدم، ١٩٧١، ص ص ٤٣–٥٥ .*

– *سيار الجميل، المصدر نفسه، ص ص ٣٠٢–٣٠٩ .*

- F. Charles-Roux, Bonaparte gouverneur de l'Egypte, Paris, 1936.

- F. Charles-Roux, La problème musulman de Bonaparte, in Revue des études napoléoniennes, n ° 1, 1925.

١٠ – محمد أمين حسونة، مجلة الكاتب.

11 - F. Charles-Roux, L'Egypte de 1801 à 1832, Mohamed Aly et sa dynastie jusqu'à l'occupation anglaise, Paris, Plon, 1936.

١٢ – للتعرف إلى تجربة محمد علي في بناء دولة مصر الحديثة ومشاريعه، راجع :

- *آ. ريفلين، الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى ومصطفى الحسيني، القاهرة، ١٩٦٨ .*
- *محمد فؤاد شكري وآخرون، بناء دولة محمد علي، القاهرة، ١٩٤٨ .*
- *عبدالكريم رافق، المصدر نفسه، ص ص ٣٨٩-٤٠٤ .*
- *ف. لوتسكي، المصدر نفسه، ص ص ٥٧-٧٥ و١٠٢-١٤٥ .*

- M. Sabry, L'Empire égyptien sous Mohamed Ali et la question d'Orient (1811-1849), Paris, P. Geuthner, 1930.

١٣ – محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤-١٩١٤م)، القاهرة، دار الجيل للطباعة، ص ٢٢٢ .

١٤ – عبدالكريم غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر (١٨٤٠-١٨٧٦م)، محاضرات، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦١ – ١٩٦٢ – ص ٢٠.

١٥ – برنار لويس، إستانبول والحضارة العثمانية، ترجمة السيد رضوان علي، بني غازي، ١٩٧٣، ص ص ١٧٩-١٨٠ .

١٦ – للتعرف إلى حركة الاصلاحات في الدولة العثمانية والنتائج التي أسفرت عنها، راجع :

- *محمد فريد، المصدر نفسه، ص ص ٢١٩-٣٠٨ .*
- *كارل بروكلمان، المصدر نفسه، ج. ٤، ص ص ٣-٩ و٣٣-٣٥ و٤٥-٤٧ .*
- *أحمد عبدالرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط. ٢، بيروت، دار الشروق، ١٩٨٦، ص ص ١٧٠-٢٧٣ .*
- *سيد مصطفى، نقد حالة الفن العسكري في القسطنطينية، ترجمة وتقديم خالد زيادة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩ .*
- *عبدالكريم رافق، المصدر نفسه، ص ص ٣٧٧-٣٨٤ .*

- *ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط. ٢، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٠، ص ص ٧٢-١٣٢ .*

- Ed. Ph. Engelhardt, La Turquie et le Tanzimat ou l'histoire des réformes dans l'Empire ottoman depuis 1826 jusqu'à nos jours, Paris, A. Cotillon, 1882.

- J. Thobie, L'agonie de l'homme malade et l'ambiguïté des médecines occidentales, in Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n 50, 1988, pp. 17-29.*

١٧ – محمد فريد، المصدر نفسه، ص ص ٤٠٦-٤٠٧ .

١٨ – الدولة العثمانية، تاريخها وحضارتها، بإشراف إكمال الدين إحسان أوغلي، إستانبول، ١٩٩٩، ص ص ٧٧٦-٧٨٦ .

١٩ – عبدالكريم رافق، المصدر نفسه، ص ٣٧٧ .

٢٠ – آ. توينبي، مختصر دراسة للتاريخ، ترجمة فؤاد محمد شبل، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٤، ج. ٣، ص ١٣٣ .

٢١ – أحمد أمين، المصدر نفسه، ص ٧ .

٢٢ – خليل مردم بك، أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع، بيروت، لجنة التراث العربي، ١٩٧١، ص ٧ .

٢٣ – جمال الدين الشيال، التاريخ والمؤرخون في مصر في القرن التاسع عشر، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨، ص ٤٠ .

٢٤ – للتعرف أكثر إلى واقع النهضة العربية بأقطار المشرق العربي، راجع :

- *عبدالكريم غرايبة، المصدر نفسه، ص ص ١٩٨-٢٠٧ .*
- *جمال الدين الشيال، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عهد محمد علي، القاهرة، ١٩٥١ .*
- *كارل بروكلمان، المصدر نفسه، ج. ٤، ص ص ٩٨-١٠٤ .*
- *محمد جميل بيهم، الحلقة المفقودة في تاريخ العرب، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، ١٩٥٠، ص ص ١٩٣-٢٢١ .*
- *ليلى الصباغ، المصدر نفسه، ص ص ٢٠٦-٢٠٨ .*

ابيض

الفصل الثالث

عالم القرن التاسع عشر
الجزائر من الانتماء العثماني إلى

الجزائر من الانتماء العثماني
إلـى الاحتـلال الفرنسي

شكلت الجزائر منذ التحاقها بالدولة العثمانية (١٥١٨م) جبهة بحرية متقدمة في الصراع العثماني الإسباني في غرب المتوسط، فتركز اهتمام حكامها "البايلاربايات" (١٥١٨-١٥٨٨م) في الجهاد البحري الذي أكسبهم شرعية في نظر الأعيان وشيوخ القبائل والمرابطين، وهذا ما سمح للولاة العثمانيين بالحصول على ولاء السكان، على أن دخول العلاقات العثمانية المسيحية في مرحلة توازن القوى إثر معركة الليبانت (Lépante) (١٥٧١ م) واسترجاع تونس (١٥٧٤م)، جعل الجزائر العثمانية تتحول إلى مجرد ولاية تخوم يحكمها الباشوات (١٥٨٨-١٦٥٩م) بحيث لا تتجاوز مدة حكم كل باشا ثلاث سنوات، وهذا لم يساعد على استقرار الأوضاع وأدى إلى تحول منصب الباشا إلى وظيف شرفي عندما أصبحت السلطة الفعلية في أيدي قادة فرق الجند من الآغاوات (١٦٥٩-١٦٧١م)، ثم الدايات (١٦٧١-١٧١٨م)، فتحولت الجزائر تحت حكم هؤلاء الآغاوات ثم الدايات المعتمد على القوة العسكرية والمستند إلى شرعية الجهاد البحري إلى قوة محلية مؤثرة في غرب المتوسط، وتبلور كيانها في معزل عن الدولة العثمانية، وأصبح لحكامها من الدايات، بعد أن اكتسبوا لقب باشا سنة ١٧١٧م، سلطة مطلقة في تسيير شؤون إيالة الجزائر، ولم تعد تربطهم بمركز الدولة العثمانية إستانبول أوتشدهم إلى السلطان العثماني سوى اعتبارات التعاون والمصلحة وواجب الولاء الشرعي لسلاطين آل عثمان باعتبارهم الممثلين الشرعيين للمسلمين.

عرفت الجزائر منذ نهاية القرن الثامن عشر أوضاعاً اجتماعية واقتصادية مضطربة وعلاقات خارجية تميزت بالتوتر مما أدى إلى أزمة داخلية وإلى مواجهة غير متكافئة مع الدول الأوربية أصبحت تنذر بمخاطر وخيمة العواقب على مستقبل الجزائر وبخاصة بعد انتهاء حروب نابليون وظهور الائتلاف الأوربي في مؤتمر فيينا (١٨١٥م)، وأدت هذه التطورات في الأخير إلى تعرض الجزائر للغزوالفرنسي الذي وضع نهاية لحكم الدايات الباشوات سنة ١٨٣٠م.

لقد انتهى عهد استقرار حكم الدايات الباشوات في الجزائر بموت الداي محمد عثمان باشا الملقب بالمجاهد سنة ١٧٩١ م [(١)]، وبعزل البايات الكبار الذين كانوا يتولون أمر المقاطعات (البايليكات) والذين نجحوا في إقرار الهدوء والمحافظة على العلاقات الاجتماعية والنشاط الاقتصادي في الأقاليم الجزائرية، وهم صالح باي بقسنطينة (ت. ١٧٩٢م)، ومحمد الكبير بمعسكر (ت. ١٧٩٩م)، ومحمد الذباح بالتيطري وساباو(عزل سنة ١٧٩٢م). فدخلت الجزائر العثمانية بذهابهم مرحلة تأزم وانسداد وفترة اضطرابات سواء في تعامل إدارة البايليك مع السكان أوفي علاقات الداي والديوان مع الدول الأوربية، لم تنته إلا مع الاحتلال الفرنسي للجزائر وانتقالها من الانتماء العثماني في إطار رابطة العقيدة والمصلحة إلى فترة الاحتلال الفرنسي في إطار سياسة التوسع العسكري والاستيطان والإخضاع بالقوة. وهذا ما يتطلب منا في هذا الفصل التعرض لأوضاع الجزائر الداخلية وعلاقاتها الخارجية قبل التعرف إلى عملية الغزوالفرنسي وواقع الحياة الثقافية السائدة والتي كان الأمير عبدالقادر أحد وجوهها.

١ - أوضاع الجزائر الداخلية:

يقوم التنظيم الاجتماعي في البلاد الجزائرية أثناء العهد العثماني وحتى الغزوالفرنسي على ترتيب تفاضلي من حيث الامتيازات والمكانة الاجتماعية أساسه امتلاك القوة العسكرية واكتساب الثروة والنفوذ، وهذا ما أبقى على

الوضعية المتميزة للنخبة المحظوظة من الأتراك والمتعاونين معهم من كراغلة وحضر في المدن وحافظ على مكانة مرابطي الزوايا وشيوخ القبائل وفرسان المخزن المناصرين لإدارة البايليك في الريف، على حساب باقي سكان المدن والريف وهم الذين يشكلون أغلبية السكان. وهذا ما يسمح لنا بالقول بأن البناء الاجتماعي لجزائر القرن التاسع عشر كان يتحكم فيه عاملان رئيسان: أولهما يتمثل في القوى الاجتماعية المتنفذة، والثاني يبرز في المرجعية الدينية المؤثرة.

أ. القوى الاجتماعية المتنفذة في المدن والريف: تتمثل في:

١. جماعة الأتراك والكراغلة:

كان الأتراك العاملون في فرق الجيش "الوجاق" يشكلون طائفة مغلقة على نفسها، تمارس مهامها العسكرية وتكاد تحتكر الرتب العليا في الوظيف والمهام الرئيسة في الجهاز الإداري للبايليك، وقد حافظت هذه الطائفة على وضعها المتميز بفضل انغلاقها عن باقي السكان ولتميز أفرادها، وهم جنود في أغلبهم، بالانضباط والتكاتف والإخلاص، بالرغم من قلة عددها الذي لم يتجاوز حتى في مستهل القرن التاسع عشر العشرين ألفاً، أما العاملون منهم في الجيش وفي الإدارة فيقدر عددهم بخمسة عشر ألف فرد منهم ٨٠٠٠ بمدينة الجزائر[٢]، حسب تقديرات عام ١٢٢٣ هجرية١٨٠٨/ م. وبالرجوع إلى دفاتر فرق الحامية لسنة ١٨١٥ م فإن عدد الأتراك العاملين في فرق الجيش (الوجاق) حدد ب ١١,٨٩٧ فرداً يتقاضون جرايات شهرية، ومنهم ٢,٥٧٥ غير قادرين على حمل السلاح لتقدمهم في السن أولحالتهم الصحية[٣].

وفي مثل هذا الوضع فإن المحافظة على وجود هذه الأقلية التركية الحاكمة تطلب استقدام المتطوعين الأتراك باستمرار من أقاليم الدولة العثمانية بالأناضول والروملي عن طريق وكلاء الداي في إستانبول وإزمير. وهذا ما تؤكده دفاتر الوجاق التي نستخلص منها أنه تم استقدام ٨,٥٣٣ متطوعاً تركياً للعمل في أوجاق الجزائر ما بين سنتي ١٨٠١ و١٨٢٩م [٤].

هذا وقد انتهى التأثير الفعلي للجماعة التركية باستسلام غالبية الإنكشاريين (٥,٠٩٢ إنكشارياً منهم ٨٩١ من سلاح المدفعية) للجيش الفرنسي عملاً باتفاقية تسليم مدينة الجزائر (٤ من جويلية ١٨٣٠م)، وقد سارع الفرنسيون إلى التخلص منهم وطردهم من الجزائر، فانضمت جماعات منهم إلى الداي حسين باشا بحيث وصل عدد المصاحبين له إلى ١,١١٠ أفراد. وقد حزّ في نفس الداي حسين قبل مغادرته الجزائر على متن سفينة جان دارك يوم ١٠ من جويلية ١٨٣٠م، تنكر جماعة الحضر والكراغلة له وتحول عامة الناس عنه، وبالرغم من ذلك أبت عليه شهامته إلا أن يوصي القائد الفرنسي دوبورمون خيراً بصهره وأبي زوجته محمود بن عثمان خوجة وابن أخيه حمدان بن عثمان خوجة وببعض المقربين منه أمثال حامد بن شلب والحاج محمد أمين السكة. وبعد يوم واحد (١١ من جويلية) حملت سفينة فرنسية أخرى ألفين من الإنكشاريين العزاب وتوجهت بهم نحوالأناضول، ومع حلول ١٦ من أوت تم تعميم قرار الطرد على الإنكشاريين المتزوجين مع صرف جراية شهرية قيمتها خمسة فرنكات لكل واحد منهم لمدة شهرين[٥].

وتلحق بالأقلية التركية عناصر الكراغلة (قول أوغلي) وهم جماعة المولدين من آباء أتراك وأمهات جزائريات، وقد كانوا مؤهلين للعب دور فاعل في جهاز الإدارة المحلية (البايليك)، وذلك لصلة القرابة التي كانت تربطهم بالأقلية التركية وللروابط التي كانت تشدهم إلى مجموع الجزائريين. لكن ترفعهم عن باقي السكان وعجزهم عن الاندماج في الطائفة التركية ومحاولتهم منافستها والوقوف في وجهها، للحصول على مناصب ونيل الامتيازات التي كانوا يطمحون إليها، تسبب لهم في عداء العناصر التركية، فتصدت لهم فرق الجيش الإنكشاري في مدينة الجزائر سنة ١٠٢٨ هجرية/١٦٢٩ م وتم طرد العديد منهم إلى الريف وإلى المدن الداخلية، فاستقرت نتيجة هذا الطرد جماعات كبيرة منهم بوادي الزيتون بمنطقة وادي

يسر عند تخوم بلاد القبائل، ونفس الوضع الذي عاشه كراغلة مدينة الجزائر عرفه كراغلة تلمسان، فقد تعرضوا بدورهم لقمع الحامية التركية سنة ١١٦١ هجرية١٧٤٨/ م، مما اضطرهم بعد ذلك إلى الانزواء بالرغم من أنهم كانوا يشكلون نصف سكان المدينة(٦).

ومما يلاحظ أن الكراغلة، بالرغم من تنكر الأتراك لهم وتضييقهم عليهم، ظلوا يأنفون الاختلاط بباقي السكان الجزائريين لشدة اعتزازهم بأصولهم التركية وتخوفهم من مغبة الاندماج في غيرهم. وقد سمح لهم هذا الموقف بالتقرب مجدداً إلى جماعة الأتراك أواخر العهد العثماني، فارتقى العديد منهم إلى مناصب سامية في سلك إدارة البايليك منذ أواسط القرن الثامن عشر، وأصبحت لهم كلمة مسموعة في دوائر السلطة منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر، بعد أن أصبحوا يشكلون نسبة مهمة من سكان المدن الجزائرية التي كانت توجد بها الحاميات التركية، وهي مدن الجزائر والبليدة والقليعة والمدية ومليانة وتلمسان ومازونة وقلعة بني راشد ومعسكر ومستغانم وقسنطينة وميلة وعنابة وزمورة وبسكرة. هذا ويقدم لنا الحاج أحمد باي قسنطينة مثلاً لهذه المنزلة التي أصبح يحظى بها الكراغلة، كما يفسر لنا سلوكه وتصرفاته المعادية للأمير عبدالقادر موقف ونفسية جماعة الكراغلة تجاه باقي السكان، فهو مع إخلاصه في الدفاع عن الوطن ورفعه راية الجهاد وتصديه للجيوش الفرنسية إلا أنه كان معتزاً بنفسه ولم يقبل أن يرتبط بالعناصر المحلية أويتعاون مع زعماء محليين ليست لهم أصول حضرية أوماض في جهاز البايليك (٧).

٢ - جماعة الحضر وطائفة اليهود:

تتشكل من الأسر العريقة في المدن الجزائرية الرئيسة وبخاصة مدن الجزائر ووهران وتلمسان ومازونة ومعسكر والمدية والبليدة ومليانة وقسنطينة وميلة وعنابة. وأغلب أفرادها كانوا يشتغلون في التجارة أوكانوا موظفين في السلك التعليمي والديني وفي جهاز إدارة البايليك، وهم في مجملهم موسرون

أصحاب أملاك في المدينة وأراض خارجها. وقد كان لهم اطلاع ومعرفة بما يجري خارج الجزائر ونفوذ في جهاز البايليك وبخاصة بعد التحويرات التي أحدثها علي خوجة (١٨١٧م) والتي سمحت لخليفته حسين باشا الاعتماد أكثر فأكثر على العناصر النشيطة منهم (٨).

إن عدد الحضر يعتبر ضئيلاً إذا ما قيس بعدد سكان الريف، فهم لا يتعدون في أحسن الحالات ٥ ٪ من مجموع السكان (٩)، وهذا ما جعل مكانتهم ونفوذهم في المجتمع الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي تعود أساساً إلى الوظائف الإدارية التي كانوا يشغلونها وإلى الأعمال التجارية التي كانوا يقومون بها وإلى المستوى الثقافي والمعيشي الذي جعل منهم في واقع الأمر "برجوازية محلية" لها القدرة على التأثير في الأحداث وإمكانية المشاركة في تطور نظام الحكم. وقد اشتهر من الأسر البرجوازية الحضرية بمدينة الجزائر عائلات ابن النيقرو وحمدان بن عثمان خوجة وأحمد بوضربة وحمدان بن عبدالرحمن أمين السكة، وعرفت في مدينة تلمسان عائلة ابن نونة، واشتهر أمر عائلتي ابن الفكون وابن باديس بقسنطينة.

هذا وبفعل التطور الذي عرفه مجتمع المدن الجزائرية أواخر العهد العثماني، فقد اندمجت في جماعة الحضر عناصر طائفة الأندلسيين وجماعة الأشراف محافظين على المناصب الدينية التي تقلدوها وبعض الأعمال الاجتماعية التي توارثوها، كما ارتبطت بالحضر جماعة اليهود نظراً للمصالح المشتركة والمعاملة المتبادلة بين المجموعتين، وهذا ما سمح للعديد من أفراد الأسر اليهودية المهاجرة من إسبانيا أوالقادمة من المدن الإيطالية وبخاصة ليفورن بالتكاثر وجمع المال واكتساب النفوذ، فبلغ عدد اليهود بالبلاد الجزائرية في مستهل القرن التاسع عشر الميلادي ما بين ٢٠,٠٠٠ و٣٠,٠٠٠ نسمة، كان يقطن منهم حوالي ١٠,٠٠٠ بمدينة الجزائر وحدها (١٠). وقد تمكنت أغلب الأسر اليهودية من تحسين أوضاعها فاكتسبت الثروة والجاه وكان لها نفوذ عند

الحكام عن طريق احتكار التجارة والاشتغال بالصيرفة وامتهان صناعة الحلي. وهذا ما مكن بعض البيوتات والمؤسسات اليهودية التي قدمت من ليفورن خاصة من احتكار المبادلات التجارية مع الخارج، بحيث أصبحت جل الأعمال التجارية في الجزائر تحت نظر الوكلاء اليهود في عهد الداي بابا حسن (١٧٩١-١٧٩٨م) والداي مصطفى باشا (١٧٩٧-١٨٠٥م)، وكان لهذا الوضع تأثير بالغ في مقدرات الجزائر كما سوف يتضح لنا ذلك عند التعرض لعلاقات الجزائر مع أوربا.

٣ - عشائر المخزن:

تتكون من جماعات مختلفة في أصولها وأنسابها ولكنها مشتركة في المهام التي تقوم بها، لكونها مرتبطة بخدمة الجهاز الإداري خارج المدن، وهذا ما أكسبها طابعاً ريفياً ومهام إدارية وواجبات عسكرية محددة، فهي مطالبة بالمشاركة في الحملات الفصلية مع فرق المحلة (اليولداش) لإيقاع العقاب بالعصاة واستخلاص الجباية والمطالب "المخزنية" سواء من جماعات الرعية الخاضعة أومن القبائل الجبلية والبدوية الممتنعة.

وحتى تؤدي المهام الموكولة إليها، فقد استقرت أغلب قبائل المخزن بالقرب من الخوانق الجبلية والممرات الوعرة ومحطات الطرق ونقاط المراقبة، والجسور والقناطر والأسواق الرئيسة والأبراج والحصون، وغدت مع انتهاج حكام الجزائر العثمانية سياسة مد النفوذ إلى داخل البلاد منذ أواخر القرن الثامن عشر واستخلاص الضريبة القوة الاحتياطية الموضوعة تحت أوامر قياد البايليك، لتستخدم في مراقبة تحركات قبائل الرعية والعشائر البدوية والجماعات الجبلية، وتستعمل عند الحاجة كقوات تدخل سريع لقمع العصاة ومد يد المساعدة إلى فرق الجند (الوجاق) (١١).

بهذه المهام أصبحت عشائر المخزن، التي لم يتجاوز عدد فرسانها في أغلب

الأحوال ثلاثين ألفاً، نصفهم من الفرسان المدربين، ممثلاً للسلطة في الريف وحلقة وصل بين الحكام وبين القبائل داخل البلاد، فتحولت مع الوقت إلى أداة ضرورية لفرض نفوذ البايليك وتأكيد سلطة الحكم المركزي، وذلك بعد أن برهنت على قدرتها على القيام بكل الحاجات وفي كل الظروف. وقد كان لمخزن وهران المعروف بالدوائر والزمالة دور متميز في سهول بلعباس ومستغانم ومعسكر، فكان نعم العون لبايات وهران في تصديهم لتدخلات المغاربة وفي مواجهتهم للقبائل المعادية بدواخل الناحية الوهرانية أوفي صراعهم ضد الطرق الدينية (الدرقاوية والتجانية). ومع استيلاء الفرنسيين على وهران والجهات القريبة منها تحول مخزن الدوائر والزمالة، من أجل المحافظة على امتيازاته، إلى رديف يؤازر الفرنسيين في توسعهم في الجزائر ويقف معهم في تصديهم لمقاومة الأمير عبدالقادر كما سوف يتبين ذلك في الفصل القادم.

يتضح لنا مما سبق أن القوى الاجتماعية المؤثرة في المدينة والريف سواء كانت أقلية تركية أوكراغلة أوحضراً في المدن أوفرسان مخزن في الريف، ظلوا معزولين عن باقي السكان بفعل المهام المنوطة بهم والامتيازات التي خُوِّلوها، وهذا ما جعلهم، بالرغم من أهميتهم في جهاز البايليك ومكانتهم في المدن والريف، قوى غريبة عن واقع الجزائر العميق الذي ظلت طوائف المدن المحرومة وقبائل الرعية الخاضعة تجسده. فطوائف المدن المحرومة كانت تضم العائلات الحضرية التي قدمت إلى المدن الرئيسة طلباً للعيش، وظلت تنتسب إلى مواطنها الأصلية، فعرفت في مدينة الجزائر بجماعات البرانية (الأغراب)، والتي بلغ عدد أفرادها حوالي عشرة آلاف (١٨٣٠م)، تجمعوا حسب أصولهم، فمنهم الميزابيون والجواجلة والأغواطيون والبساكرة والقبائل والعبيد (الوصفان)، وتوكلوا بالأشغال البسيطة والمهن الشاقة التي لم تكن محل إقبال جماعة الحضر الموسرين. وحتى يبقوا على وضعهم ويقوموا بالأعمال الموكلة إليهم ولا يتزايد عددهم، كانوا على الدوام محل مراقبة مشددة من قبل شيخ البلد والمكلف

بالشرطة (المحتسب)، وأوكل النظر في شؤونهم إلى أمناء ومقدمين يختارون من بينهم.

أما جماعات الرعية التي تشكل غالبية سكان الريف، فقد ظلت خاضعة لنظر موظفي الدولة (القياد) ولمراقبة فرق الحامية (النوبة) وفرسان المخزن (الصبائحية)، محرومة من كل الامتيازات ويسخر أفرادها كفلاحين أجراء (الخمّاسة) لخدمة الأرض التابعة للدولة (أراضي البايليك)، ويجبر من ظل في أرضه منهم على دفع رسوم وضرائب عديدة ومتنوعة. وهذا ما أبعد قبائل الرعية عن الحكام وجعلها تكنّ لهم الكراهية والعداوة ولا تتردد في رفع راية العصيان حتى تتخلص من حياة الحرمان والشقاء، التي وصفها فانتور دوبارادي (Venture de Paradis) بقوله: "إن الفلاح الجزائري (الخمّاس) هوأتعس مخلوق، إذ ليس هناك من هو أشقى من سكان السهول والجبال القريبة من مدينة الجزائر"[١٢].

ب. المرجعية الدينية المؤثرة:

ارتبط الوضع الاجتماعي في الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر وطيلة القرن التاسع عشر بنشاط الطرق الدينية التي كان لها تأثير مباشر في الحياة الثقافية وتحكم في توجهات السكان الروحية ومواقفهم السياسية. فقد عملت على تعميق روح الانتماء والأخوة الإسلامية بين قبائل الريف الجزائري بوساطة إرشاد أخلاقي وتوجيه روحي، وذلك عن طريق المواظبة على العبادة وتلاوة الأوراد وحضور حلقات الذكر التي غالباً ما يرافقها عند بعض الطرق الدينية الرقص والإنشاد الجماعي والاستغراق في حالات من الوجد والانجذاب الصوفي[١٣].

لقد استطاعت هذه الطرق الدينية أن تملأ الفراغ الثقافي والروحي وحتى السياسي الذي كان يعيش فيه الريف الجزائري نتيجة انعزال الحكام وارتباط

الفقهاء بالمدن، فكانت وسيلة تأطير قادرة على جمع السكان وحفظ مصالحهم وتوجيههم لمقاومة الحكام أوالتصدي للغزوالأجنبي باعتبار ذلك جهاداً مقدساً وواجباً دينياً، وهذا ما أثار انتباه الملاحظين الفرنسيين، وجعل أحدهم يصف تأثير الطرق الدينية بهذه العبارة : "إن صيحة جهاد واحدة تكفي لجمع السكان حول المرابطين والتوجه بهم لمواجهة العدو"(١٤). فقد كانت الطرق في الجزائر آنذاك تؤدي دور الأحزاب السياسية وتقوم بمهام المنظمات الاجتماعية بمفهوم اليوم.

تميزت الطرق الدينية في الجزائر العثمانية بتعددها وكثرة شيوخها واختلاف ميولها وتباين أساليبها(١٥)، وهذا ما يتطلب منا الإشارة إلى أهم الطرق التي كانت لها مواقف متميزة من الحكم العثماني ومن الاستعمار الفرنسي.

١ - الطريقة القادرية :

تنتسب إلى سيدي عبدالقادر الكيلاني دفين بغداد (ت. ٥٦١ هجرية١١٦٦/ م) والملقب بسلطان الأولياء، وانتشرت في منطقة التل الوهراني خاصة حيث تقيم القبائل العربية المعتزة بأصولها والمشهورة بشدة بأس فرسانها، وهذا ما جعل أغلب المنتسبين إليها ذوي ميول أرستقراطية(١٦) ولقد تفرعت عن الطريقة القادرية الطريقة العيساوية التي تنتسب إلى سيدي محمد بن عيسى المكناسي، والطريقة العمارية التي دعا إليها سيدي عمار بوسنة. أما الطريقة القادرية الأم فقد كانت تنتسب إليها في القرن التاسع عشر ثلاث وثلاثون زاوية، أهمها زاوية القيطنة على وادي الحمام التي أسسها الحاج مصطفى بن المختار الغريسي (جد الأمير عبدالقادر) (ت. ١٢٠٠ هجرية١٧٨٤/ م)، وتولى أمرها والد الأمير عبدالقادر الشيخ محيي الدين، ثم خلفه بعد وفاته ابنه الأكبر الشيخ محمد العيد (أخوالامير الأكبر) الذي انتهى أمره بالهجرة إلى المشرق بعد انتهاء مقاومة الأمير.

تحول أغلب شيوخ الطريقة القادرية من موقف الحيطة والحذر من سلطة باي وهران، مع ازدياد ضغط موظفي البايليك على الريف الوهراني، إلى موقف التحدي والعداء، تحت راية شيخ الطريقة التجانية الذي قدم إلى غريس بتشجيع من قبيلة هاشم التي وعدته بالوقوف إلى جانبه في مهاجمته لمعسكر، لكن انتصار قوات الباي على التجانية في معركة عواجة (١٨٢٠م) التي قتل فيها شيخ التجانية وأتباعه أدى إلى تعرض أتباع القادرية لغضب باي وهران الذي فرض عليهم ضريبة ثقيلة قدرت ب ٥٠,٠٠٠ ريال بوجو، وسعى إلى معاقبة شيوخهم وهذا ما اضطر سيدي علي بن أبي طالب عم الأمير عبدالقادر إلى التستر، في الوقت الذي التزم فيه أخوه الشيخ محيي الدين شيخ الطريقة القادرية زاويته بالقيطنة قبل أن يُلقى عليه القبض مع ابنه عبدالقادر عندما كانا في طريقهما إلى الحج، ولم يتخلصا من العقاب إلا بتدخل أعيان المخزن لصالحهما كما سيأتي ذكره في الفصل الرابع.

٢ - الطريقة الطيبية:

التي تنتسب إلى مولاي الطيب الشريف من وزان بالمغرب الأقصى (ت١٦٧٩م)، وانتشرت في سهول الناحية الوهرانية وكذلك في منطقة طرارة الجبلية. وقد استطاع شيوخ هذه الطريقة أن يكتسبوا تأييد ومساندة قبائل المخزن الوهراني (الدوائر والزمالة)، وهذا ما سيفسر لنا فيما بعد موقف قبائل المخزن المعادي للأمير عبدالقادر منذ تأسيس دولته [١٧].

٣ - الطريقة الدرقاوية:

تنتسب إلى الشيخ محمد العربي الدرقاوي (ت. ١٨٢٣م)، وتتميز من الطريقة الشاذلية بالدعوة إلى جمع كلمة المسلمين على مبادئ بسيطة في التصوف وصرفهم عن مغريات الحياة وحثهم على تفادي وتجنب أصحاب السلطة، وتربيتهم على الطاعة العمياء لشيوخهم وبث الحماس في نفوسهم

لمواجهة الخصوم. وقد وجدت هذه الطريقة أتباعاً كثيرين في الجهات الوسطى والغربية من البلاد الجزائرية بإقليم التيطري والناحية الوهرانية، وكان لدعاتها دور مهم في الأحداث التي عاشتها الجزائر في مستهل القرن التاسع عشر، بعد أن نجح كل من ابن الأحرش في شمال قسنطينة وعبدالقادر الشريف بالناحية الوهرانية في إثارة السكان ضد السلطة المركزية، كما سوف نشير إلى ذلك عند تعرضنا لاحقاً لحركات التمرد التي تزعمتها الطرق الدينية ضد الحكم المركزي بالجزائر.

٤ - الطريقة الرحمانية:

يعود تأسيسها إلى سيدي محمد بن عبدالرحمن القشتولي من آيت إسماعيل بجرجرة الذي أخذ الطريقة الخلواتية بمصر قبل أن يتميز بطريقته الخاصة (الرحمانية) التي انتشرت في الجهات الوسطى والشرقية من البلاد الجزائرية وكذلك في شمال شرق الصحراء، وكان لها نفوذ كبير ببلاد القبائل، مما أرغم حكام الجزائر على تجنب الاصطدام بها والعمل على جعلها همزة وصل بين السكان وإدارة البايليك، وهذا ما سمح لشيوخ الرحمانية بنشر دعوتهم واكتساب المزيد من الأتباع (الإخوان)، وجعل منهم فيما بعد قوة روحية سوف تتصدى للاستعمار الفرنسي من بداية توسعه ببلاد القبائل (١٨٥٣م) وحتى ثورة المقراني (١٨٧١م).

٥ - الطريقة التجانية:

أسسها سيدي أحمد بن المختار بن سالم التجاني في عين ماضي، تأثرت بالشاذلية، واتخذت طابعاً حضرياً لتركزها في عين ماضي وقصور الصحراء، وهذا ما ساعدها فيما بعد على الانتشار عن طريق التجارة في واحات الصحراء وبلاد السودان، لكنها لم تستطع التوسع شمالاً حيث التجمعات الكثيفة من السكان لحذر القادرية منها ولعداوة درقاوة لها ولمواجهة باي وهران لشيوخها في أول محاولة لهم للتركز في التل الوهراني. فاضطر مؤسسها سيدي التجاني إلى

التحول إلى فاس (١٧٩٨م)، فحظي برعاية سلطان المغرب مولاي سليمان.

تجدد نشاط الطريقة التجانية في الجزائر بعد موت مؤسسها في فاس (١٨١٥م) ورجوع خلفه إلى عين ماضي، فعرفت انتشاراً جعل حكام الجزائر يتخوفون منها، فتعرض مركز الطريقة بعين ماضي لمهاجمة باي التيطري ثم لحملة باي وهران، مما اضطر أتباع التجانية إلى الرد على هذه الاستفزازات بمهاجمة معسكر بتشجيع من قبيلة هاشم، عندها تمكن باي وهران حسن بن موسى من القضاء على شيخ الطريقة محمد التجاني والعديد من أتباعه.

ج. حركات التمرد والعصيان:

لقد عرفت الجزائر العثمانية مع نهاية القرن الثامن عشر وخلال الربع الأول من القرن التاسع عشر (١٧٩٢-١٨٣٠م) حركات تمرد وعصيان عديدة قام بها سكان الريف وكان الدافع إليها في غالب الأحيان الإجراءات الجبائية التعسفية التي حاول موظفوالبايليك تطبيقها دون مراعاة للأوضاع الصعبة التي كان يعاني منها سكان الريف، وهذا ما دفعهم إلى إعلان العصيان والوقوف في وجه ما كانوا يعتبرونه مظالم وتعسفاً، فجرد عليهم الحكام حملات عسكرية لإيقاع العقاب بهم وإخضاعهم.

ارتبطت هذه الحملات بتجول فرق اليولداش (المحلات) في الأرياف لجمع الضريبة وقمع العصاة، والتي زاد من حدتها تحول العديد من رجال الزوايا وشيوخ القبائل عن مناصرة الحكام ووقوف بعض الطرق الدينية في وجه سلطة البايليك وفي مقدمتها الطريقة الدرقاوية والطريقة التجانية. وقد تركزت حركات العصيان في المناطق الجبلية والأقاليم السهبية [١٨]، ففي الجهات الوسطى توسعت حركات العصيان التي كانت تقوم بها قبائل فليسة بجبال جرجرة وحوض الصومام وأصبحت تهدد سهل متيجة المتاخم لمدينة الجزائر كما حدث في سنوات متعاقبة (١٧٦٧-١٧٦٩ و١٧٧٣ و١٨٠٠ و١٨٠٧ و١٨١٠

و١٨٢٠م). وتماثلها في العنف انتفاضات قبائل الأطلس البليدي : بني صالح وصوماته (١٨٠٥م) وبني جعاد (١٨٢٤م). وفي الناحية الشرقية واجهت قوات البايليك عداء سكان الريف والعشائر البدوية والقبائل الجبلية الصعبة المراس والشديدة البأس، مما اضطر البايات إلى تجميع قواتهم والاستعانة بقبائل المخزن، كما حدث في تمرد قبائل الأوراس (١٧٩٧م) والنمامشة (١٨٠٣م) والحنانشة (١٨٠٥م) ووادي سوف (١٨٢٦م) والهضاب العليا (أولاد عبدالنور وعامر ورفعة) (١٨١١-١٨١٣م).

هذا ولعل أخطر تمرد واجهه البايليك في الجهات الشرقية هو تمرد الشريف بن الأحرش الدرقاوي (١٨٠٣-١٨٠٤م)، فقد استولى هذا الثائر على مراكز المنطقة وتقدم نحو قسنطينة لمحاصرتها، وعندما تراجع عنها تمكن من إلحاق الهزيمة بقوة الباي عثمان الذي لقي حتفه في المواجهة في موقع "خناق عليهم" بنواحي الميلية في ١٨٠٣م.

وفي الناحية الغربية أعلنت قبائل الأنقاد عصيانها وألحقت الهزيمة لأول مرة بفرسان البايليك، مما اضطر الباي مصطفى المنصالي إلى تجريد حملة عسكرية تمكنت من إخضاع هذه القبائل المعادية (١٨٠٣م)، كما أن أنصار الطريقة التجانية بعين ماضي اتخذوا موقفاً عدائياً إزاء سلطة البايليك من جراء المضايقة التي تعرضوا لها وأعلنوا العصيان، فتصدى لقمعهم الباي محمد الكبير وابنه الباي عثمان (١٧٩٩ م و١٨٠١م)، ثم جدد حسين باشا الهجوم عليهم في مقرهم بعين ماضي، ولم يرفع الحصار عنهم إلا بعد أن أعلنوا صراحة خضوعهم لسلطة البايليك (١٨١٩م)، وعندما حاولوا تحدي سلطة البايليك من جديد وتقدموا نحوالشمال بقيادة شيخ الطريقة، ردوا على أعقابهم وتشتت جموعهم في موقعة عواجة في بلاد أولاد مهاجر بسهل غريس (١٨٢٦م) كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وتبعت قوات الباي فلولهم حتى عين ماضي مما اضطر سكانها مرة أخرى إلى إعلان خضوعهم ودفع ما فرض عليهم من جباية ومغارم.

هذا وقد بلغت حركة التمرد ضد البايليك أوجها في الناحية الوهرانية عندما أعلن أتباع الطريقة الدرقاوية عصيانهم بزعامة مقدم الطريقة عبدالقادر بن الشريف الدرقاوي بالغرب الجزائري، فاتخذت حركتهم طابع انتفاضة شعبية وحركة وطنية محلية استطاعت فيها جموع القبائل مواجهة قوات البايليك وإلحاق الهزيمة بفرق الإنكشارية في عدة معارك أهمها معركة فرطاسة في صيف عام ١٨٠٥م، وبذلك سيطروا لبعض الوقت على مجمل الريف الوهراني من الحدود المغربية إلى نواحي مليانة، واستولوا على مدينتي معسكر ومازونة وفرضوا الحصار على مدن تلمسان ووهران ومستغانم. وهذا ما تطلب من البايات الذين تعاقبوا على حكم الناحية الوهرانية (محمد المقلش ومصطفى المنصالي ومحمد بوكابوس وقارة باغلي) بذل جهود مستميتة وتضحيات جسيمة لإخماد حركة عصيان درقاوة وإرغام زعيمها عبدالقادر بن الشريف على القبول بالهزيمة والتحول إلى المغرب الأقصى (١٨١٨م)، لتنقطع أخباره بواحة الفقيق.

نظراً لهذه الأحوال الداخلية، وكذلك بفعل الظروف الدولية التي سبقت الإشارة إليها، يتضح لنا أن البلاد الجزائرية منذ نهاية القرن الثامن عشر وطيلة الثلاثين سنة الأولى من القرن التاسع عشر أصبحت تعيش في أزمة متعددة الأوجه مختلفة الجوانب مستعصية الحل، سواء في علاقة السكان بالسلطة أوفيما يتصل بالنشاط الاقتصادي أويتعلق بالحياة الاجتماعية.

وقد اتضحت مظاهر هذه الأزمة بعد موت الداي عثمان باشا وتولي قريبه الداي محمد بابا حسن مقاليد الحكم بالجزائر (١٧٩١-١٧٩٨م)، ولم يمر وقت طويل حتى تعمقت جذور هذه الأزمة المتعددة الوجوه أثناء حكم الداي مصطفى باشا (١٧٩٨-١٨٠٥م) الذي ترك شؤون البلاد لمساعديه ليتفرغ للاعتناء بأملاكه

الخاصة ، ولم يحاول الاستفادة من توتر الأوضاع بأوربا قبل عقد معاهدة أميان بين إنكلترا وفرنسا (١٨٠٠م) في فترة عرفت نشاطاً ملحوظاً للبحارة الجزائريين ، وقد أدى استسلام هذا الداي لتوجيهات المحتكرين اليهود إلى عجز مالي ظلت تعاني منه خزينة الجزائر منذ احتكرت شركة بكري وبوشناق اليهوديين تجارة البلاد الجزائرية وتولت تصدير الحبوب من موانئ الجزائر إلى أوربا ، وهذا ما تسبب في عداء السكان وأثار نقمة الجند الإنكشاري وأدى إلى اغتيال الداي مصطفى باشا في الوقت الذي حدثت فيه انتفاضة ضد تحكم المحتكرين اليهود (١٨٠٥م) .

ومع استمرار الاضطرابات وتأزم الأمور ، أصبح نظام حكم الدايات غير مستقر ، فتكررت نتيجة لذلك حالات اغتيال الدايات الذين تولوا من بعد مصطفى باشا (وهم أحمد باشا ١٨٠٨ م ، والداي علي الغسال ١٨٠٩ م ، والداي علي باشا ١٨٠٩ م ، والداي محمد باشا ١٨١٤ م ، والداي عمر آغا ١٨١٧م) ، ولعل هذا ما دفع الداي علي خوجة عند توليه مقاليد الحكم إلى محاولة إصلاح الأمور ووضع حد لحالة الفوضى ، فباشر بإدخال إصلاحات جذرية ، بدأها بالقضاء على نفوذ الحامية التركية وقمع تمرد الإنكشارية ونقل مقر الحكم من قصور الجنينة إلى حصون القصبة مستعيناً في ذلك بالعناصر الأهلية من زواوة وحضر وكراغلة ، لكنه لم يتمكن من إتمام إصلاحاته لقصر مدة حكمه إذ هلك بالطاعون بعد نصف سنة (١٨١٨م) ، ولم يتشجع خليفته الداي حسين باشا (١٨١٨-١٨٣٠م) على مواصلة هذه الإصلاحات لانشغاله بقمع الانتفاضات وإقرار الهدوء بالمقاطعات ، وهذا ما زاد من نفوذ جماعة الموظفين والولاة المقربين منه الذين برهنوا على كفايتهم في تهدئة الأوضاع وقمع حركات التمرد ، وقد اشتهر من هؤلاء كل من الآغا يحيى (١٨١٩-١٨٢٦م) قائد الجند ، والحاج أحمد باي قسنطينة (١٨٢٦-١٨٣٧م) ، وحسن بن موسى باي وهران (١٨١٧-١٨٣١م) ومصطفى بومرزاق باي التيطري (١٨١٩-١٨٣٠م) .

إن جمود الجهاز الإداري وانغلاق الأقلية التركية وضعف القوة العسكرية وعداء الطرق الدينية وتحول السكان عن مناصرة البايليك كلها كانت عوامل لم تساعد الداي حسين باشا على إدخال تنظيمات جذرية على الجهاز الإداري ولم تمكنه من تطوير حقيقي للاقتصاد، بل فرضت عليه أن يوجه كل طاقاته إلى مجابهة الفتن وإخماد حركات العصيان، فأخضع الأقاليم الشرقية مع حلول عام ١٨٢٦ م، ونجح في إرجاع الأمن إلى النواحي الغربية بعد سنتين من ذلك (١٨٢٨م)، لكنه وقف عاجزاً أمام تزايد تحرشات الدول الأوربية ولم يعرف كيف يتخلص من تأثير الاحتكارات اليهودية قبل أن يواجه الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية (١٨٢٧-١٨٣٠م) [١٩].

وقد دفع الاضطراب العام للأحوال الداخلية في الجزائر أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أحد الكتاب الفرنسيين إلى وصف حالة الجزائر بهذه العبارات: "إنه في حوالي عام ١٧٩١ م دفعت الفتن التي تسببت فيها مظالم الداي والبايات والموظفين المحليين الآخرين، عدداً كبيراً من السكان إلى البحث عن ملجأ آمن لهم في الجبال الصعبة المسالك، حيث تندر وسائل العيش، وقد كان هؤلاء السكان يضطرون في بعض الأحوال إلى حمل التراب وتهيئته لزراعة ما كانوا في حاجة إليه لسد رمقهم، وقد كانت محاصيل الجزائر قبل ذلك تفي بحاجة السكان ويصدر قسم منها إلى الخارج" [٢٠].

هذا في الوقت الذي تحكم فيه الوكلاء الأوربيون واليهود (شركة بكري وبوشناق) في تجارة الجزائر الخارجية، وأصبحت المواد الأولية من حبوب وجلود وصوف وشمع وغيره خاضعة لاحتكار الجهاز الإداري للبايليك، وغدت المصنوعات الأوربية تغزو أسواق المدن في الوقت الذي انحط فيه مستوى الحرف التقليدية وتراجعت الصنائع اليدوية البسيطة، والتي لا تتعدى غالباً النسيج ومعالجة الجلود والحدادة والأدوات الخزفية والطينية وبعض المجوهرات. . . وفي الوقت الذي لم يعد فيه النظام الجبائي قابلاً للاستمرار لكثرة مطالبه وعدم ملاءمة

إجراءاته ، وبعد أن اشتد فقر قبائل الرعية وجماعات البرانية ، ولم يعد الأتراك والحضر وفرسان المخزن مستعدين للتنازل عن امتيازاتهم .

في هذه الظروف المتأزمة اقتصادياً والمضطربة اجتماعياً ، تحولت المدن الجزائرية إلى بيئات منكمشة على نفسها متخوفة من سكان الريف القريبين منها ، كما غدا الريف الجزائري مجالاً مغلقاً على نفسه يكاد يفقد صلته بالمدن وينقطع تفاعله مع سكانها ، فأصبح منكفئاً على نفسه وغير مستعد للتعامل مع السلطة المركزية بعد أن تحول أغلب سكانه المؤطرين بشيوخ الزوايا إلى موقف عدائي صريح من إدارة البايليك والمتعاملين معها . . . في مثل هذه الأحوال أصبحت الظروف مهيأة في الجزائر لانهيار داخلي أو لوقوعها ضحية عدوخارجي ، وبالفعل كان الغزوالفرنسي (١٨٣٠م) وما ارتبط به من مقاومة الأمير عبدالقادر بدء مرحلة خطيرة في تاريخ الجزائر سوف نتعرض لخطوطها الرئيسة في الفصل القادم .

٢ - علاقات الجزائر مع الدول الأوربية :

تحكمت هذه العلاقات إلى حد كبير في مقدرات الجزائر بل كانت سبباً مباشراً في النهاية المأساوية لحكم الدايات ، وقد بدأت العلاقات الجزائرية الأوربية تأخذ طابع المواجهة مع استمرار الجزائر في ممارسة النشاط الحربي والتزامها بتوجهات السياسة العثمانية ودخولها طرفاً في النزاع الفرنسي الإنكليزي بسبب احتلال نابليون بونابرت لمصر (١٧٩٩م) ووضعه مخططاً استعمارياً يستهدف فرض النفوذ الفرنسي على أقطار شمال إفريقيا انطلاقاً من الجزائر والذي يعتبر تقرير العقيد بوتان (١٨٠٨م) إحدى حلقاته الأولى .

على أن تحول السياسة الأوربية بعد سقوط نابليون (١٨١٤م) نحوإعادة التوازن الدولي بالقارة انطلاقاً من فكرة الوفاق الدولي وعملاً بمقررات مؤتمري فيينا (١٨١٥م) وإيكس لاشابيل (١٨١٨م) وبروتوكولات لندن (١٨١٦-

١٨١٧م)، كما سبق التعرض لذلك في الفصل الأول، جعل الجزائر في مواجهة مفتوحة مع غالبية الدول الأوربية التي لها مصالح بالبحر المتوسط وهذا ما دفع بتلك الدول وفي مقدمتها فرنسا وإنكلترا إلى الأخذ بفكرة المواجهة مع الجزائر بهدف القضاء على نشاطها البحري وإطلاق الأسرى الأوربيين وإلغاء ما كان يطالب به دايات الجزائر من إتاوات وهدايا إلزامية ومعاملات خاصة، مقابل منحهم الحقوق الجمركية والامتيازات التجارية لتلك الدول [٢١].

وقد كانت إنكلترا سباقة في هذه السياسة المعادية للجزائر، فدعا إلى الالتزام بها كاستلريغ (Castlereagh) وعمل على تنفيذها اللورد إيكسموث (Lord Exmouth) عندما شن أول حملة بحرية على الجزائر مؤلفة من سفن إنكليزية وهولندية (٢٥قطعة بحرية مجهزة ب ٥٦٠ مدفعاً)، فألحق أضراراً كبيرة ببنايات مدينة الجزائر ودمر السفن الجزائرية التي كانت راسية بميناء الجزائر، وهذا ما اضطر الداي عمر باشا إلى توقيع اتفاق مذل أرغم بمقتضاه على إطلاق سراح ١٦٤٢ أسيراً أوربياً [٢٢]. وقد كان هذا النجاح الذي حققه الأسطول الإنكليزي-الهولندي مدعاة إلى شن حملة أخرى على الجزائر بقيادة الأميرال نيل (Neal) في صيف عام ١٨٢٤ م، بحجة الانتقام من حكومة الداي التي سمحت بانتهاك القنصلية الإنكليزية التي لجأ إليها بعض الرعايا الجزائريين المهددين بالعقاب، لكن الحملة فشلت في مهمتها ولم تحقق ما كان يرجى منها.

لقد كان اهتمام إنكلترا بأوضاع الجزائر في إطار سياسة الوفاق الأوربي مدعاة إلى أن تركز فرنسا اهتمامها في الجزائر حفاظاً على وضعها المميز الذي حصلت عليه في عهد الداي بابا حسن (١٧٩٢-١٧٩٨م)، وتمهد لتنفيذ مشروعها الاستعماري الذي تبلور في عهد نابليون، فاستعادت امتيازاتها في تصدير المرجان والحبوب من السواحل الشرقية للجزائر (١٨١٧م)، كما تعرض الفرنسيون لمضايقات من قبل التجار اليهود المتعاملين مع الداي والذين كانوا يرون في الفرنسيين منافسين خطيرين قد يحرمونهم من أرباحهم التجارية مع

الجزائر، ونجحوا بالفعل في عرقلة النشاط التجاري الفرنسي بالجزائر وفي دفع الداي حسين إلى الوقوف بجانبهم في مطالبتهم بتسديد ثمن الحبوب الجزائرية التي قاموا بتصديرها إلى فرنسا بطلب منها وبتكليف من الداي، وكان ذلك سبباً في إحراج هذا الأخير وجعله يلح على ممثلي فرنسا بضرورة تصفية قضية الديون، وهذا ما اتخذه الفرنسيون حجة لإحداث القطيعة مع الجزائر إثر حادثة المروحة والدخول في مواجهة مع الجزائر بدأت بفرض الحصار البحري (١٨٢٧-١٨٣٠م) وانتهت بنزول الجيش الفرنسي بشبه جزيرة سيدي فرج وتقدمه للاستيلاء على مدينة الجزائر في ٤ من جويلية ١٨٣٠م، كما سوف يتضح لنا ذلك فيما بعد عند عرض الأحداث التي ارتبطت بتنفيذ المشروع الاستعماري الفرنسي بالجزائر.

يتضح لنا من تطور العلاقات الجزائرية الأوربية وما يتصل منها بفرنسا خاصة، أنّ المشروع الاستعماري الفرنسي لم يكن وليد ظروف مستجدة وأحداث طارئة، وإنما كان يستند إلى خلفية تاريخية تحددت خطوطها الرئيسة بفعل توجهات سياسة نابليون بونابرت الذي كان يعتبر الجزائر ضمن مناطق النفوذ الفرنسي مستقبلاً، وهذا ما عبر عنه للقيصر الروسي الإسكندر الأول في لقاء تيلسيت (Tilsit) (١٨٠٧ م) وأوضحه في اجتماع إرفورت (Erfurt) (١٨٠٨ م) في مسألة تجزئة الإمبراطورية العثمانية مصراً على أن الجزائر ستكون من ممتلكاته المقبلة. وقد كلف العقيد بوتان (١٨٠٨م) في إطار هذه السياسة أن يتحول إلى الجزائر لإجراء مسح طبوغرافي يسمح بإعداد مخطط لحملة عسكرية تسمح له بالاستيلاء على الجزائر، لكن تراجعه في إسبانيا ثم انسحابه من روسيا أوقف مشروعه ضد الجزائر [٢٣]، فتأجل تنفيذه إلى عهد الملك شارل العاشر حينما وجدت الحكومة الفرنسية في إحياء هذا المشروع مخرجاً من أزمتها لأنه يسمح بتحويل الرأي العام الفرنسي المعادي للملك نحو الخارج ويمكنها من كسب ولاء أصحاب المال الباحثين عن المزيد من الأسواق والمواد الأولية في

الخارج.

مهدت حكومة شارل العاشر لغزوالجزائر بإحداث قطيعة في العلاقات الفرنسية الجزائرية معتمدة على مناورات القنصل الفرنسي بالجزائر بيار دوفال في معالجة قضية الديون الجزائرية على فرنسا والتي ظلت معلقة بسبب مماطلة فرنسا في تسديد ما يتوجب عليها من مبالغ وتدخل الموردين اليهود (بكري وبوشناق) في هذه الصفقة ومحاولتهم الحصول على مكاسب ولو بتعميق الخلاف بين داي الجزائر والحكومة الفرنسية، فوقع الداي حسين باشا في الفخ الذي نصب له عندما لم يتمالك أعصابه فتسرع برفع مروحة كانت بيده في وجه القنصل دوفال حين حاول هذا الأخير إثارته، في حفل استقبال بمناسبة العيد (٢٩ من أفريل ١٨٢٧م)، بجواب متغطرس اعتبره الداي إهانة شخصية له.

اعتبرت حكومة شارل العاشر تصرف الداي حسين باشا إهانة للشرف الفرنسي، فسارعت إلى فرض الحصار على السواحل الجزائرية [٢٤]، في الوقت الذي كانت تساوم فيه حاكم مصر محمد علي للمشاركة في الحملة ضد الجزائر، فوافقها مبدئياً على المشروع (١٨٢٩م)، لكنه تراجع لما قد يسببه له ذلك من إحراج، ولكون التعويضات التي عرضت عليه ضئيلة وبدون فوائد مؤكدة، فاعتبر الفرنسيون موقف محمد علي هذا إشارة تشجيع لهم في خطتهم لغزو الجزائر [٢٥].

غادر الأسطول الفرنسي المؤلف من مائة قطعة بحرية وخمسمائة سفينة تجارية ميناء تولون الحربي في ٢٥ من ماي ١٨٣٠ م، وبعد توقف قصير أمام ميناء ماهون (جزر الباليار) وصل إلى شبه جزيرة سيدي فرج (٢٣ كلم غرب مدينة الجزائر) في ١٩ من جوان. وكان هذا الأسطول تحت قيادة الأميرال دوبيري (Amiral Duperré)، بينما أعطيت قيادة الجيش للجنرال دوبورمون (De Bourmont) الذي يخضع لأوامره قادة أنواع الأسلحة، فتولى أمر فرق المشاة الثلاث كل من برتوزان (Berthezène) ولوفيردو (Loverdo) وديسكار

(D'Escars)، وأسند سلاح الهندسة إلى فالازي (Valazi)، وسلاح المدفعية إلى دوكا دولاهيت (Ducas de la Hitt)[٢٦]

نزل الجيش الفرنسي بدون مقاومة على شاطئ شبه جزيرة سيدي فرج، وبعد أن نظم صفوفه دخل في اشتباكات متفرقة مع القوات الجزائرية بقيادة الآغا إبراهيم صهر الداي حسين باشا، وعندما بدأ زحفه نحو مدينة الجزائر سقط في الاشتباكات من طلائع الجيش الفرنسي حوالي ٤٠٠ قتيل، على أن استعمال الفرنسيين المدفعية بكثافة مكنهم من تحقيق انتصارات سريعة في أسطاوالي وسيدي خلف وسمح لهم بعبور مرتفعات الشراقة والوصول منها إلى حصن الإمبراطور الذي يشرف على مدينة الجزائر ويتحكم في قلعتها التي تأوي الداي ومساعديه، فاضطر الداي حسين باشا عندها إلى إمضاء وثيقة استسلام مدينة الجزائر يوم ٤ من جويلية ١٨٣٠م، وفي الغد فتحت أبواب المدينة للجيش الفرنسي الذي توجه رأساً لوضع يده على خزينة القصبة التي كانت تحتوي على ثروة طائلة قدرت آنذاك بحوالي ٤٨ مليون فرنك. بعدها بدأ العمل حثيثاً في إقامة الثكنات والاستحكامات وفي وضع أسس لإدارة محلية بالاستعانة بجماعة الحضر الذين أبدوا استعداداً للتعاون معهم.

لم يتذوق شارل العاشر طعم نصره بالجزائر، فقد تعرض لانتفاضة عامة بباريس أيام ٢٧-٢٩ من جويلية ١٨٣٠ م، وأرغم على التنازل عن العرش، ودفعت هذه الأحداث بقائد جيشه دوبورمون المناصر إلى المنفى في البرتغال، فتولى مكانه بأمر من الملك لويس فيليب الجنرال كلوزال الذي وصل الجزائر في ٢ من سبتمبر ١٨٣٠ م، وأثناء ذلك أصبحت قضية الجزائر مثار نقاش في أوساط الحكومة الفرنسية، فتألفت لجنة للنظر في الحلول المقترحة لها على مستوى البرلمان عندما طرحت الميزانية المخصصة لمواصلة الحرب في الجزائر للمناقشة، فأوصت بتأليف لجنة لتقصي الأوضاع، وقد عزز هذا التوجه تشكي بعض الجزائريين من تصرفات الإدارة الفرنسية ومطالبة الرأي العام الفرنسي من

الملك لويس فيليب أن يحدد موقفاً رسمياً من مسألة الجزائر. فتكونت لجنة عرفت باللجنة الإفريقية (Commission d'Afrique) باقتراح من وزير الحربية الماريشال سولت (Soult)، وبعد أن أقرها الملك لويس فيليب في ٧ من جويلية ١٨٣٣م انتقل أعضاؤها إلى الجزائر لتقصي الأوضاع وجمع معلومات حول الجزائر ومعاينة حقائق الوضع عن قرب، فمكثت بالجزائر مدة ثلاثة أشهر (من ٢ من سبتمبر ١٨٣٣ إلى ٩ من نوفمبر ١٨٣٣م)، ثم مُدِّدت مهمتها وحُوِّرت لتستكمل مهامها فعرفت باللجنة الإفريقية الثانية التي تولى رئاستها الكونت بوني (Comte Bonet) وأصبح النائب بيسكاتوري (Piscatory) كاتباً ومقرراً لها، فحضر جلساتها أربعة عشر شاهداً من فرنسيين وجزائريين منهم أحمد بوضربة الذي نصح الفرنسيين باعتماد سياسة قوامها العدل وتولي شؤون البلاد بأنفسهم، وحمدان بن عبدالرحمن أمين السكة الذي اعتبر أنّ الفرنسيين جاءوا إلى الجزائر محررين لامنتصرين وحبّذ تنصيب حاكم مسلم على الأهالي، وحمدان خوجة الذي دافع عن إرجاع أملاك الجزائريين وضمان حقوقهم، والمفتي ابن الكبابطي الذي أكد ضرورة احترام الأحوال الشخصية للجزائريين حسبما تقتضيه الشريعة الإسلامية. وخلصت اللجنة في عملها إلى ضرورة احتفاظ فرنسا بالنقاط الرئيسة التي تم احتلالها باعتبارها ممتلكات فرنسية بإفريقيا، وهي مدن الجزائر ووهران وعنابة والجهات المحاذية لها [٢٧].

بدأت المقاومة الحقيقية للاحتلال الفرنسي عندما حاولت قوات فرنسية بقيادة دوبورمون الخروج من مدينة الجزائر والتوجه نحو مدينة البليدة عبر سهل متيجة، فاصطدمت بجموع المقاومين بقيادة شيخ قبيلة فليسة "ابن زعموم"، فكان هذا الاشتباك الأول مع الجزائريين الصدمة التي أقنعت الفرنسيين بأن احتلال الجزائر ليس أمراً ميسوراً وسهلاً كما تصوروه إثر تراجع قوات الداي في أسطاوالي وسيدي خلف، وأصبح تقرير القائد الفرنسي دوبورمون للحكومة الفرنسية الذي يرى فيه "إمكانية إخضاع مملكة الجزائر في نصف شهر وحتى

بدون طلقة واحدة مجرد هراء". وتأكد هذا التخوف لدى الفرنسيين من مخاطر المواجهة مع الجزائريين عندما حاول القائد العام الجديد للجيش الفرنسي في الجزائر الجنرال كلوزال في ٧ من أوت ١٨٣٠م التوغل نحو المدية عبر جبال الأطلس البليدي، فلم يستطع مواجهة المقاتلين من رجال القبائل في مضيق موزاية حيث ترك في ساحة المعركة ٢٧ قتيلاً و٨٠ جريحاً، وهذا ما أقنعه مجدداً أن عمله من أجل إرجاع أمجاد قائد رومة في إفريقيا كما كان يدعي مهمة صعبة للغاية، بل لم يعد يصدق ما كان يكرره لجنوده بأن تقدمهم داخل الجزائر لا يعدو مواجهة الأوربيين للهنود الحمر في زحفهم نحو الغرب الأمريكي، وتحولت كلماته إلى هذيان وهو يخاطب طلائع الجيش الفرنسي بقوله: "إنكم ستقطعون أول سلسلة من جبال الأطلس رافعين العلم المثلث من داخل إفريقيا، مدشنين بذلك طريقاً للحضارة وللتجارة وللصناعة، إن أنظار العالم المتحضر كلها تتابعكم..." [٢٨].

اتخذ الجنرال دوق روفيغو (Duc de Rovigo) عندما تولى قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر في ٦ من مارس ١٨٣٠م، موقفاً حذراً، فلم يغامر بقواته بعيداً خارج أسوار مدينة الجزائر خشية الاصطدام مع جموع من المقاتلين بزعامة بعض الشيوخ والمرابطين وفي مقدمتهم ابن زعموم والحاج سيدي السعدي والحاج محيي الدين آغا العرب بن سيدي مبارك، والتجأ لتأكيد سلطته إلى إجراءات التعسف ففرض غرامات ثقيلة على سكان مدن الجزائر والقليعة والبليدة، ولم يتردد في نكث العهد الذي أعطاه على نفسه لقائد بني خليل العربي بن موسى وقائد السبت مسعود بن عبدالوادي اللذين نفذ فيهما حكم الإعدام (١٨٣٣م) بالرغم من توسط قائد الخشنة الشيخ محمد المخفي المتعامل معه ومناشدة سكان البليدة له إطلاق سراحهما. كما سارع إلى حجز أقارب آغا العرب سيدي محيي الدين لإرغامه على التعاون معه وأصدر أوامر بإبادة قبيلة العوفية المسالمة التي فضلت الإقامة بالقرب من الفرنسيين غير بعيد عن معسكر

الدار البيضاء شرق مدينة الجزائر [٢٩].

في هذه الأثناء اتخذ حكام تونس موقف المراقبين للأحداث علهم يحققون مكاسب من وراء احتلال فرنسا للجزائر، فبادر باي تونس إلى إرسال وفد من سليم آغا والمترجم حسونة مورالي لتهنئة الجنرال دوبورمون، وعندما خلف كلوزال دوبورمون كرر باي تونس التهنئة بإرسال محمد شولاق والمترجم حسونة المورالي، وبإيعاز من فرنسا بادرت السلطات التونسية إلى منع تجارة البارود بطبرقة وفرضت المراقبة على مخازن البارود وهددت باعتقال كل من يتاجر به، وذلك حتى يحولوا دون وصوله إلى قسنطينة حيث كان أحمد باي يتزعم المقاومة [٣٠]، وقد سمحت هذه العلاقات لباي تونس أن يتفاوض مع قائد الجيش الفرنسي بالجزائر الجنرال كلوزال من أجل تعيين أفراد من البيت الحسني الحاكم بتونس على رأس مقاطعتي قسنطينة ووهران، يكونون تحت نظر الفرنسيين ومراقبتهم، مقابل ضريبة سنوية للخزينة الفرنسية قدرت في أول الأمر بمليون فرنك ثم حددت ب ٨٠٠,٠٠٠ فرنك، على أن يتم تسديدها بالتقسيط كل ثلاثة أشهر.

لقد كانت مبادرة الجنرال كلوزال هذه عملاً فردياً رأى فيه صاحبه إجراء إدارياً داخلياً لا يتعارض وتوجهات السياسة الفرنسية، بل يحقق لفرنسا مكاسب أقلها فرض سيطرتها على الجزائر بدون خسائر وإيجاد حلفاء لفرنسا في المنطقة موثوق بهم. وفي هذا التوجه أمضى الجنرال كلوزال بمدينة الجزائر (١٨ من ديسمبر ١٨٣٠م) اتفاقاً مع ممثل باي تونس الوزير صاحب الطابع ومعاونه سليمان كاهية، يخول أحمد باشا التونسي حكم مقاطعة وهران ويسمح له باستقدام قوة عسكرية لتشكيل الحرس الخاص به، وبالفعل حل الحاكم التونسي بوهران (٩ من فيفري ١٨٣٣م) بصحبة قوة عسكرية قوامها ٢٥٠ رجلاً وعلى رأسها القائد خير الدين آغا، وجعل من البرج الأحمر بوهران مقراً لإدارته.

على أن ذلك لم يتعد كونه إجراء شكلياً لا يخول الحاكم التونسي أية

صلاحيات، ولم يتجاوز مناورة سياسية الهدف منها تعميق الفرقة بين الأشقاء وتأكيد عزلة الجزائر وجعل الاستعمار الفرنسي قضية إدارية وليس مسألة سياسية. وسرعان ما تحول السكان عن الحاكم التونسي ونقموا عليه واعتبروا تصرفات أفراد حاشيته أعمالاً معادية لهم. وفي هذه الظروف سارعت وزارة الحربية الفرنسية إلى وضع نهاية لهذه المغامرة غير المحسوبة النتائج، فاستدعت الضابط هودر (Hudder) من تونس (٧ من جويلية ١٨٣١م)، وكان مكلفاً بالمفاوضات مع باي تونس، وأعفت الجنرال كلوزال من مهامه وعينت مكانه الجنرال برتوزان لقيادة الجيش الفرنسي في الجزائر، فحمل مع وصوله إلى الجزائر في أوائل شهر فيفري ١٨٣١م أوامر تقضي بطرد الحاكم التونسي وأعوانه من وهران، وهذا ما أشار إليه الآغا ابن عودة المزاري بقوله: "وطرد النصارى التوانسة من وهران وأبعدوهم عن الدواوين لما رأوا سيرتهم مخالفة للأحكام الخصوصية والعمومية وسائر القوانين" [٣١]. ولم تجد حكومة تونس بداً مع هذا الوضع إلا التسليم بالأمر الواقع ولم تكلف نفسها حتى إبداء الاحتجاج على هذا التحول المفاجئ في الموقف الفرنسي [٣٢].

أما موقف سلطان المغرب الأقصى مولاي عبدالرحمن (١٧٧٨-١٨٥٩م) من احتلال الجزائر فهو وإن كان يختلف عن تصرف باي تونس، إلا أنه يماثله من حيث طبيعة التعامل والنتائج المترتبة عليها، فقد استغل السلطان مولاي عبدالرحمن مناشدة باي وهران حسن بن موسى له لتولي شؤون المسلمين بالمغرب الأوسط والدفاع عنهم ضد الفرنسيين، فبادر إلى إرسال قوة عسكرية بقيادة ابن عمه مولاي أبي الحسن علي بن سليمان، وكان صبياً لا يتجاوز الخامسة عشرة من عمره ومعه السيد أحمد الحجوطي ليكون خليفة له، على أن يكون مقر ممثل السلطان مدينة تلمسان ومقر خليفته مدينة معسكر، وقد أعطى السلطان أوامره بأن يعامل الناس بالحزم والشدة، وهذا ما جعل بعض الروايات تذهب إلى أن سلطان المغرب أمر باستعمال القوة لإخضاع السكان وألاّ يتحاشى

في ذلك سوى الشرفاء والأعيان (٣٣) .

استولت القوات المغربية التي حلت بالناحية الوهرانية والمكونة من ٥٠٠ فارس و١٠٠ من المشاة على قلعة تلمسان (المشور) (٧ من نوفمبر ١٨٣٠م)، ومنها بدأت في إلحاق الجهات الغربية من الجزائر حتى مدينة مليانة بالمملكة المغربية وتم تعيين أعوان وقياد تابعين للمخزن العلوي بتلك النواحي، على أن الجزائريين لم يجدوا فيهم ما كانوا يأملون من صلاح أحوالهم وضمان أمنهم، فسارعت جماعات الكراغلة إلى اتخاذ موقف عدائي منهم، وتحولت عنهم بعد وقت قصير قبائل المخزن (الدوائر والزمالة بقيادة مصطفى بن إسماعيل). وبذلك تحول المغاربة في نظر غالبية سكان الجزائر الغربية من حماة إلى محتلين، وكان الفرنسيون على اطلاع على هذه التطورات لاتصالهم بأفراد من الكراغلة والحضر، وهذا ما سمح لهم بانتهاز الفرصة لوضع حد لمغامرة المغاربة بالغرب الجزائري، فأبلغ الكونت دومورني (De Mornai) سلطان المغرب في شهر مارس ١٨٣٢ م ضرورة سحب قواته من الأراضي الجزائرية وإلا سوف تتعرض مدينة طنجة للقصف من قطع الأسطول الفرنسي التي كانت مرابطة في عرض سواحلها، الأمر الذي دفع السلطان إلى إصدار الأوامر بالانسحاب من الجزائر خوفاً من عواقب الصراع مع فرنسا (٣٤) .

٣ - الحياة الثقافية في الجزائر أواخر العهد العثماني :

تقوم الثقافة في الجزائر أواخر العهد العثماني على المهام المنوطة بجماعة الفقهاء في المدن وعلى النشاط الذي كان يعرف به شيوخ الزوايا بالريف. ففقهاء المدن كانوا يؤطرون الحياة الثقافية بما يقومون به من تلقين للعبادات، واشتغال بالتعليم، وتول لبعض الوظائف الدينية والقضائية والمهام المرتبطة بها مثل القضاء والإفتاء والإقراء والخطابة والتدريس ونظارة الأوقاف. وقد اختصت العديد من الأسر الحضرية بمدن الجزائر وتلمسان وقسنطينة خاصة

بتوارث هذه الوظائف العلمية والمهام الدينية.

أما شيوخ الزوايا بالريف فقد اتسع نشاطهم ليشمل إلى جانب التربية والتوجيه والتعليم والإرشاد القيام بمهمة الحاكم ووظيفة القاضي، مما جعل منهم سلطة حقيقية مستقلة بشرعيتها التي تستمدها من تعاليم الطريقة التي ينتسبون إليها ومتفردة بمصادر تمويلها لتعاملها مباشرة مع السكان واعتمادها على نفسها في الحصول على حاجاتها. وقد ازداد نفوذ شيوخ الزوايا هؤلاء بفعل توسطهم في النزاعات بين الأفراد والقبائل وتقديمهم يد المساعدة والعون إلى الفقراء والعجزة والمحتاجين، وتوفيرهم الحماية للمضطهدين والمأوى للاجئين. ونظراً لحاجة السكان إلى خدمات الزوايا الثقافية والروحية فقد انتشرت في جهات عديدة من البلاد الجزائرية، بجهات وهران ونواحي قسنطينة وواحات الصحراء وبلاد القبائل.

ففي الناحية الوهرانية عرفت، بالإضافة إلى زوايا غريس التي سوف نشير إليها لاحقاً، الزوايا التالية: زاوية الشيخ محمد السليماني وزاوية محمد بن علي بهلول بمجاجة بالشلف وزاوية عين حوت بنواحي تلمسان وزاوية البسباس وزاوية سيدي الطيب بعمي موسى وزاوية ابن أحمد البدوي بتلمسان وزاوية الرياش وزاوية الجديدات وزاوية أولاد سيدي العريبي (سيدي بلعباس) وزاوية سيدي محمد بن الشريف بمازونة والزاوية اليعقوبية بنواحي سعيدة وزاوية الشابة عند مطماطة وزاوية سيدي مجاهر بناحية لالا مغنية وزاوية مولاي الطيب بأولاد سيدي رمضان ببني سناسن وزاوية الثلاثة ببني سنوس.

وبالجهات الشرقية وواحات الصحراء اشتهرت زاوية بلحملاوي بسقان وزاوية الشقفة بنواحي جيجل وزاوية المنعة بالأوراس وزاوية الهامل بناحية بوسعادة وزاوية سيدي خالد وزاوية بسكرة وزاوية سيدي عقبة وزاوية طولقة وزاوية تماسين وزاوية عين ماضي [٣٥].

أما في بلاد القبائل فكان في طليعة الزوايا العديدة بها زاوية سيدي أحمد بن إدريس وزاوية سيدي منصور الجنادي وزاوية سيدي عبدالرحمن المصباحي اليلولي وزاوية الشيخ الحسين بن أعراب وزاوية سيدي محمد بن علي الشريف وزاوية سيدي محمد بن عبدالرحمن القشتولي وزاوية أولاد مصباح.

وبفضل نشاط المساجد والمدارس والزوايا عرفت البلاد الجزائرية أواخر العهد العثماني حياة فكرية تتميز بالمحافظة وواقعاً ثقافياً يتصف بالتقليد ويقوم بالمحافظة على تراث الفترة الإسلامية السابقة والعمل لتأصيله عن طريق أساليب التعليم والتربية المتوارثة، ولعل هذا ما سمح بتحقيق توازن في ذهنية الفرد وتوجه الجماعة وأوجد قناعة لدى الجميع تُسلّم بالاعتقاد بصلاح رجل العلم وكرامة مرابط الزاوية، وتربط في التعليم بين تلقي المعلومات النظرية والالتزام بالآداب والسلوك الإسلامي مع الاعتماد على الحفظ في تلقين مضمون مصنفات متعارفة ومؤلفات متداولة في علوم التفسير والحديث والفقه والفرائض والأصول وعلم الكلام والتوحيد والسير والأخبار وعلوم اللغة والمنطق والهيئة (الفلك) والحساب والفرائض وغيرها، ولعل أشهر هذه المصنفات: متن ابن عاشر ورسالة أبي زيد القيرواني ومختصرا خليل وابن الحاجب وعقائد السنوسي وسلم الأخضري وقطر الندى والآجرومية وألفية ابن مالك.

لقد كانت الزوايا الكبرى والجوامع الرئيسة بالجزائر العثمانية مؤسسات تعليمية عليا لا يقل مستوى التعليم بها من حيث نوعية المعلومات عن مراكز التعليم الرئيسة بالعالم الإسلامي مثل القرويين بفاس والزيتونة بتونس والأزهر بالقاهرة، ومن أهم هذه المؤسسات بالجزائر أثناء القرن التاسع عشر مدراس الجوامع الكبرى كالجامع الأعظم وجامع كتشاوة بمدينة الجزائر، والجامع الأعظم وجامع سيدي الأخضر بقسنطينة، والجامع العتيق بمعسكر والجامع الكبير بتلمسان، والمدارس الخاصة التي كانت يشرف عليها النظار أويرعاها الحكام في مدن الجزائر وتلمسان وقسنطينة ومازونة ومعسكر (المدرسة

المحمدية)، هذا بالإضافة إلى الزوايا الرئيسة بالمدن والريف والتي اشتهرت منها زوايا بلاد القبائل ونواحي وهران وجهات الصحراء خاصة، ومنها زاوية القيطنة حيث درس الأمير عبدالقادر في بداية حياته.

هذا وتعتبر زاوية سيدي علي الشريف بشلاطة في بلاد القبائل نموذجاً للتعليم العالي بالجزائر في تلك الفترة، كما تؤكده قائمة المقررات الدراسية بها والتي توزعت حسب مختلف الفنون والمعارف كالتالي [٣٦] :

- **في الفقه وأصوله : متن وشروح رسالة أبي زيد، متن وشروح وحواشي مختصر الشيخ خليل المعروف بسيدي خليل، ومتن ابن عاشر وابن الحاجب، رسالة السنوسي.**
- **في التفسير والقراءات : ابن عطية، الثعالبي، ابن الجوزي، الشاطبية في القراءات.**
- **في الحديث ومصطلحه : موطأ مالك، الصحيحان (البخاري ومسلم)، متن البيقونية، تذكرة القرطبي.**
- **في التصوف والتوحيد : مصنفات ابن عطاء والقشيري، متن الجزرية والإحياء للغزالي.**
- **في علم الكلام : المقاصد وشرحها للسعد، العقائد النفيسة والإبراهيمية للسنوسي.**
- **في علوم اللغة : متن الكافي في العروض، الجوهر المكنون، الآجرومية، المغني، قطر الندى لابن هشام، ألفية ابن مالك بشرح الماكودي وابن عقيل والأشموني.**
- **في الحساب والفلك (الهيئة) والمنطق : الدرة، متن السنوسي، متن إيساغوجي، متن السلم المرونق.**

أما إذا تجاوزنا واقع التعليم ومؤسساته إلى الثقافة ورجالها، فإن جزائر القرن التاسع عشر عرفت من حيث مستوى معارف العصر وفي حدود الثقافة التقليدية الشائعة آنذاك حياة ثقافية نشيطة وإن كانت محدودة الأثر، أصبحت معها مدن الجزائر وتلمسان ومعسكر وقسنطينة تشكل بيئات علمية مهمة اشتهرت بسمعة شيوخها وتعدد مدارسها وكثرة طلبتها، وبخاصة في فترة حكم الداي محمد عثمان باشا (ت. ١٧٩١م) وولاته بالأقاليم (صالح باي بقسنطينة ومحمد الكبير بمعسكر ومحمد الذباح بالتيطري). مع العلم بأن الجزائر عرفت قبل هذه الفترة نشاطاً علمياً ملاحظاً ونهضة أدبية متميزة طبعت القرن الثامن عشر ومهدت للقرن

التاسع عشر، حتى أصبحت مدينة الجزائر تنعت بأنها إستانبول الصغرى، وغدت مقصد العديد من طلبة العلم والمعرفة أمثال علي بن عبدالواحد الأنصاري وابن زكور الفاسي (ت. ١٧٠٨م)، وقد وصف هذا الأخير علماء الجزائر الذين تعرف إليهم وأخذ عنهم بقوله: "غرر أعلام، ينجلي بهم الظلام، وشموس أئمة تنفرج بهم كل غمة وتفتخر بهم أخبار هذه الأمة، من رجال كالجبال، وأحبار كالأقمار... فاهتديت بأنوارهم السنية، إلى قطف ما راق من أنوارهم الجنية، ورتعت في رياض آدابهم، فتمتعت، وأنهلت من حياض علومهم فتضلعت، وكرعت في أنهار بلاغتهم حتى رويت" (٣٧).

حقاً لقد عرف الإنتاج الأدبي وبخاصة الشعر تطوراً في المواضيع ورقياً في الأسلوب على يد أدباء وشعراء القرن الثامن عشر الذين أحيوا مدرسة الموشحات الأندلسية بتوجهها نحوالطبيعة والتشبيب بالألفاظ الرقيقة والصور المعبرة، ومن هؤلاء ابن عمار وابن ميمون وابن الشاهد وابن علي الذي قال عنه الأستاذ أبوالقاسم سعد الله إنه: "فريد عصره في المشرق والمغرب لما بلغه في قوة النفس واتساع العارضة والحبكة الشعرية وطواعية المعاني للألفاظ ومواتاة الصور" (٣٨).

على أن الحالة الثقافية لم تلبث أن تراجعت في القرن التاسع عشر بفعل الاضطرابات وانعدام الأمن وانشغال الحكام عن شؤون الثقافة، فأصبح النشاط الثقافي يقوم على جهود العلماء الذين لم ينقطعوا عن التدريس ولم يتوقفوا عن التأليف، وكان في طليعتهم شيخ مؤرخي الجزائر العثمانية أبوراس الناصري الذي يقدم لنا فيما كتبه حول سيرته في "فتح الإله" صورة معبرة عن الجوالثقافي الذي كان يسود الجزائر في القرن التاسع عشر والحياة الخاصة التي عرفها العلماء سواء في تلقينهم العلم أوفي اتصالهم بعلماء المشرق، فقد كتب عن نفسه قائلاً: "لما قدمت معسكر وسمعت بالشيخ المشرفي يدرس بعواجة، وبعد درسي بها شمرت للتدريس بها، وأكثرت تدريس الألفية بشرح البهجة المرضية، وفي

سنة ١٢٠٤ هجرية (١٧٨٩م) ذهبت إلى الحج فقامت لي علماء المشرق على ساق، وفي تلك الحجة قرأت على الشيخ مرتضى، ثم رحلت إلى غزة. . . ولقيت علماءها وأمراءها، فضيفوني وأكرموني وتناظرنا في مسائل من العلم مختلفات برهة من الزمن، فاعترفوا لي بالفضل والعلم والحفظ. . . ثم رجعت فوليت الفتوى ثم القضاء والخطابة. . . ثم وفدت على السلطان مولاي سليمان. . . فأهديت له نسخة من الأمير مع العقيقة فأجازني جائزة بينة وأتحفني تحفة مرضية واشتهرت في مدينة فاس ولقبوني بالحافظ. . . ثم مع ما دهمنا من الطاعون. . . فاتصلت علينا مراض النكبات والبليات في الخوف والجوع والروح الذي الفؤاد مودوع" (٣٩).

ولم يطل الأمر حتى تعرضت الحياة الثقافية لتراجع خطير بسبب الغزوالفرنسي للجزائر، ففقدت مدينة الجزائر مكانتها الثقافية المتميزة وتعطلت مدارسها وتشتت شيوخها (٤٠) بفعل السياسة الاستعمارية الفرنسية المعادية للثقافة العربية والمنافية لقيم الحضارة الإسلامية، فاضطر كثير من ذوي المعرفة إلى مغادرتها وكان في طليعتهم حمدان بن عثمان خوجة مؤلف المرآة الذي حاول التصدي لتعسف الإدارة الاستعمارية واضطر إلى الهجرة إلى إستانبول حيث توفي هناك (١٨٤٥م)، وقدور بن محمد بن رويلة مؤلف كتاب "وشاح الكتائب وزينة الجيش المحمدي الغالب" والذي التحق بالأمير عبدالقادر ووقع في الأسر ثم تحول إلى المشرق بعد أن أطلق سراحه حيث استقر ببيروت وتوفي هناك (١٨٥٥م)، وأحمد الشريف الزهار الذي كانت له معرفة بأمور الفقه وولع بتسجيل أحداث عصره، وكانت له حمية دينية دفعته إلى الانضمام إلى الأمير عبدالقادر وخدمته بإخلاص، وبعد تشتت جيش الأمير تحول إلى المغرب قبل أن يعود إلى الجزائر ليقضي بها أيامه الأخيرة منطوياً على نفسه (ت. ١٨٧٢م)، والمفتي الحنفي محمد بن محمد العنابي (ت. ١٨٥١م) الذي عرف بسعة علمه ومعرفته بأمور الدين وشؤون الدنيا، كما يشهد على ذلك كتابه "السعي المحمود

في نظام الجنود" الذي عالج فيه أسباب النصر وعوامل القوة في الأمور الحربية والمسائل السياسية، فقد تعرض هوالآخر للنفي من الجزائر لوقوفه في وجه الإدارة الاستعمارية بها، فاستقر بالإسكندرية حيث وافته المنية (١٨٥٠م)، ويماثله في موقفه ونهايته المفتي المالكي مصطفى بن الكبابطي الذي اشتهر بتدريسه الصحاح بالجامع الأعظم بالجزائر قبل أن يوليه الداي حسين باشا منصب القضاء المالكي (١٢٤٣ هجرية)، وعندما احتل الفرنسيون مدينة الجزائر وقف بشجاعة في وجههم مدافعاً عن الأحوال الشخصية للمسلمين الجزائريين وحاول إقناع اللجنة الإفريقية بذلك عندما مثل أمامها (١٨٣٣م)، وهذا ما جر عليه نقمة الإدارة الفرنسية، فنفي من الجزائر ليقيم بالإسكندرية حتى وفاته.

هذا وإذا تجاوزنا ظروف الاحتلال التي أضرت بمكانة مدينة الجزائر خاصة، فإن مدينة قسنطينة ظلت طيلة العهد العثماني تحاول فرض مكانتها الثقافية كعاصمة إقليمية وبخاصة في عهد صالح باي الذي رفع من مكانة العلماء واعتنى بالمؤسسات التعليمية وخصها بأوقاف كثيرة، وقد وجد العون في ذلك من العائلات القسنطينية العريقة، وهذا ما ساعد على ظهور عدة علماء بها اشتهر منهم في القرن التاسع عشر الشيخ محمد بن سالم والشيخ أحمد العباس (ت. ١٨٣٥م) متولي القضاء المالكي والخطابة في مسجد رحبة الصوف ومدرس علوم العربية والحديث والقراءات، والشيخ محمد الشاذلي القسنطيني (ت. ١٨٧٧م) الذي تعامل مع المستعرب بواسونيه متولي الإدارة الفرنسية بقسنطينة المشرف على المكتب العربي وتولى القضاء المالكي بقسنطينة لمدة عشرين سنة، كما أوكلت إليه إدارة المدرسة الرسمية "الكتانية" التي أنشئت عام ١٨٥٠ م، وترك العديد من الرسائل والأشعار الجيدة بعضها يخص الأمير عبدالقادر الذي كانت تربطه به علاقة حميمة عندما كانا على اتصال مباشر بفرنسا (١٨٤٩-١٨٥٠م) [٤١]، ومن هؤلاء الشيوخ أيضاً الشيخ أحمد بن المبارك بن العطار (ت. حوالي ١٨٧٠م) المدرس بالجامع الأعظم بقسنطينة

ومؤلف كتاب "تاريخ حاضرة قسنطينة" (١٨٥٢م)، والشيخ محمد الصالح العنتري (ت. بعد ١٨٧٧م) صاحب كتاب تاريخ بايات قسنطينة "فريدة مؤنسة" وتقاييد "سنين القحط والمسغبة ببلد قسنطينة"، وكذلك الشيخ محمد البابوري، والشيخ أحمد بن الفكون، والشيخ محمد العنابي (ت. حوالي ١٨٤٨م) الذي عرف بكتابه "كشف البضائع". هذا دون أن ننسى من توافد آنذاك على قسنطينة من ذوي العلم مثل المترجم نيقولا اليوناني المعروف بأحمد الأنبيري الذي عمل في الإدارة الفرنسية بقسنطينة منذ عام ١٨٤٧ م ووضع تاريخاً لمدينة قسنطينة بعنوان "علاج السفينة في بحر قسنطينة".

أما الناحية الغربية التي تشكل البيئة الخاصة للأمير عبدالقادر، فقد كانت مدينة معسكر بحق موطن علم ومجتمع فقهاء وملتقى أدباء وكتاب، وقد ساعدها على ذلك موقعها بمنطقة غريس، حيث تعيش القبائل العربية المعتدة بأصولها والمتمسكة بعاداتها والمتنافسة في نيل السمعة وكسب الشهرة بخدمة العلم وتكريم رجاله. وقد كان لاختيار معسكر مركزاً لبايليك الغرب (١٧٠١-١٧٩٢م) عوضاً عن مازونة من طرف الباي مصطفى بوشلاغم دور في توجه العلماء إليها وتأسيس المدارس بها.

وكان للباي محمد الكبير دور مهم في ذلك طيلة إقامته بمعسكر (١٧٧٩-١٧٩٢م) فعمل على إنشاء المساجد وبناء المدارس وتشييد المرافق العامة، فكانت من مآثره بها إعادة بناء جامعها العتيق الذي شيد سنة ١٧٦١ م، فأمر بهدمه ثم أعاد بناءه من جديد بهندسة متقنة، بعدها عمل لبناء جامع معسكر الكبير المعروف باسم جامع محمد الكبير أوجامع العين البيضاء (١١٧٥ هجرية)، فأحدث به ستة عشر حوضاً كان يجلب إليها الماء عن طريق القنوات من ينابيع خارج المدينة، وتحول إلى مدرسة علم عرفت بالمدرسة المحمدية عندما ألحق به مدرسة ورتب لها المدرسين ورسم بها النظار وأفرد لها أوقافاً للإنفاق عليها وجعل بها مكتبة جمع لها نفائس المخطوطات من مختلف الأقاليم [٤٢]، وقد ذكر ذلك أحمد بن سحنون الراشدي في «الثغر الجماني» بقوله: "كان يشتري

الكتب بالثمن البالغ ويستكثر منها ويستنسخ ما لم تسمح نفس مالكه ببيعه وكثيراً ما كان يأمر بقراءتها بحضوره في مجلس حكمة" (٤٣).

كان محمد الكبير في مقر إقامته بمعسكر يبجل العلماء ويحثهم على الكتابة ويقربهم إليه ويستشيرهم في شؤونه، فنال ثناء العامة وإشادة العلماء، وكان محل مدح الشعراء في قصائدهم، ومنهم الشاعر المجيد أحمد بن علال القرومي الذي أشاد بمآثر الباي محمد الكبير في معسكر في قصيدة نقتطف منها هذه الأبيات (٤٤) :

أَلق العصا وفكّ رحال ركائبي
بالمسجد المنشا بأم العسكرِ
المحكم التشييد في شرفاتِهِ
فتراه ينشد كالرياض الممطرِ
عجباً له من مسجدٍ في الأرض قدْ
حاكى السماء تَطوّلاً في المعجزِ
تحويه مدرسةٌ غدتْ آثارها
تُحييه بالعلم الشريف الأشعري...

بفضل جهود الباي محمد الكبير غدت معسكر عاصمة إقليمية وحاضرة علم لا تقل شأناً عن مدن الجزائر وتلمسان وقسنطينة، وأصبحت مقصد العلماء ومعبر الحجاج في طريقهم إلى المشرق، فاستقر بها لبعض الوقت ولي العهد المغربي مولاي عبدالرحمن بن السلطان محمد بن عبدالله وكذلك مولاي يزيد بن السلطان عبدالرحمن وسيدي ابن خدة المغربي، وقصدها الشاعر الحاج أحمد بن علال القرومي والمؤرخ المغربي أبوالقاسم الزياني صاحب الترجمة الكبرى الذي استقر بمعسكر لبعض الوقت وهوفي طريقه إلى الشرق (حوالي ١٢٠٩ هجرية).

ومن أشهر كتاب الناحية الغربية الذين ازدانت بهم معسكر في تلك الفترة، نذكر على سبيل المثال (٤٥) :

- عبدالقادر بن عبدالله المشرفي (ت. ١١٩٢ هجرية١٧٧٨/م)، مؤلف "بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر".

- مسلم بن عبدالقادر حميدي (ت. ١٢٤٨ أو١٢٤٩ هجرية١٨٣٢/ أو١٨٣٣م)، صاحب "خاتمة أنيس السهران ودليل الحيران".

- محمد بن رقية الجديدي التلمساني (ت. بعد ١١٩٣ هجرية١٧٧٩/م)، واضع "الزهرة النادرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة".

- حسين بن أحمد خوجة بن الشريف (ت. بعد ١٢٢٠ هجرية١٨٠٥/م)، مصنف "در الأعيان في أخبار مدينة وهران".

- أحمد بن محمد بن سحنون الراشدي (ت. ١٢١١ هجرية١٧٩٦/م)، مؤلف "الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني"، وواضع "عقد المحاسن" و"شرح الحقيقة" و"ملخص كتاب الأغاني".

- أحمد بن محمد بن هطال التلمساني (ت. ١٢١٩ هجرية١٨٠٤/م)، صاحب "تقييد" رحلة محمد الكبير إلى شلالة والأغواط.

- محمد بن أحمد بن أبي راس الناصري (ت. حوالي ١٢١٩ هجرية١٨٢٢/م)، شيخ مؤرخي الجزائر في العهد العثماني وينسب إليه ما يناهز الخمسين تصنيفاً، ضاع أكثرها ولم يصلنا إلا القليل، نذكر منها: "عجائب الأسفار ولطائف الأخبار" و"فتح الإله ومنّته في التحدث بفضل ربي ونعمته" و"زهوة الشماريخ في علم التاريخ" و"درء الشقاوة في حروب درقاوة".

- إسماعيل بن عودة المزاري (ت. بعد ١٣٠٤ هجرية ١٨٩٧/ م)، الذي ينسب إليه "طلوع سعد السعود في أخبار وهران ومخزنها الأسود".

- محمد بن يوسف الزياني (ت. حوالي ١٢٧٧ هجرية ١٨٦١/ م)، مؤلف "دليل الحيران في أنيس السهران في أخبار مدينة وهران".

- عبدالرحمن الشقراني (ت. بعد ١٣٠١ هجرية ١٨٨٣/ م)، صاحب "القول الأوسط في أخبار بعض من حل بالمغرب الأوسط".

- أحمد ولد القاضي (ت. أواخر القرن التاسع عشر)، واضع تقاييد عن الدوائر والزمالة.

هذا وما دام الهدف من التعرض للحياة الثقافية بالجزائر في القرن التاسع عشر هو تحديد ملامح الثقافة في عصر الأمير عبدالقادر وبخاصة ما يتعلق منها ببيئته، فإنه يصبح من الضروري في مثل هذا الكتاب التطرق بشيء من التفصيل إلى الوسط الذي عاش فيه الأمير عبدالقادر وهو منطقة غريس التي تميزت آنذاك عن غيرها من المناطق الجزائرية بكونها موطن الفقهاء وذوي الصلاح، وهذا ما ساعد على انتشار الزوايا والمزارات بها حتى شاع عند العامة في تلك الجهة "أن كل دومة في غريس بولي صالح" (٤٦). وقد اشتهرت من زوايا غريس زاوية الشيخ محمد السليماني وزاوية الشيخ عبدالله بن عبدالرزاق وزاوية الشيخ محمد المشرفي وزاوية الشيخ عبدالقادر بن المختار وزاوية الشيخ الخضير الصنهاجي وزاوية الشيخ محمد بن الأعرج السليماني وزاوية القرط التي تخرج منها معظم علماء الحشم ومشايخهم وزاوية الشيخ محيي الدين بن مصطفى (والد الأمير عبدالقادر) وزاوية الشيخ عبدالرحمن المحمودي المعروف بسيدي دحو وزاوية الشيخ سحنون بن أحمد وزاوية الشيخ الهاشمي بن بوشنتوف الحسني وزاوية الشيخ أبي راس الناصري وزاوية كاشرو حيث ضريحا والد الأمير عبدالقادر الشيخ محيي الدين وجده سيدي قادة.

وما كان لتلك الزوايا أن تؤثر في الحياة الثقافية وتساهم في نشر العلم لولا جهود العديد من العائلات بناحية غريس التي ذكرها الشيخ الطيب بن المختار الغريسي في كتابه "القول الأعم في بيان أنساب قبائل الحشم" بقوله : "إن الأشراف والأعيان بغريس كان لهم اعتناء كبير بالدين وتحفيظ القرآن الكريم وتعليم العلوم المتصلة به من لغة وفقه وأدب وتصوف وفلك، فأسسوا لذلك الزوايا ووظفوا بها المدرسين وواظبوا على الإنفاق عليها". وكان من هذه العائلات التي توارثت العلم وعملت على المحافظة عليه عائلات الخروبي والمشارفة وابن بروكش وابن التهامي والمختار الحسني التي ينتسب إليها الأمير عبدالقادر، وقد ظهر في هذه العائلات المهتمة بالعلم والمتمسكة بتقاليد السلف الصالح العديد من العلماء في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وبخاصة عائلتا المشارفة والمختار الحسني، فذكر الأولى صاحب القول الأعم بقوله : "ولم تتعد الرياسة فيما علمناه دار الشيخ المشرفي وأولاده، فإنهم الذين كانوا معتبرين عند الملوك الأتراك وكانت لهم ولاية في خطة الشريعة (القضاء) أيام الأتراك وأيام ابن عمنا الأمير" (٤٧)، ونذكر منهم الشيخ عبدالقادر بن عبدالله المشرفي وابنه الشيخ الطاهر المشرفي متولي القضاء على عهد البايليك وحفيده محمد بن عبدالله مصطفى السقاط تولى الإمامة والقضاء على عهد البايليك الذي عاصر الأمير ووقع على وثيقة مبايعته ثم أسندت إليه خطة القضاء وأصبح عضواً في المجلس الشوري لدولة الأمير وأوكلت إليه مهمة سفارة إلى سلطان المغرب عبدالرحمن بن هشام.

على أن أشهر علماء المشارفة هوأبوحامد المشرفي الذي ترك الجزائر إثر استيلاء الفرنسيين على زمالة الأمير عبدالقادر واستقر بالمغرب حيث واظب على التدريس والتأليف، فترك العديد من الكتب منها : "ضرس الأخبار" تناول فيه الغزوالفرنسي ومقاومة الأمير، و"ذخيرة الأواخر والأوائل" في التاريخ العام حتى عصره مع اهتمام بأخبار العلويين بالمغرب الاقصى، وله أيضا تقاييد في

"شمال المصطفى" و"تاريخ الأشراف العلويين بالمغرب" و"ياقوتة النسب الوهاجة"(٤٨).

أما عائلة المختار الحسني فقد اشتهر منها: الطيب بن المختار ابن عم الأمير عبدالقادر صاحب كتاب "القول الأعم في بيان أنساب قبائل الحشم" الذي سبقت الإشارة إليه، ومصطفى بن التهامي ابن عم الأمير وصهره الذي ينسب إليه كتاب السيرة الذاتية للأمير الذي اعتمدناه في دراستنا وإن كان من المحتمل أنه كتبه بالاشتراك مع الأمير نفسه في فرنسا (١٨٤٩م)، ومن علماء عائلة المختار الحسني أيضاً الحسين بن علي بن أبي طالب ابن عم الأمير وصاحب تاريخ الأمير عبدالقادر الذي وصلتنا ترجمته الفرنسية بقلم ديلبيش في المجلة الإفريقية (١٨٧٦م) (٤٩)، ولا ننسى في هذا المقام الأمير عبدالقادر نفسه الذي غطت أعماله الحربية على عطائه العلمي، فقد كانت له مساهمة معتبرة في التأليف سوف نتناولها في الفصل الخاص به، يضاف إلى هؤلاء العلماء من عائلة المختار الحسني أحمد بن محيي الدين أصغر إخوة الأمير عبدالقادر الذي انتقل إلى دمشق وترك كتاب "نخبة ما تيسر به النواظر وأبهج ما يسطر في الدفاتر في بيان تولية الأمير عبدالقادر"، وكذلك محمد بن الأمير عبدالقادر (ت. ١٩١٣م) الذي قضى طفولته الباكرة بمقر أسرته بالقيطنة قبل أن يستقر مع أبيه بدمشق ويترك عدداً من المؤلفات منها: "تحفة الزائر في مآثر الأمير عبدالقادر" و"عقد الأجياد في الصافنات الجياد" و"نزهة الخاطر في قريض الأمير عبدالقادر" وغيرها (٥٠).

هذا ولا ننسى من تولى القضاء من عائلة الأمير عبدالقادر وقرابته، فقد كان لهم نشاط ملحوظ في الحياة الاجتماعية والثقافية في منطقة معسكر وخارجها حتى نهاية القرن التاسع عشر، نذكر منهم على سبيل المثال: القاضي محمد الشرقي الذي أظهر منافسة للأمير وتولى القضاء والفتوى بمعسكر عندما أصبحت تحت حكم الفرنسيين، والقاضي الطيب بن المختار بن البشير (ت. ١٣٠٧ هجرية) الذي نشأ بمعسكر وتعلم على شيوخها وفي

مقدمتهم مصطفى بن التهامي صهر الأمير وخليفته فيما بعد على معسكر، وابن عبدالله السقاط المشرفي الذي هاجر إلى الشام ثم عاد إلى الجزائر وتولى القضاء بها، والقاضي أحمد المجاهد بن محمد بن عبدالقادر بوطالب (ت. ١٨٩٠م) الذي نشأ بوادي الحمام قرب معسكر ومال إلى التصوف ثم اشتغل قاضياً بسطيف تحت الإدارة الفرنسية [٥١].

بهذه النظرة الإجمالية إلى واقع الثقافة في الجزائر أثناء القرن التاسع عشر يتضح لنا أن الجزائر في مجملها كانت من حيث مؤسسات التعليم وبرامج الدراسة ونوعية الإنتاج في مختلف الفنون والمعارف تماثل ما كانت عليه الأقطار العربية الأخرى في تلك الفترة، وإن سمحت الظروف لبعض الجهات، وبخاصة مدن الجزائر وقسنطينة وتلمسان ومعسكر ومازونة، أن تتميز بنشاطها العلمي وإنتاجها المعرفي الذي ساهم به الأدباء والفقهاء وشيوخ الزوايا وكانت تغلب عليه المسائل الدينية والمواضيع اللغوية والتاريخية، وهذا ما أبقى البنية الثقافية محافظة على طابعها التقليدي وسمح لها بتقديم الخدمات الضرورية في مجال العبادة والتعليم والقضاء، قبل أن تتعرض هذه البنية الثقافية للتدمير بفعل السياسة الاستعمارية الهادفة إلى تحطيم المقومات العربية الإسلامية للجزائريين، مما سوف يغير مجريات التاريخ الجزائري أواخر القرن التاسع عشر ويؤثر بصورة سلبية في مستقبل الشعب الجزائري وبخاصة فيما يتصل بقيمه الحضارية وبذاكرته التاريخية وإسهامه المعرفي.

****

هوامش الفصل الثالث

١ - للتعرف إلى أوضاع الجزائر على عهد الداي : محمد عثمان باشا، راجع :

- *الحاج أحمد الشريف الزهار، مذكرات، تحقيق ونشر أحمد توفيق المدني، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٤، ص ص. ١٩-٥٣ .*
- *ناصر الدين سعيدوني، محمد عثمان باشا، ضمن معجم مشاهير المغاربة، الجزائر، جامعة الجزائر، ١٩٩٥، ص ص. ٧١-٧٥ .*

- H. D. De Grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), Alger, E. Leroux, 1887, PP. 324 - 343.

2 - Colonel Boutin, Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger, pub par Gabriel Esquer, Paris, Champion, 1927. P. 72.

- P. Chalmin, Le Colonel Boutin : une mission en Algérie en 1808, in Revue historique de l'Armée, T. 1. 1953 PP. 7 - 24.

3 - J. Deny, Les registres de soldes des Janissaires, in Revue africaine, T. 61,1920, P. 36.

4 - M. Colombe, Contribution à l'étude du recrutement de l'Odjaq d'Alger, in Revue africaine, T. 87, 1943 P. 180.

٥ - أبوالقاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. ١، القسم ١، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٩٢، ص ص. ١٩-٢٠ و٨٨.

٦ - للتعرف أكثر إلى أوضاع جماعة الكراغلة، راجع :

- *ناصر الدين سعيدوني، موقف الأمير عبدالقادر من بقايا السلطة التركية بالجزائر، ضمن كتاب ورقات جزائرية، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٠، ص ص. ٣٤٢-٣٤٤ .*

- P. Boyer, Le problème Kouloughli dans la Régence d'Alger, in Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n° spécial, 1970, .pp. 74-94.

٧ - ناصر الدين سعيدوني، العلاقة بين الأمير عبدالقادر والحاج أحمد باي وانعكاساتها على المقاومة في أوائل الاحتلال، ضمن كتاب الجزائر منطلقات وآفاق، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٠، ص ص. ٩٨-١١٩.

- *ناصر الدين سعيدوني، مقاومة الحاج أحمد باي بالأوراس، ضمن كتاب الجزائر منطلقات وآفاق، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٠، ص ص. ٤٦-٦٨.*

8 - H. D. De Grammont, op. cit., PP. 380 - 382.

- *P. Boyer, Des Pachas triennaux à la révolution d'Ali Khodja Dey (1517-1817), in Revue historique, no 495, 1970, pp. 120-124.*

٩ - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (١٧٩٢-١٨٣٠)، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٥، ص. ٤١.

10 - M. Eisenbeth, Les Juifs des origines jusqu'à nos jours, in Encyclopédie, pp. 154-158

١١ - ناصر الدين سعيدوني، دور قبائل المخزن في تدعيم سلطة البايليك بالجزائر، ضمن كتاب ورقات جزائرية، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٠، ص ص. ٢٥٨-٢٧٢.

12 - Venture de Paradis, Alger au 18è siècle, par Fagnan, in Revue africaine, T. 39/1895, p. 80

١٣ - ناصر الدين سعيدوني، مؤسسة الزوايا في الجزائر العثمانية (نموذج بلاد القبائل)، بحث قدم في المؤتمر العالمي للتعليم والتربية في العالم العثماني، إستانبول ١٢-١٥ من أفريل ١٩٩٩، ص ص. ١٠ و١٧-١٨ (عمل غير منشور).

14 - Archives nationales d'Outre-mer à Aix-en-Provence, F80/1674, Administration des biens arabes, Blida, 1842, p. 16.

١٥ - للتعرف إلى الطرق الدينية في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، راجع :

- *أبوالقاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨.*

- *ناصر الدين سعيدوني، مؤسسة الزوايا ...، المصدر نفسه.*

-.M. Simian, Les confréries islamiques en Algérie, Alger, 1910.

- De Neveu, Ordres religieux chez les Musulmans d'Algérie, 3è éd, Alger, Jourdan, 1913.

- CH. Brosselard, Les Khouan, Paris, imp. de A. Bourget, 1859.

- L. Rinn, Marabouts et Khouans, Alger, Jourdan, 1884.

- N. Saïdouni, La vie rurale dans l'Agérois de 1791 à 1830, Thèse, Aix-en-Provence, 1988, T. I, pp., Travail dactylographié.

16 - M. Emerit, L'Algérie à l'époque d'Abdelkader, Collection de documents inédits, Paris, Larose, 1951, pp. 201 - 202.

17 - De Neveu, op. cit, p. 18.

١٨ - للتعرف إلى حركات عصيان القبائل وانتفاضات الفلاحين وأتباع الطرق الدينية ضد الحكم المركزي بالجزائر أواخر العهد العثماني، راجع :

- *مسلم بن عبدالقادر الوهراني، خاتمة أنيس الغريب والمسافر، تحقيق رابح بونار، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٤، ص ص. ٧٣-١٠٧ .*
- *الحاج أحمد الشريف الزهار، المصدر نفسه، ج. ٤، ص ص. ٨٤-٨٧.*

- M. Emerit, L'Algérie à l'époque, op. cit, pp. 201-202.

- N. Lacroix, Les Derkaoua d'hier à aujourd'hui, Alger, V. Heintz, .1902.

- P. Boyer, La politique religieuse, in Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, no 1, 1966, pp. 41-46.

١٩ - ناصر الدين سعيدوني، الداي حسين باشا، ضمن معجم مشاهير المغاربة، المصدر نفسه، ص ص. ١٥٦-١٦٢.

20 - Ed. Lapène, Aperçu, pp. 205-206.

٢١ - للتعرف إلى نشاط البحرية الجزائرية وانعكاسه على علاقات الجزائر العثمانية مع الدول الأوروبية، راجع:

- *وليم سبينسر، الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة عبدالقادر زبادية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨٠ .*
- *ناصر الدين سعيدوني، البحرية الجزائرية، ظروف نشأتها وعوامل تطورها وأسباب ضعفها، ضمن كتاب «ورقات جزائرية»، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٠، ص ص ١٨٧ – ٢١٣ .*
- *جون وولف، الجزائر وأوربا، ترجمة أبو القاسم سعد الله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨٦ .*

- A, Devoulx, les registres des prises maritimes in Revue africaine 1871 - 1872.

- Sir G, Fischer, Barbary, Legend, War, Trade and Piracy in North Africa (1415 - 1830), Oxford, 1957.

٢٢ – للتعرف إلى أحداث هجوم اللورد إكسموث على الجزائر في صيف عام ١٨١٦، راجع :

- *عبدالجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (١٨١٦–١٨٧١)، تونس، الدار التونسية للنشر، ص ص. ٢٤٣–٢٦٠ .*
- *زكية زهرة، التنافس الفرنسي الإنكليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه (١٧٩٢–١٨٣٠م)، رسالة ماجستير، الجزائر، ١٩٩٧، ص ص. ١٢٣–١٤٨، عمل غير مطبوع.*

- Laugier de Tassy, Histoire du Royaume d'Alger et du bombardement de cette ville en 1816, 2 è éd, Paris, Piltar, 1860, p. 356.

- Chabeau-Arnaud, Attaque des batteries algériennes par Lord Exmouth en 1816, in Revue africaine, T. 19, 1875, pp. 194-202.

23 - Colonel Boutin, op. cit.

٢٤ – ناصر الدين سعيدوني، الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية، ضمن كتاب ورقات جزائرية، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٠، ص ص. ٣٧١–٣٨٣.

٢٥ – للتعرف إلى ملابسات موقف محمد علي من مشروع غزوالجزائر من طرف فرنسا، راجع :

- زكية زهرة، *المصدر نفسه*، ص ص. ٢٠٠-٢١٧ .

- G. Douin, Mohamed Ally et l'expédition d'Alger (1829-1830), La Caire, 1930.

- Auriant, Charles X, Mehmet Ali et la conquête d'Alger, in Mercure de France, 1930, pp. 577-578.

26 - X Yacono, La Régence d'Alger en 1830 d'après l'enquête des Commissions de *1833-1834, in Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n° 1-2, 1966, pp. 229-244 et 227-247.*

٢٧ - أبوالقاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط. ٣، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٢، الفصلان ٦ و٧

٢٨ - أبوالقاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، المصدر نفسه، ٣٦-٣٧.

٢٩ - ناصر الدين سعيدوني، الاستعمار الفرنسي : الممارسة والحصيلة، ضمن كتاب الجزائر منطلقات وآفاق، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٠، ص . ٢٣.

30 - J. Serres, La politique turque en Afrique du Nord sous la monarchie de Juillet, Paris, P. Geuthner, 1925, p. 44.

٣١ - ابن عودة المزاري (الآغا)، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا، تحقيق ودراسة يحيى بوعزيز، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠، ج. ٢.

٣٢ - للتعرف أكثر إلى قضية تنصيب حكام تونسيين على وهران وقسنطينة، راجع:

- *عبدالجليل التميمي، مغامرة الحماية التونسية على وهران سنة ١٨٣١ ، المجلة التاريخية المغربية، عدد ٥، ١٩٧٦ ، ص ص. ٥-١٩ .*

- V. Demontès, Un essai de protectorat tunisien à Oran, in Revue d'histoire des colonies françaises, T. 15, 1923, pp. 251-288.

- V. Demontès, La mission du Commandant Hudder à Tunis, in Bulletin de Géographie historique et descriptive, n° 1, 1905, pp. 311-330.

- *Ed. Rourd de Card, Le début de la conquête de l'Algérie, Les arrangements conclus par le Général Clauzel avec le Bey de Tunis (1830-1831), Paris, Pedone, 1927.*

٣٣ - ابن عودة المزاري (الآغا)، المصدر نفسه، ج. ٢، ص. ٨٨.

٣٤ - للتعرف أكثر إلى ملابسات تدخل سلطان المغرب في الجزائر، راجع :

- *أبوالعباس أحمد الناصري السلاوي، الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى، الدار البيضاء، دار الكتاب،* ١٩٥٦، ج. ٩، ص ص. ٢٦-٣٢.

- *عبدالرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، بيروت، دار الثقافة،* ١٩٨٠، ج. ٤، ص. ٢٨.

- زكية زهرة، *المصدر نفسه،* ص. ٢٥٠.

٣٥ - للتعرف إلى انتشار الزوايا بالبلاد الجزائرية حسب الأقاليم، راجع :

- *X. Copolani, O. Dupont, Les confréries religieuses musulmanes, Alger, A. Jourdan, 1909.*

- *E. Dermenghem, L'Algérie religieuse, in Initiation à l'Algérie, Paris, Maisonneuve, 1957.*

- *M. Emerit, L'Algérie à l'époque,... op. cit.*

٣٦ - ناصر الدين سعيدوني، مؤسسة الزوايا...، المصدر نفسه.

٣٧ - محمد بن زاكور الفاسي، نشر أزاهير البستان فيمن أجازني بالجزائر وتطوان، الجزائر، ١٩٠٢.

٣٨ - أبوالقاسم سعد الله، مختارات مجهولة من الشعر العربي لابن عمارة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢، ص. ١٦.

٣٩ - محمد أبوراس الناصري، فتح الإله ومنّته في التحدث بفضل ربي ونعمته، تحقيق محمد بن عبدالكريم، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٩٠، ص ص. ٢٠، ٢٤ و١٢٠.

٤٠ - للتعرف إلى هذه الشخصيات العلمية، راجع :

- *أبوالقاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، المصدر نفسه.*
- *ناصر الدين سعيدوني، من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي، تراجم مؤرخين وجغرافيين ورحالة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٩.*

٤١ – أبوالقاسم سعدالله، القاضي الأديب الشاذلي القسنطيني، دراسة ونصوص، ط. ٢، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٥.

٤٢ – عن مآثر محمد الكبير باي معسكر العمرانية ومساهمته في تشجيع الثقافة ورعايتها، راجع : أحمد بن سحنون الراشدي، المصدر نفسه.

٤٣ – أحمد بن سحنون الراشدي، المصدر نفسه، ص. ١٤٧.

٤٤ – المصدر السابق، ص. ١٣٠–١٣١.

٤٥ – للتعرف إلى حياة هؤلاء الكتاب والمؤرخين، راجع :

- *أبوالقاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، المصدر نفسه، ج. ٧، ص ص. ٣٢٤–٣٨٥.*
- *ناصر الدين سعيدوني، من التراث التاريخي...، المصدر نفسه.*

٤٦ – يحيى بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٥، ج. ٢، ص. ٢٢٩.

٤٧ – المصدر السابق، ج. ٢، ص. ٢٣١.

٤٨ – للتعرف إلى أسر غريس التي اشتهرت بالصلاح والعلم وما ظهر بها من فقهاء وأدباء، راجع :

- *أبوالقاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، المصدر نفسه، ج. ٧، ص. ٣١٤، ٣٦١–٣٦٣، ٤٠٣–٤٠٧، ٤٤٠.*
- محمد بن الأمير *عبدالقادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبدالقادر، جزآن في مجلد ١، ط. ٢، شرح وتعليق ممدوح حقي، دمشق، دار اليقظة العربية، ١٩٦٤.*

- *مصطفى بن التهامي، سيرة الأمير عبدالقادر وجهاده، تحقيق يحيى بوعزيز، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٥ (نشرت بعنوان "مذكرات الأمير عبدالقادر"، من طرف محمد الصغير بناني ومحفوظ سماتي ومحمد الصالح الجون، الجزائر، دار الأمة، ط. ٣، ١٩٩٨). سوف نشير إليه في الهوامش اللاحقة بعنوان "السيرة الذاتية للأمير عبدالقادر" اعتماداً على تحقيق يحيى بوعزيز).*

49 - A. Delpech, Histoire d'El Hadj A'bd-el-Kader par son cousin El Hossin ben A'li ben Abi T'aleb, Traduction partielle in Revue africaine T. 20/1876, pp. 417-455.

٥٠ – أبوالقاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، المصدر نفسه، ج. ٧، ص ٣١٥..

- *ناصر الدين سعيدوني، من التراث التاريخي...، المصدر نفسه.*

٥١ – أبوالقاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، المصدر نفسه.

✱✱✱✱

الفصـل الرابع

بطل في ذمة التاريخ
الأميـر عبـد القــادر الجزائـــري:

الأمير عبد القادر الجزائري:
مراحــل حياتــه و ملامــح شخصيتــه

لا يمكن تحديد ملامح صورة الأمير عبدالقادر في ذاكرة التاريخ دون الإشارة إلى مراحل حياته وذكر مميزات شخصيته وعرض نظرة الآخرين إليه ورأي الأجيال اللاحقة فيه .

١ - مراحل حياة الأمير عبدالقادر:

عاش الأمير عبدالقادر ثلاث مراحل متميزة بخصوصيتها وأحداثها ودلالاتها ، الأولى قضاها في طلب العلم وتعرف فيها إلى أوضاع البلاد العربية عن طريق الحج ، والثانية عاشها في الجهاد ومقاومة العدو ، أما الثالثة فقد قضاها في ديار الغربة أسيراً في فرنساً ومجاهداً محتسباً في بورصة ودمشق .

أ. المرحلة الأولى (١٢٢٢-١٢٤٩ هجرية/١٨٠٧-١٨٣٢م):

ولد الأمير عبدالقادر في ١٥ من رجب سنة ١٢٢٢ هجرية/ سبتمبر ١٨٠٧ ، وكان رابع إخوته[١] ، بمقر أسرته بالقيطنة الواقعة على سفح جبل إستانبول على الجانب الأيسر لوادي الحمام وعلى بعد حوالي عشرين كيلومتراً عن مدينة معسكر ، وتربى في رعاية والده مقدم الطريقة القادرية وشيخ زاوية القيطنة . وتلقى تعليمه الأولي في كتاب الزاوية عن أبيه وبعض شيوخ الزاوية ، فأجاد حفظ القرآن واستوعب مبادئ العلوم الدينية واللغوية ، بعدها ارتحل وهو مراهق لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره إلى آرزيو ليدرس على قاضيها الشيخ أحمد بن الطاهر ، قبل أن يتحول إلى مدينة وهران

وينتسب إلى مدرسة أحمد بن خوجة المخصصة لأبناء الأعيان، حيث قضى فيها ما يقرب من سنة انكب فيها على توسيع معارفه اللغوية ومعلوماته الفقهية وصقل ملكاته الأدبية والشعرية.

وبعد عودته إلى مسقط رأسه (١٨٢٣م) سارع والده إلى تزويجه «لا لا خيرة» ابنة عمه سيدي علي بن أبي طالب. بعد ذلك عزم على مرافقة أبيه لأداء فريضة الحج وزيارة مقام شيخ الطريقة القادرية سيدي عبدالقادر الكيلاني ببغداد، فتوجه صحبة أبيه وجمع من عشيرته نحو الحج، لكنهم لم يغادروا ناحية وهران حتى تعرض لهم أعوان باي وهران حسن بن موسى وحولوا اتجاههم إلى مدينة وهران، حيث وضع الشيخ محيي الدين وابنه عبدالقادر رهن الحجز في انتظار ما يأمر به الباي في شأنهما، على أن سمعة والد الأمير عبدالقادر الشيخ محيي الدين الطيبة دفعت بعض رجال المخزن إلى التدخل لدى الباي في شأن إطلاق سراحهما، وكان ممن توسط لهما من قادة المخزن مصطفى بن إسماعيل والمرصالي، وإن ذهبت بعض الروايات المتواترة إلى حد القول بأن أفراداً من أسرة الباي ومنهم زوجته كان لهم دور في إطلاق سراح الشيخ محيي الدين وابنه عبدالقادر [٢].

وبعد هذه الحادثة التي سوف تؤثر في موقف الأمير عبدالقادر فيما بعد من الحكام العثمانيين وتدفعه إلى التخوف والحذر من موظفي وأعوان البايليك، غادر الشيخ محيي الدين وابنه عبدالقادر مع بعض أفراد أسرته القيطنة لأداء فريضة الحج في شعبان ١٢٣٠ هجرية/ مارس ١٨٢٥ م، فانتقلوا عبر طريق التل الواصلة بين الجزائر وتونس، فالتحقوا بوادي الشلف ومنه إلى برج حمزة فمدينة قسنطينة ثم محطة الكاف ومنها إلى مدينة تونس التي أعجب بها الشاب عبدالقادر وتعرف فيها إلى الفقيه الشيخ أحمد المازري ووكيل المغاربة الحاج الحرشي، ومنها ركب البحر مع ابنه ومن كان يرافقه إلى الإسكندرية، فزاروا معالمها ووقفوا عند مقام أبي العباس المرسي وابن عطاء الله وأبي الحسين البصيري،

ثم انتقلوا إلى القاهرة وحظوا بضيافة الولي الفقيه محمد سعيد القاندي، وقد وقف الشاب عبدالقادر على معالم القاهرة فزار القرافة وتردد إلى مساجد الحسين والإمام الشافعي والجامع الأزهر، وتعرف إلى بعض علمائها أمثال الشيخ علي الميلي والشيخ فراج والشيخ ابن الأمير، ولعله أعجب بتلك الإصلاحات التي أدخلها محمد علي على القاهرة، بعدها تحول مع مرافقيه إلى السويس فركبوا البحر نحو جدة وأدوا فريضة الحج، ثم صاحب الشيخ محيي الدين وابنه عبدالقادر ركب الحجيج إلى المدينة المنورة، ومنها سارا إلى بغداد عن طريق دمشق "لتعذر الذهاب إليها مباشرة، عن طريق الدروف كما وصفه في سيرته بقوله: "يكثر به اللصوص المنتهبين فلا تجتازه السيارة مع قبائلها من البر، لكونهم لا ينالهم حكم السلطان ولا خوف الله [٣].

توجه الشيخ محيي الدين وابنه عبدالقادر من دمشق إلى بغداد لكون الطريق آنذاك آمناً تعبره القوافل ويتنقل عبره المسافرون، واستقر المقام بهما في بغداد مدة شهرين زارا أثناءها مقام صاحب الطريقة القادرية وشيخ الصلحاء وقطب الأولياء سيدي عبدالقادر الكيلاني (ت. ١١٦٦م)، وتعرفا إلى وكيل الضريح نقيب الأشراف الشيخ محمود القادري شيخ السجادة القادرية، ثم غادرا بغداد نحو دمشق من جديد، ومنها إلى المدينة المنورة حيث أديا مناسك الحج والعمرة للمرة الثانية، ومنها سافرا مع الركب الحجازي نحو العقبة فمحطة النخيل بسيناء ثم القاهرة حيث صادف وصولهما إليها إقامة الاحتفالات بالمولد النبوي الشريف، ومنها ذهبا إلى برقة، فاجتازا العقبة وزارا قبر والد الشيخ محيي الدين بعين غزالة قرب درنة، ثم اجتازا الجبل الأخضر بإقليم برقة ومرا على بني غازي ومنها واصلا طريقهما غرباً فتوقفا بمصراتة حيث وقفا على مقام أحمد زروق البرنسي، ومنها إلى تاجورة فطرابلس الغرب ثم قابس والقيروان والكاف، ومنها إلى موطنهما القيطنة حيث ألقيا عصا الترحال في أوائل عام ١٢٤٣ هجرية١٨٢٨/ م [٤].

ب - المرحلة الثانية (١٢٤٩-١٢٦٥ هجرية١٨٣٢/-١٨٤٧م):

تعتبر أهم مرحلة في حياة الأمير عبدالقادر لما حفلت به من تطورات خطيرة وأحداث جسام سواء فيما يتصل بمواجهته للفرنسيين، أوفيما يتعلق بمحاولته لبناء دولة حديثة. فقد ابتدأت هذه المرحلة بالتحاق الشاب عبدالقادر بالمتطوعين للجهاد صحبة أبيه الشيخ محيي الدين، فاشتهر أمره وعرف بشجاعته وحسن تدبيره وحنكته وصبره وجلده في أول اشتباك مع القوات الفرنسية عند أسوار مدينة وهران، وهذا ما أهله ليتولى قيادة الجهاد بعدما اعتذر أبوه الشيخ عن عدم الاضطلاع بهذه المهمة، فبويع عبدالقادر على الجهاد عند شجرة الدردارة بسهل غريس في رجب ١٢٤٨ هجرية٢٧/ من نوفمبر ١٨٣٢ م، وحصلت له البيعة العامة بمعسكر (١٧ من رمضان ١٢٤٨ هجرية٤/ من فيفري ١٨٣٣م) كما سوف نتطرق إلى ذلك في الفصل الخامس. واستقدم المتطوعين وألف السرايا وجمع القبائل على الجهاد لنصرة العقيدة وتحرير الوطن، فحقق نجاحات أرغمت قائد الجيش الفرنسي بوهران دي ميشال (Desmichels) على عقد معاهدة معه (٢٦ من فيفري ١٨٣٤م) سنتعرض لها في إطار مشروع الأمير عبدالقادر في الفصل الخامس.

وبعد تولي تريزال قيادة الجيش الفرنسي بوهران تجددت المعارك، فألحق الأمير عبدالقادر بالجيش الفرنسي الهزيمة في معركة المقطع (١٨ من جوان ١٨٣٥م)، التي حشد فيها الجنرال تريزال قوة قوامها ٥,٠٠٠ رجل من المشاة والفرسان المعززين بالمدفعية، في مواجهة جيش الأمير الذي لم يكن يتجاوز ٣,٠٠٠ رجل، ولكن العزيمة والتصميم والرغبة في الاستشهاد سمحت للأمير عبدالقادر وجيشه بسحق طلائع القوات الفرنسية وتبديد صفوفها الخلفية، مما أرغم فلولها على التراجع إلى وهران (٥). وحتى يتجاوز الفرنسيون هذه النكسة الخطيرة تحولوا بسرعة إلى انتهاج سياسة المواجهة وتجريد حملات مستخدمين المدفعية في هجومهم على مدن الأمير عبدالقادر الرئيسة، وهذا ما مكنهم من الاستيلاء على معسكر ثم احتلال تلمسان، لكن ذلك كان الدافع

للأمير إلى مواصلة ضغطه على القوات الفرنسية وتكبيدها خسائر في الرجال والعتاد، حتى اضطر الجنرال بيجوإلى أن يعترف بسيادة الأمير عبدالقادر على الناحية الغربية والوسطى من الجزائر في إطار سياسة الاحتلال المحدود التي كرستها معاهدة التافنة (٣٠ من ماي ١٨٣٧م)، الأمر الذي سمح للأمير بالتفرغ لتنظيم دولته وبناء مؤسساتها وإخضاع المناوئين له والرافضين لسلطته وفي مقدمتهم كراغلة وادي الزيتون وزعيم الطريقة التجانية بعين ماضي.

على أن عدم احترام روح معاهدة التافنة من طرف الفرنسيين بتفسيرهم بنودها حسب مصلحتهم، عندما خولوا أنفسهم حق العبور عبر المناطق التابعة للأمير عبدالقادر شرق وادي قدارة وعبر أقاليم حمزة والبيبان، وتبعاً لهذا الموقف اضطر الأمير إلى إعلان الجهاد ضد الفرنسيين. وكان الأمير عبدالقادر قد عقد اجتماعاً طارئاً بمعسكر أبي خرشفة بنواحي مليانة دعا إليه جميع قواد دولته وولاة مملكته وجمعاً من العلماء والفقهاء وأهل الرأي في أوائل شهر جوان ١٨٣٩م، للتداول في الوضع، وفي موقف الفرنسيين من شروط معاهدة التافنة، فاتفقت الكلمة على الوقوف في وجه تجاوزات العدو، وسجل رأي الجمع بهذه العبارة: "إن الموت أهون من العار ومن هدم أساس شرفنا... والآن وقد تجاوزوا (الفرنسيون) حدوداً ارتضوها وجرى الصلح عليها فلا بد وأن يكونوا قد قصدوا باعتدائهم هذا أن يستولوا على بلادنا ويستعبدونا، ودون ذلك بذل أموالنا وأرواحنا" (٦). فبادر الأمير عبدالقادر من مقر إقامته بالمدية بمراسلة الماريشال فالي (Maréchal Valée) في ١٨ من نوفمبر ١٨٣٩ م محملاً الفرنسيين مسؤولية خرق المعاهدة وتسببهم في إشعال الحرب بقوله: "بينما كنا معكم في حال سلم ومعاهدة، فلم نشعر إلا وقد فعلتم ما ينافي ذلك وتجاوزتم الحدود المعلومة بين بلادنا وبلادكم بغير إذني ولا تقدم مخابرة في ذلك ولا علم... والحال إن فعلكم هذا هونفسه ناقض للمعاهدة مبطل لها، وبناء عليه أعلن لكم أنني عزمت

على استئناف الحرب وبالله المستعان، فارفعوا وكلاءكم من بلادي وأنذروا قومكم المقيمين فيها والمسؤولية عليكم وحدكم" [٧]. فتعرضت المراكز الفرنسية إلى هجمات عنيفة مباغتة شنها الأمير عبدالقادر وخلفاؤه بنواحي وهران والجزائر، وقد أبلى في ذلك الخليفة ابن سالم بلاء حسناً في اجتياحه للتجمعات والمراكز الفرنسية بسهل متيجة، فبادر الفرنسيون إلى تجريد قواتهم المتفوقة عدة وعدداً لمهاجمة مراكز ومدن الأمير عبدالقادر والاستيلاء عليها.

هذا ونظراً لأن أهم الأحداث الحربية لهذه الفترة مسجلة في الجدول الزمني الملحق بهذا الكتاب، فإنه يجدر بنا، من أجل إعطاء صورة متكاملة للقارئ عن جهاد الأمير عبدالقادر، أن نعود إلى شعره للتعرف من خلاله إلى المعارك التي خاضها والتي أحيا فيها البطولة العربية، عندما قلد فيها اندفاع عنترة بن شداد وصولة وشدة المتنبي. ففي معركة خنق النطاح (أواخر ذي الحجة ١٢٤٧ هجرية٢٩/ من ماي ١٨٣٢م) سجل الأمير عبدالقادر موقفه في قصيدة ملحمية رائعة نقتطف منها هذه الأبيات [٨]:

ألم ترَ في خنْق النّطاح نطاحنا
غداةَ التقينا، كم شجاعٍ لهم هوى
وأشقرَ [٩] تحتي، كلّمتْه رماحهمْ
ثمانٍ، ولم يشك الجوى، بل وما التوى
شددتُ عليه، شدّةً هاشميةً
وقد وردوا ورد المنايا، على الغوى

كما أكد صورة البطولة العربية في قصيدة خلد بها معركة برج رأس العين قرب وهران (٢ من ذي الحجة ١٨٤٧ هجرية٤/ من ماي ١٨٣٤م)، نقتبس منها هذه الأبيات [١٠]:

نزلتُ ببرج العين، نزلة ضيغمٍ
فزادوا بها حزناً، وعمَّهم الجوى

وذا دأبــنــا فــيـه حــيــاة لــديــنــنــا
وروح جــهــادٍ بــعــدمــا غــصــنه ذوى
جــزى الــله عــنّــا كلّ شــهمٍ غــدتْ بِهِ
غــريسٌ لــهــا فــضلٌ أتــانــا ومــا انــزوى

هذا وقد كانت معركة المقطع التي حقق فيها الأمير عبدالقادر انتصاراً مدوياً على القائد الفرنسي تريزال (٢٣ من ربيع الأول ١٢٥١ هجرية٢٨/ من جوان ١٨٣٥م)، موضوعاً لشعر بطولي أعاد إلى الذاكرة أمجاد العرب ومفاخر المسلمين، ساهم فيه العديد من الشعراء الذين أشادوا بالأمير عبدالقادر وافتخروا ببطولاته، ومنهم عمه وصهره الشيخ علي بن أبي طالب الذي نقتطف من قصيدته هذه الأبيات [١١]:

هـنـيـئـاً لك الـبـشـرى نُـصـرت عـلـى الـعـدا
ودمَّـرتَ جـيـش الـكـفـر بـالـقـتـل والـخـسفِ

...

بــجــيش عــظـيـم قـد تـفـرَّد في الـوغى
له ســطــوة عــزَّتْ وجــلَّتْ عن الــوصفِ

...

ولمــا تــولَّتْ خــيــلــنــا ورجــالــنــا
مــددنــا لــهم أيــدي الــنــزال إلى الــسيفِ
بــكلّ جــواد يــســبق الــبــرق عــدوُهُ
وآخــر يـطـوي الأرض كـالـريح والـطـرفِ
نــهــار بــدا كــالــلــيل أظــلم حــالــكــاً
أصــبـنــا لــهم ألـفي قـتـيل مع الـنـصفِ

...

أمــيــرٌ شــريف في الــبــرّيــة مُــفْــرَدٌ
وفــرعٌ لمحــيي الـدين أغـنى عنِ الــوصفِ

صــــرفــــنـــــا به غمَّ الــــزمــــان وكــــربهِ

وغــبــنــا عن الـدهــر المـروّع بــالــصــرفِ

يُـــــحـــــيّــــيك دهـــــر أنتَ ظــــرف ودادهِ

ومـــــا كلّ خِلٍّ طـــرفه لكَ كـــــالـــــطـــرفِ

ألا لا أرانــــــا الــــــلـه فــــــيكَ إســــــاءةً

فَــدُمْ لــعــروس المـلك زاهــيــة الـعــطفِ

كما كان استرجاع الأمير عبدالقادر لمدينة تلمسان (٩ في صفر ١٢٥٤ هجرية/ ماي ١٨٣٨م)، تنفيذاً لبنود معاهدة التافنة، مناسبة أشعرت الأمير عبدالقادر بالاعتزاز والفخر، فنظم قصيدة يتغزل فيها بمحاسن مدينة تلمسان بدأها، بهذه الأبيات[١٢]:

إلى الـصــون مَـدَّتْ تـلــمــســان يــداهــا

ولـــبَّتْ فـــهـــذا حـــسن صـــوت نـــداهـــا

وقــد رفـــعتْ عـــنــــهـــا الإزار فـــلـج بهِ

وبَــــــرِّدْ فــــــؤاداً من زلال نــــــداهـــــا

وذا روض خَـــدّيــــهـــا تَــفــتَّق نَـــوْرُهُ

فلا تــرضَ من زاهي الــريــاض عَــداهـــا

ويــا طــالمــا عــانتْ نـقــاب جـمــالــهـا

عـــــداة وهـم بــــين الأنـــــام عِــــداهــــا

وكم رائمٍ رام الجـــــمــــال الــــذي تــــرى

فــأرداه مــنـــهــا: لحــظــهــا ومُــنــاهــا

على أن مشاغل الحرب ومتطلبات بناء الدولة صرفت الأمير عبدالقادر عن إتمام هذه القصيدة، فطلب من كاتبه قدور بن محمد بن رويلة أن يضيف إليها ما يشاء، فأتمها بأبيات عبر فيها عن الآمال المتوقعة من هذا الفتح بقوله [١٣]:

ونــادتْ: أعــبــدَالــقــادر المــنــقــذ، الــذي

أغـــثتَ أنــاســاً من بــحـــور هـــواهـــا

لأنكَ أعطيتَ المفاتيح عنوةً

فزدني، أيا عزَّ الجزائر جاهـا

ووهران، والمرساة، كلاً بما حوتْ

غدتْ حائزاتٍ من حِماكَ مُناهـا

وأثناء ذلك توافد على الأمير عبدالقادر بتلمسان الكتاب والشعراء مهنئين، كما بعث برسائل بعض من لم يتمكن من شد الرحال إليه ومنهم الوزير المغربي محمد بن إدريس العمراوي الذي نقتطف من قصيدته التي أرسلها إلى الأمير هذه الأبيات (١٤):

بُشرى بفتحٍ كسا الإسلام إحسانا

وصار منه لعين الدين إنسانا

...

للّه فتحٌ غدا للذكر فاتحةً

وصار كالخطّ فوق الكتب عنوانا

...

قد شادَ أركانَ دين الله فاتحُهُ

وهَدَّ مِنْ جنباتِ الكفرِ أركانا

وكيف لا وبه ازداد العلا وسَما

وطهَّر الله بمولانا تِلِمْسانا

وقد غدتْ ملّةُ الإسلام عاليةً

ونكّستْ بعمر الإشراك صلبانا

...

لازال يستخلص الأقطار مُنتصراً

ثغراً فثغراً وأوطاناً فأوطانا

ومع تجدد الحرب مع الفرنسيين وتحول الأمير عبدالقادر من حرب المواقع والجبهات إلى حرب التنقل والعصابات ظل الشعر اللسان المعبر عن مآثره والمرآة الصادقة لملحمته، ولعل من أجدر ما يسجل له في هذا المقام قصيدته التي نظمها عندما أصيب طرف أذنه برصاصة أدمته في إحدى المعارك وبعث بها مع رسالة إلى كاتبه قدور بن محمد بن رويلة -وكان آنذاك بالحجاز- يستحثه فيها على الالتحاق به، منها هذه الأبيات المعبرة عن المواقف الملحمية للأمير في هذه المرحلة البطولية من حياته (١٥):

يا عابد الحرمين ! لوأبصرتَنا
لعلمتَ أنّكَ في العبادة تلعبُ
مَنْ كان يخضب خدّه بدموعهِ
فنحورنا بدمائنا تتخضّبُ
أوكانَ يُتعِب خيله في باطلٍ
فخيولنا، يوم الصبيحة، تَتعبُ
ريح العبير لكم، ونحن، عبيرنا
رهج السنابك، والغبار الأطيبُ

كما لم يفت الأمير أن ينظم قصيدة للإشادة بمواقف أنصاره والمنضوين تحت لوائه في جبال جرجرة، وقد أنهكتهم الحرب وأضرت بهم ظروف الحياة القاسية، فأشاد بصبرهم واحتمالهم الشدائد بهذه الأبيات (١٦):

الصادقون، الصابرون، لدى الوغى
الحاملون لكلّ ما لم يُحملِ
النازلون بكل ضَنْك، ضَيِّقٍ
رغماً على الأعدا بغير تَهوّلِ
ما منهم، إلا شجاع قارعٌ
أوبارع، في كل فعل مُجْمَلِ

اتخذ الفرنسيون في حربهم ضد الأمير عبدالقادر أسلوب الحرب الشاملة المعروفة حديثاً بحرب "الأرض المحروقة" [١٧]، التي لخصها الجنرال بيجو(Bugeaud) في تهديد توجه به إلى رجال الأمير بقوله : : "لن تحرثوا الأرض، وإذا حرثتموها فلن تزرعوها، وإذا زرعتموها فلن تحصدوها" [١٨] . وقد التجأ الفرنسيون في حربهم هذه إلى وسائل القمع والتنكيل والتدمير، وهذا ما سجله القائد ويستي (Commandant Westée) (١٨٤١ م) في مذكراته بقوله : "أثناء حملة شنت بمنطقة جنوب مدينة الجزائر كان عدد الدواوير (القرى) التي أحرقت وكميات المحاصيل التي أتلفت شيئاً لا يصدق، فقد كنا لا نرى على جانبي الطريق ونحن نجتاز تلك المناطق سوى لهيب النار" .

أدت هذه الخطة التدميرية إلى سقوط مدن دولة الأمير ومراكزه العسكرية (١٨٤٢م) وأرغمت الأمير على التحول إلى حرب العصابات (١٨٤٤-١٨٤٧م) التي واجهها الفرنسيون بتكثيف الهجمات على القبائل حتى تضطر في الأخير إلى الامتناع عن تقديم أي عون للأمير وأتباعه [١٩]، وهذا ما عبر عنه الشيخ عبدالرحمن الشقراني في القول الأوسط بقوله : "صار الفرنسيون يشنون الغارات . . . فيقتلون الرجال ويسبون النساء والذراري ويأخذون الأموال والأمتعة، وحصلت المشقة للناس والتعب بتكرار الفرار وأجهدهم الجوع والعطش، وهم يقاتلون ليلاً ونهاراً من مكان لآخر خوفاً من هجوم العدو وكرته، فلما يئس المسلمون دفعهم وخافوا مكرهم صاروا يركبون معهم ويسيرون بسيرتهم، فتفرقت عن الأمير جيوش القبائل" [٢٠] .

وأوضح الجنرال بيجو في رسالة له إلى وزير الحربية الفرنسي بتاريخ ٢٤ من نوفمبر ١٨٤٥ م، خطته الحربية المعتمدة على أسلوب "الأرض المحروقة"، بهذه الكلمات المعبرة : "هل يمكن أن نتحرك في كل الاتجاهات في الوقت نفسه ؟ وهل يمكن سد كل المنافذ أمام الأمير ؟ وهل يمكن تجريد مائة ألف رجل لمطاردته ؟ بكل بداهة لا يمكن ذلك، ولكن يمكن مباغتة السكان الذين يمدونه بالفرسان ويزودونه بالمؤن، بهذا ستتضرر هذه القبائل بعد ثلاثة أوأربعة أشهر، وستفقد الكثير من رجالها الذين سوف

تباد قطعانهم وتتلف مطامرهم، بحيث لا يجد الأمير في كل مكان حل به سوى البؤس والشقاء. إن حرباً كالتي نخوضها مع الأمير لا يمكن أن تنتهي إلا بعمل متواصل لقواتنا العسكرية يكون فيه خراب العرب وقتل فرسانهم، وهذا ما يجب أن تعرفه الأمة الفرنسية" (٢١). وبالفعل وجد بيجو تجاوباً من نواب الشعب الفرنسي، فلم يعترضوا على زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للحرب في الجزائر ولم يمانعوا في إرسال فرق جديدة من الجيش إلى الجزائر، فارتفع بذلك عدد القوات الفرنسية العاملة بالجزائر من ٨٣,٠٠٠ إلى ١٠٨,٠٠٠ جندي، وهوثلث الجيش الفرنسي الذي كان يعتبر آنذاك أول الجيوش البرية في العالم، هذا فضلاً عن تجنيد ١٠,٠٠٠ عون ومتطوع من قبائل المخزن في صفوف الجيش الفرنسي ليكونوا طلائعه وعيونه في حرب العصابات التي كان يشنها الأمير عبدالقادر (٢٢)

لقد كان أسلوب حرب العصابات الذي أخذ به الأمير بالرغم مما جره من حرب مفتوحة ومدمرة الوسيلة الوحيدة القادرة على مواجهة التفوق الساحق للقوات الفرنسية في العدة والعدد، فقد كان عدد الجيش الفرنسي يزيد على مائة ألف رجل بينما لم تتجاوز قوات الأمير ٥,٥٠٠ جندي و١,٠٠٠ فارس. فقد وصف أحد الضباط البولنديين العاملين في الجيش الفرنسي، وهو لودفيغ بسترزنوفسكي وضعية الجيش الفرنسي الحرجة من جراء حرب العصابات بقوله: "إن الأمير عبدالقادر لا يحارب ضد الفرنسيين ولكنه لا يتركهم يأكلون أوينامون أويطبخون وحتى لا يشربون" (٢٣). والانطباع نفسه سجله أحد الضباط الفرنسيين إلى متعهد الجيش الفرنسي بإفريقيا المارشال دوكاستلان بقوله: "هل من المشرف أن يُرى جيش مؤلف من تسعين ألف رجل (وهوالجيش الفرنسي) يكون في حالة فشل أمام أحد المقاومين على رأس خمسمائة فارس" (٢٤). وقد اعترف أحد كبار قادة الجيش الفرنسي وهو دوق أورليان: "بأن حرب العصابات مع الأمير عبدالقادر ألحقت بالفرنسيين أضراراً أكثر من كل المواجهات السابقة مع العدو، فقد منعت الجيش من الراحة وجعلته مترقباً ومتهيئاً باستمرار" (٢٥).

إن الحرب المفتوحة التي صمم عليها الفرنسيون وأسلوب حرب العصابات الذي اختاره الأمير عبدالقادر لمواجهتهم، كانت نتيجتها متوقفة على كسب الأنصار وتجنيد العيون وتوفير الأموال، وهذا ما كان ينقص الأمير ويتوفر لدى الفرنسيين، الأمر الذي مكنهم أخيراً من تحقيق نجاحات ضد مقاومة الأمير عبدالقادر، فكان الاستيلاء على زمالة الأمير وهي عاصمته المتنقلة بموقع طاكين (١٦ من ماي ١٨٤٣م) بدءاً للعد التنازلي، إذ حرم الأمير من نقطة ارتكاز وتم الاستيلاء على ثروات خزينته التي وصفها أحمد الشقراني في "القول الأوسط" بأنها تحتوي "من الذهب والفضة ما لا يحصى"(٢٦). وذهبت التقارير الفرنسية إلى تحديد عدد الأسرى الذين وقعوا في أيدي الفرنسيين ب ٢٩٠ فرداً، وهم من دوار الخليفة بلخروبي والخليفة ابن علال وتجمع قبيلتي هاشم الغرابة والشراقة (٢٧). ومع أن سقوط الزمالة كان بدء النهاية للأمير عبدالقادر إلا أنه لم يكن في منطق حرب العصابات نهاية لمقاومة الأمير، وهذا ما تنبه له وارنييه (Warnier) وأعرب عنه قائد العملية نفسه (دوق أومال) في رسالته إلى كوفييه فلوري (Cuvillier-Fleury) بهذه العبارة: "لقد حققت نجاحاً لم أكن أحلم به أبداً وإنني أخشى المبالغة في نتائجه، إنه بحق قضية موفقة جداً ولكنها ليست نهاية الحرب مع الأمير" (٢٨). وبالفعل استمرت الحرب طويلاً ولم يحقق الفرنسيون النصر النهائي على الجزائريين باستيلائهم على العاصمة المتنقلة (الزمالة)، وهذا ما أكده الأمير عبدالقادر بنفسه في رسالة له إلى المارشال بيجو بقوله: "إن الضرر الذي اعتقدت أنك ألحقته بنا لم يكن سوى بمثابة أخذ كأس ماء من بحر، وإن عملكم لا يتجاوز الأثر الذي يتركه الطائر عندما يلامس بجناحيه موجة من أمواج البحر" (٢٩).

وبعد سقوط عاصمته المتنقلة "الزمالة" في ١٦ من ماي ١٨٤٣ م، وبعد أن تناقص عدد جيشه إلى ألفي فارس وعشرة آلاف من المشاة، اضطر الأمير إلى انتهاج أسلوب الكر والفر، فكان يتنقل سريعاً من مكان إلى آخر ويباغت العدو على حين غرة ثم يتراجع بعيداً، فدشن بذلك أول تجربة كبرى في حرب العصابات في التاريخ الجزائري

المعاصر، واجه أثناءها مطاردة ثماني عشرة فرقة عسكرية فرنسية طوال خريف وشتاء عامي ١٨٤٥ و١٨٤٦ م [٣٠]، مما فرض عليه الانتقال على ظهر جواده وبصحبة فرسانه آلاف الكيلومترات تحول فيها من بلاد القبائل إلى جهات الريف بالمغرب الأقصى ومن نواحي تلمسان إلى تخوم الصحراء بالفقيق والأغواط، حسبما توضحه خريطة مسيرة الأمير الجهادية الملحقة بالكتاب.

ومع استمرار الضغط الفرنسي عليه أمر الأمير عبدالقادر أسرته بالتوجه إلى المغرب الأقصى وسمح لبعض قبائل الحشم وبني عامر بالذهاب إلى المغرب الأقصى، بينما تحول هوإلى بلاد القبائل ثم عاد منها إلى الجهات الشرقية من المغرب الأقصى، وكان يأمل أن يقف السلطان المغربي عبدالرحمن إلى جانبه، لكن هذا الأخير، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، لم يلبث أن تحول عنه وأمر بالتضييق عليه ثم طلب من أعوانه إلقاء القبض عليه أوطرده عملاً بنصوص معاهدة «لالا مغنية» مع الفرنسيين (١٨ من مارس ١٨٤٥م). فوجد الأمير نفسه في مواجهة إخوانه المغاربة الذين جاء نحوهم يطلب حمايتهم [٣١]، وأصبح في ضائقة بعد أن تعرضت دائرته لمهاجمة بعض القبائل ومنها قبيلة الكلعية التي استُعديت عليه، كما نُكِّل بالمهاجرين من الحشم وبني عامر عندما حاولوا الالتحاق به، فاضطر الأمير إلى الإغارة على قبيلة الكلعية انتقاماً من غدرها. وعندما توجهت القوات المغربية لمحاصرته بنواحي ملوية، دخل معها في ثلاثة اشتباكات دامية بنواحي قلعة سلوان (محرم ١٢٦٤ هجرية/ ديسمبر ١٨٤٧م)، قتل فيها بعض رجاله وخسر فيها المغاربة المئات من القتلى لقلة خبرتهم في القتال. وعندما صمم المغاربة على مواجهته والقضاء عليه عقد الأمير آخر مجالس استشارته، فاجتمع بفرسانه على ظهور الخيل وفي ظلمة الليل حتى لا يتفطن لهم المغاربة أوينتبه لأمرهم الفرنسيون الذين كانوا يراقبون تحركاتهم من بعيد.

لقد لخصت السيرة الذاتية للأمير عبدالقادر ما دار في هذا الاجتماع الخطير والحاسم والذي قرر الأمير عبدالقادر على إثره التوقف عن الجهاد وإلقاء السلاح،

بعبارات مؤثرة نقتطف منها هذه الفقرة: "لم نجد مستنداً نستند إليه إلا الله. . . وصرنا نتأمل ونتيقن بعد المشورة أن المصير إلى جند الفرنسيين أولى إلى التولي للمغاربة لأنهم لا عقد عندهم ولا قانون يضبطون به أحوالهم مع أصدقائهم أومع أعدائهم. . . فالجيش الفرنسي. . . يعرفون قدر الرجال الأبطال. . . فيعطونهم قدرهم من التعظيم والحرمة ولو كانوا أعداء، ويوفون بكلامهم، فالميل اليهم أولى وأفضل من هؤلاء المتبدين (البدو) الذين لا يعرفون قدراً ولا يفرقون بين سليم وسقيم" [٣٢]. وبالفعل لم يكن توقف الأمير عبدالقادر والمجاهدين معه عن مقارعة العدو صادراً عن خوف أو تخاذل أوتخل عن أداء الواجب، وإنما كان بفعل تفوق العدو عدة وعدداً وعداء الصديق وتخاذل الحليف وتحول الأهل والقريب، وهذا ما أورده ابنه محمد في "تحفة الزائر" بقوله: "لقد استسلم الأمير لقضاء مولاه وسلم نفسه على شروط وقع عليها الفرنسيون، بعد أن وجدت فرنسا المعاضدة من أقرانه والمساعدة من جيرانه" [٣٣].

٣ - المرحلة الثالثة (١٢٦٥-١٣٠٠ هجرية١٨٤٨/-١٨٨٣م):

عاشها الأمير عبدالقادر معتقلاً أسيراً بفرنسا ومهاجراً محتسباً في المشرق[٣٤]. ابتدأت هذه المرحلة من حياته بنقله إلى فرنسا وإقامته معتقلاً في مدينة بو Pau جنوب فرنسا ثم في آمبواز (Amboise) بإقليم اللوار، بعدها تحول الأمير عبدالقادر إلى بورصة بالأناضول بعد أن أطلق سراحه في ٢ من ديسمبر ١٨٥٢ م، قبل أن يستقر به المقام بدمشق الشام (١٨٥٥م) حيث قضى سنوات عمره الأخيرة متفرغاً للعبادة والذكر، دؤوباً على عمل الخير والصلاح، مواظباً على المطالعة والتأمل.

كان بدء هذه المرحلة امتحاناً صعباً وأليماً لم يجد الأمير عبدالقادر معه بداً من اختيار أحد أمرين أحلاهما مر، فاختار الحل الأخير متأسياً بقول الشاعر:

وظلم ذوي القربى أشد مضاضةً

على المرء من وقع الحسام المهنّدِ

وما كان الأمير عبدالقادر ليضطر إلى التسليم لولا تحول سلطان المغرب عنه ومحاولته وضع حد لجهاده بالقضاء عليه أوإلقاء القبض عليه عملاً بنصوص معاهدة «لالا مغنية» التي اعتبرت الأمير خارجاً على القانون، فكان الأمير عبدالقادر بعد أن تفرقت أغلب القبائل من حوله أمام خيارين، إما التسليم للذين حاربهم وهم الفرنسيون أم للذين تخلوا عنه وهم مخزن المغرب الأقصى، فاختار ما كان صائباً حسب قول السلطان العثماني عندما سأل لمن سلَّم الأمير عبدالقادر نفسه.

انتهت الاتصالات في شأن التسليم مع القائد لاموريسيار الذي تعهد باسم ملك فرنسا للأمير عبدالقادر بإعطائه عهد أمان اشترطه مسبقاً مع الموافقة على منحه حق المرور مع أتباعه من مرسى جامع الغزوات إلى ميناء الإسكندرية أوإلى عكا، وعندما تأكد الأمير من الأمر لم يتردد في التوجه إلى مقر القائد الفرنسي في ٢٣ من ديسمبر ١٨٤٧ م، فالتقى بالعقيد دومونتوبان (De Montauban) بالقرب من سيدي إبراهيم حيث ألحق الأمير سابقاً الهزيمة بالجيش الفرنسي، فقدم له القائد الفرنسي التشريفات اللائقة برجل شجاع وقائد محارب، وهنا استبدت ذكريات أيام الجهاد بالأمير وتملكه إحساس القائد العسكري عندما تخذله الظروف ويتخلى عنه الحلفاء، فتوجه إلى القائد الفرنسي بالقول: "لوكان لي رجال في مثل نظام وانضباط رجالك لكنت الآن بفاس وليس أمامك" [٣٥]. ولم يطل الأمر حتى قدم قائد الجيش الفرنسي بالناحية الوهرانية الجنرال لاموريسيار (Lamoricière) مصحوباً بأحد القادة الكبار وهوالجنرال كافانياك، وتوجه الجميع إلى مرسى جامع الغزوات، ومن هناك نقل الأمير عبدالقادر وأتباعه على متن سفينة "صولون" (Solon) إلى ميناء المرسى الكبير، وهناك بدأت المخاوف تساور الأمير عبدالقادر في مدى احترام الفرنسيين لعهودهم، فأكد له دوق دومال (Duc d'Aumale) باسم ملك فرنسا ما كان قد تعهد به له لاموريسيار سابقاً. وأثناء ذلك قدم الحاكم العام الفرنسي للتعرف إلى الأمير، فاستقبله هذا الأخير على صهوة جواده وسط رجاله، ثم تنازل له عنه كهدية بعد أن ترجل ليسلم عليه، وهذا ما اعتبره

الحاضرون من شيم النبل ومواقف الشهامة التي تحسب للأمير عبدالقادر، وقد عبر دوق دومال في رسالته إلى وزير الحربية الفرنسي بتاريخ ٢٥ من ديسمبر ١٨٤٧ م عن أحاسيسه في هذا الموقف: "لقد قدم عبدالقادر لوداعي، ولا أخفي على سيادتكم مدى عمق الإحساس الذي تملكني من جراء شهامة وبساطة هذا الرجل الذي لعب دوراً مهماً في الأحداث والذي تقبل الهزيمة ولم تصدر عنه شكوى ولا حتى كلمة تأسف" (٣٦).

ركب الأمير عبدالقادر البحر بصحبة عائلته وبرفقة العديد من أفراد دائرته وكانوا يناهزون الثمانية والثمانين فرداً، كان الأمير عبدالقادر قد ترك لهم الخيار في الذهاب لحالهم أوالبقاء معه، وفي هذا الشأن ذكر عبدالرحمن الشقراني في «القول الأوسط»: "أنه خير أهل دائرته في الرجوع كل واحد لأهله وفي الذهاب معه، فمن أراد الرجوع رجع ومن أراد الذهاب معه كُتِب من دائرته المنتقلة معه" (٣٧).

وفي هذه اللحظات التي ركب فيها البحر إلى المجهول وودع فيها أرض الجزائر وداعاً بدون عودة، حنّ قلب الأمير عبدالقادر إلى لقاء الأهل واشتاقت نفسه إلى مواطن الصبا ومراتع الشباب وميادين البطولة والجهاد، فجادت قريحته بقصيدة شعر منها هذه الأبيات (٣٨):

قلّدتُ يوم البين جيد مُودّعي
درراً نظمتُ عقودها من أدمعي
وحدا بهم حادي المطايا فلم أجدْ
قلبي ولا جلدي ولا صبري معي
وَدَّعتُهم ثم انثنيتُ بحسرةٍ
تركتْ معالم معهدي كالبلقعي

...

يا نفسُ قد فارقتُ يوم فراقهِمْ

ولم يندهش الأمير عبدالقادر عندما أرست الباخرة التي كانت تقله بميناء تولون في الفاتح من شهر جانفي ١٨٤٨ م، وكان يأمل أن تكون وجهته عكا أوالإسكندرية، فاستسلم للقدر الغاشم ولم يكتم حراسه الفرنسيين ندمه على الوثوق بالعهود التي أعطيت له عندما توجه إليهم بهذه الكلمة: "لوكنا نعلم أن الحال يؤدي إلى ما إليه آل، لم نترك القتال حتى ينقضي منا الأجل". وعلى التو نقل الأمير وحاشيته إلى إقامة لازاريت (Lazaret) ومنها إلى حصن لامالغ (Lamalgue) في (١٠ من جانفي)، ثم التحق به أتباعه الذين أرسلوا إلى حصن مالبوسكي (Malbousquet) في ١٨ من جانفي ١٨٤٨ م، وكلف الإقامة معهم العقيد دوما (Colonel Dumas) ليكون وسيطاً لهم في قضاء حاجاتهم، وقد كان قنصلاً للفرنسيين بمدينة معسكر أثناء فترة العمل بمعاهدة التافنة. وبعد أقل من شهر (٥ من فيفري) تداول مجلس النواب الفرنسي في شأن مصير الأمير عبدالقادر ومن معه واستمع في ذلك إلى تدخلات بيجو ولاموريسيار ولاروش جاكولان وإلى رئيس المجلس ذاته غيزو، ومع قدوم شهر مارس توافدت الشخصيات الفرنسية لزيارة الأمير ومنها مفتش الحكومة لعمالة مصاب الرون إميل أوليفييه (E. Ollivier) والجنرال شانغارنييه (Changarnier)، ومع حلول شهر أفريل اكتمل شمل المعتقلين مع وصول إخوة الأمير وأسرهم إلى تولون على متن الباخرة لالباتروس (L'Albatros). وعندها نقل الجميع عبر مدينة تولوز (Toulouse)، ليستقروا في مدينة بو (Pau) مع نهاية شهر أفريل (٢٩ من أفريل). ومن بو راسل الأمير عبدالقادر لاموريسيار الذي تولى وزارة الحربية خلفاً لكافانياك، يذكره بوعوده، ولم تطل إقامة الأمير في مقره الجديد، حتى صدرت الأوامر بنقله إلى آمبواز (Amboise)، فانتقل إليها عن طريق مدينة بوردو (Bordeaux) التي استراح فيها الأمير

بفندق السلام (Hôtel de la paix) (٣ من نوفمبر)، قبل أن يحط رحاله بآمبواز ويستقر في الإقامة التي خصصت له (٨ من نوفمبر) [٣٩].

تحول حجز الأمير عبدالقادر والمرافقين له بفرنسا إلى مسألة وطنية وقضية دولية تثير تساؤل الرأي العام الفرنسي وتبعث على القلق في الأوساط السياسية الأوربية، فتناولت قضيته الصحف وتدخل لصالحه العديد من الشخصيات الفرنسية مثل القائد لاموريسيار والأسقف دوبيش ودوق دومال، ووقف للدفاع عنه اللورد لندندري (Lord Londonderry) الذي كاتب لويس نابليون رئيس الجمهورية الفرنسية في شأنه وألح عليه لإطلاق سراحه، فأجابه الرئيس الفرنسي برسالة مؤرخة في ١٣ من سبتمبر ١٨٥١ م، جاء فيها: "أريد عاجلاً أم آجلاً أن أعيد للأمير حريته لأن هذا ما يتطلبه شرف فرنسا، ولكن هناك عوائق كبيرة جداً تحول دون تحقيق ذلك الآن" [٤٠].

ولم يطل الأمر حتى عقد لويس نابليون رئيس الجمهورية الفرنسية المنتخب حديثاً مجلساً للنظر في أمر الأمير ثم قام بزيارته شخصياً بآمبواز ليبلغه قراره بإطلاق سراحه (١٦ من أكتوبر ١٨٥٢م)، فتحول الأمير بعد عشرة أيام من هذا اللقاء إلى باريس ليرد زيارة لويس نابليون بقصر سان كلو(Saint Cloud) (٣٠ أكتوبر ١٨٥٢م). وبعد أن تحدد موعد سفره من فرنسا، توجه مرة ثانية إلى باريس لمقابلة لويس نابليون (٢ من ديسمبر ١٨٥٢م). ثم تحول الأمير عبدالقادر وحاشيته إلى مرسيليا في ١٤ ديسمبر ١٨٥٢ م، حيث حملتهم سفينة لابرادور (Labrador) نحوإستانبول التي وصلوها يوم الجمعة (٧ من جانفي ١٨٥٣م).

زار الأمير عبدالقادر أثناء إقامته المؤقتة بإستنابول ضريح أبي أيوب الأنصاري ووقف في جامع آيا صوفيا، وتوجه إلى القصر السلطاني حيث حظي باستقبال السلطان عبدالمجيد، وتقدم إليه بقصيدة معبرة عن شكره وعرفانه للجميل واعتزازه

بالدولة العثمانية التي وجد فيها الملجأ والمأوى، منها هذه الأبيات [٤١]:

عــبــدالمجــيــد حــوى مــجــداً، وعــزَّ عُلا
وجلَّ قـــدراً، كـــمـــا قـــد عَمَّ أنـــوالا
كــهف الخلافــة، كــافــيــهــا، وكــافــلــهــا
ومـــا عــهــدنـــا لـه في الــقــرن أمــثـــالا
فــالمسـلـمـون بـأرض الـغـرب، شـاخـصـةٌ
أبــصـــارهم، نــحـــوه، يـــرجـــون إقـــبـــالا
فـــرع الخـلائـف وابـن الأكـــرمـــين ومَنْ
شـــادوا عـــرى الـــدين أركـــانـــاً وأطلالا

بعد ذلك استشير الأمير عبدالقادر في مكان إقامته، فاختار مدينة بورصة لتاريخها ومعالمها ومناظرها وطيبة أهلها، واستقبله عند حلوله بها والي المدينة وصهر السلطان خليل باشا الذي أفرد له داراً لائقة به (١٦ من جانفي ١٨٥٣م). فانتظمت حياة الأمير وأقبل على العبادة والعلم وإفادة الناس ورعاية الأهل. فعبر عن سعادته لوجوده ببورصة بقصيدة أعجب فيها بمعالمها وبأخلاق أهلها، منها هذه الأبيات [٤٢]:

عــليَّ، مُـــحـــال، بـــلـــدةً غـــيـــرهـــا، أرى
بـهـا الـدين، والـدنـيـا، طـهـوراً، ولا نَـجْـسـا
وجـــامـــعـــهـــا المـشـــهـــور، لم يك مـــثـــلهُ
به الـــعـــلـم مـــغـــروسٌ، به كم تـــرى دَرْسـا !
بـــهـــا آل عـــثـــمـــان، الجـــهـــابـــذة، الأُلى
أشـادوا مـنـار الـدين، وابـتـذلـوا الـنَّـفْـسـا
مـــكـــارمُ أخلاق، وحـــســن شـــمـــائلٍ
ولـــين طـــبـــاع، والـــلـــطـــافـــة، لا تُـــنْـــسى
ســقى الــله غــيــثــاً، رحــمــة وكــرامــةً

ومن بورصة توجه الأمير عبدالقادر لزيارة إستانبول (١٢٧٠ هجرية١٨٥٤/ م)، ثم ركب البحر إلى مرسيليا وزار باريس، فحظي بالتقدير ونال الإعجاب، في كل مكان حل به، لمواقفه الشهمة وأخلاقه السمحة وماضيه المشرف. وعندما عاد إلى مقر إقامته ببورصة لم يجد بداً من التحول عنها لتوالي الهزات الأرضية العنيفة بها، فانتقل إلى دمشق (١٨٥٥م) بتفويض من السلطان ونزل بإقامة خصصها له الوالي العثماني، فكانت مقر إقامته الدائم حيث تفرغ للقراءة ومراجعة كتب الفقه والتصوف والتفسير والحديث، ولم يشغله كل ذلك عن إقراء صحيح البخاري وبعض كتب الفقه بالجامع الأموي، أوالقيام بأعمال البر والخير، ومن مآثره في هذا المجال استخلاصه لقسم من دار الحديث تحول إلى ملكية نصراني يدعى يانكو، فاشتراه منه بماله وحبسه على العالم يوسف بدر الدين الذي استنجد به لهذا الغرض (١٨٥٦م)، ثم رمم مرافق دار الحديث كلها وهيأها لإقامة شعائر العبادة وتنظيم الدروس [٤٣].

على أن أهم المواقف الإنسانية للأمير سجلها أثناء اشتعال الفتنة الطائفية بلبنان ودمشق خاصة، فلم يتردد في حماية أهل الذمة حسبما تقتضيه الشريعة الإسلامية، ففتح إقامته وإقامات أتباعه لاستقبال النصارى المهددين في حياتهم (١٠ من جويلية ١٨٦٠م)، ويعود الفضل إليه في إنقاذ حوالي ١٥,٠٠٠ فرد منهم. وأثناء ذلك تصدى للفتنة، وذهب به إقدامه إلى حد التوجه في غفلة من المراقبين إلى زحلة حيث التقى بقائد الجند الفرنسي الذي نزل جبل لبنان، فأقنعه بالعودة إلى قواعده وعدم التقدم إلى دمشق ريثما تحل الدولة العثمانية مشاكلها الداخلية بنفسها، ولواكتشف أمره آنذاك لاتهمه الكثيرون بالخيانة، لكنه كان مقتنعاً بأن ما فعله كان خيراً للجميع لأنه جنب مدينة دمشق مذبحة لا سبيل إلى تلافيها في حال تقدم القوات الفرنسية نحوها، وبذلك أمكن السيطرة على الوضع وتحولت تلك الأحداث من مسألة دولية تتجاوز صلاحيات الباب العالي إلى قضية عثمانية داخلية [٤٤].

كان موقف الأمير عبدالقادر هذا مثار تقدير السلطان العثماني و إكبار وإجلال ملوك أوربا وحكوماتها، فمنحه العديد من ملوك ورؤساء الدول الأوسمة والنياشين اعترافاً بموقفه الإنساني النبيل، فحصل من السلطان عبدالمجيد على الوسام المجيدي العالي الهمايوني، وأرسل إليه الإمبراطور نابليون الثالث وسام الليجيون (جوقة الشرف) من الرتبة الأعلى، ومنحه ملك بروسيا صليب النسر الأحمر من الطبقة الأولى، ونال من قيصر روسيا ألكسندر الثاني رتبة أعظم فارس المعروفة بـ«شارة النسر الأبيض»، وتلقى من ملك إيطاليا فكتور عيمانوئيل الوشاح الكبير ووسام موريس ووسام العازر وهو من أرفع الأوسمة بمملكة إيطاليا، وبعث له ملك اليونان وسام المخلص الملوكي وهو من الرتبة الأولى، وخصته فكتوريا ملكة المملكة المتحدة ببندقية مرصعة، هذا بالإضافة إلى رسائل الشكر والاعتراف بالجميل التي تهاطلت عليه من العديد من الشخصيات ومن مختلف البلدان (٤٥).

كان الأمير عبدالقادر مدة إقامته بدمشق يميل إلى التأمل والدراسة والذكر، وكان من حين إلى آخر يشد الرحال للقيام بزيارة أوسفر، فتحول أول الأمر إلى بيت المقدس والخليل ووقف عند مزاراتها التاريخية (١٨٥٧م)، وبعد فترة سافر إلى حمص وتوقف عند ضريح خالد بن الوليد، ثم قدم حماة ومنها انتقل إلى دير سمعان لزيارة قبر الخليفة عمر بن عبدالعزيز (١٨٦٠م)، ثم تحول إلى الإسكندرية (١٨٦٢م) حيث أقيمت له المآدب واستقبله قناصل الدول ووجهاء البلد، ومنها ذهب إلى السويس فجدة، فأدى مناسك الحج وزار الطائف والمدينة، وقضى هناك سنة ونصفاً في العبادة والذكر والتأمل، فأخذ الورد من مقدم الطريقة الشاذلية الشيخ محمد الفاسي، وأبدى حالات من الوجد والاستغراق عبر عنها في قصيدته الرائية التي تحتاج إلى تحليل ودراسة خاصة والتي نقتبس منها هذه الأبيات (٤٦):

أمسعودُ ! جاء السعد، والخير واليسرُ
وولَّتْ جيوش النحس، ليس لها ذكرُ
غِياثي، مِنْ أيدي العداة، ومُنقذي
مُنيري، مُجيري، عندما غمَّني الغمرُ

وفي ربيع سنة ١٨٦٥ م توجه إلى إستانبول عن طريق بيروت لتحية السلطان عبدالعزيز والتوسط عنده للتخفيف عن المتورطين في الفتنة الطائفية بالشام، فأهداه السلطان الوسام العثماني من الدرجة الأولى ؛ ثم سافر إلى باريس عن طريق مرسيليا وليون لنفس الغرض، فحظي باستقبال الإمبراطور نابليون الثالث، ثم عرج على لندن وبقي بها أربعة أيام لقي فيها كل حفاوة وتكريم.

أصبح الأمير عبدالقادر شخصية عالمية تحظى بالتقدير في كل مكان تحل به، وهذا ما لمسه بنفسه عندما لبى الدعوة لحضور الاحتفال بافتتاح قناة السويس (١٨٦٩م)، على أن تقدم سنه واعتلال صحته لم يسمح له بمزيد من النشاط والجهد، فتنوقلت الإشاعات عن حالته الصحية وذهبت بعض الصحف بفعل اشتداد المرض عليه إلى حد إعلان وفاته (١٢٩٨ هجرية ١٨٨٠/ م)، فاطلع الأمير على ذلك وكتب يشكر تلك الجرائد على اهتمامها به وتقديرها له، وخص الشاعر الطرابلسي محمد الأدهمي بثناء خاص على رثائه له في إحدى الصحف، واعتبر ذلك مبعثاً للسرور في نفسه لأنه علم "بأنه بعد مماته يكون حسن الذكر"(٤٧). وأثناء ذلك زاره الأديب التونسي محمد السنوسي، فكتب في رحلته الحجازية يصف حالة الأمير عبدالقادر آنذاك بقوله: "تركته بدمر يضاجعه الضعف والهرم، وهو هناك يتطلب حسن الهواء معتكف على تهجده وتبتله وإنابته لربه" (٤٨).

وبعد سنتين من ذلك يتوفى الأمير عبدالقادر عن سن تناهز ستاً وسبعين سنة بعد مرض ألم به في قصره بمصيف دمر في منتصف ليلة السبت (١٩ من رجب ١٣٠٠ هجرية) (٢٦ من ماي ١٨٨٣م)، فغسله نزيله وضيفه الشيخ عبدالرحمن عليش الأزهري، ونقل جثمانه إلى دمشق حيث صلي عليه بالجامع الأموي ودفن بجوار شيخه محيي الدين بن العربي الأندلسي أسفل جبل قاسيون بحي المهاجرين، فكان

لموته صدى عميق في الجزائر التي انقطعت أخباره عنها لمدة خمس وثلاثين سنة، وقد أشار إلى ذلك الشيخ عبدالرحمن الشقراني في "القول الأوسط" بقوله: "وبلغنا أنه حضر جنازته جمع كثير وجم غفير، حتى أن بعض بطاريق الأجناس وطواعيهم شهد جنازته وشيعها إجلالاً وتعظيماً له، وهذا من الكرامات التي أكرمه الله بها" (٤٩).

إن الحياة الحافلة للأمير عبدالقادر تجعله بحق إحدى الشخصيات الفذة في التاريخ العربي والإسلامي في القرن التاسع عشر، فلا يماثله في الجهاد ولا يشابهه في المصير سوى بطل القوقاز الإمام شامل، وهذا ما يدفعنا في ختام عرضنا لحياة الأمير عبدالقادر بمراحلها الثلاث، إلى استعراض أوجه التشابه بين الرجلين (٥٠)، لأن ذلك يساعدنا على وضع الأمير عبدالقادر في مكانه الحقيقي من أحداث عصره وقضايا أمته. فكلا الأمير عبدالقادر بالجزائر والإمام شامل بالقوقاز، كانت له تربية دينية ورعة وثقافة إسلامية متينة، وكلاهما عاش حياة تميزت بالبساطة والتمسك بالعقيدة والتشبث بالوطن والوقوف بحزم وشجاعة أمام غزو أجنبي متفوق في المستوى الحضاري وفي العدد والعدة، فالإمام شامل واجه جحافل الروس بالقوقاز والأمير عبدالقادر تصدى للقوات الفرنسية بالجزائر، وفي هذا المجال حقق كلاهما انتصارات مدوية، فالأمير عبدالقادر انتصر على الفرنسيين وأذاقهم طعم الهزيمة (١٨٣٢-١٨٣٥م)، كما أن الإمام شامل لقن الروس درساً في فن الحرب والاستماتة في الدفاع عن الوطن (١٨٤٠ و١٨٤٥م)، وكلاهما تشرب الثقافة الإسلامية وكان على معرفة واسعة بها، وانتسب إلى الطريقة الدينية التي كانت منتشرة في موطنه وبين عشيرته، النقشبندية بالشيشان والقادرية بالغرب الجزائري، وكلاهما ألغى الحدود بين القبائل وحاول توحيدها، وكلاهما عمل على تأسيس جيش حديث ووضع أسس إدارة منتظمة حسب مبادئ الشريعة الإسلامية، كما عرف كلاهما بحنكته السياسية وفروسيته التي أبداها في الحرب، واكتسب كلاهما شرعية في ممارسة السلطة وقيادة المسلمين بوطنه وبين أهله عن طريق المبايعة فجمع بين رضا الخاصة وطاعة العامة، هذا ما سمح لكليهما بأن يتلقب بـ"أمير المؤمنين".

وإن من غرائب أوجه المقارنة بين الأمير عبدالقادر والإمام شامل أن كليهما تخلى عنه حكام المسلمين المجاورين له بعد أن اضطر إلى شن حرب العصابات، فتحول الأمير عبدالقادر بعد سقوط عاصمته المتنقلة الزمالة (١٨٤٣م) إلى حرب الكر والفر ثم التجأ إلى المغرب الأقصى لكنه اضطر أخيراً إلى الخروج من أرض الجوار والتسليم لأعدائه الفرنسيين بجامع الغزوات (٢٣ من ديسمبر ١٨٤٧م)، كما التجأ شامل بعد احتلال الروس لقلعة فيدينو(١٨٥٨م) إلى غونيب على وادي سالاك عندما لم يبق معه سوى أربعمائة مريد، وبعد مقاومة مستميتة اضطر هوالآخر إلى التسليم للروس في ٦ من سبتمبر ١٨٥٩ م. فسلم كلاهما أمره لمشيئة الله واستسلم للقدر، فنقل الأمير بعد مقاومة ناهزت ست عشرة سنة إلى فرنسا حيث انتقل من تولون إلى آمبواز (١٨٤٧-١٨٥٢م)، وسلم شامل إلى الروس بعد جهاد دام حوالي عشرين سنة (١٨٣٩-١٨٥٩م)، فنقل إلى تمار خان غورا ثم إلى كالوغا جنوب غرب موسكوسنة ١٨٦٩ م، وكلاهما نال عهد أمان من عدوه لضمان حريته وترك سبيله مع أتباعه إلى الأراضي المقدسة بالحجاز، كما أن كليهما غدر به من أعطى له العهد وكلمة الشرف بإطلاق سراحه، وكلاهما أيضا تدخلت في شأنه شخصيات لإطلاق سراحه، وفي الأخير أرغم كلاهما العدو على الاعتراف بشهامته ومواقفه البطولية، فاستقبل نابليون الثالث الأمير عبدالقادر بباريس بكل حفاوة وتكريم (١٨٥٢م)، ورحب قيصر روسيا ألكسندر الثاني بشامل في سان بترسبورغ (١٨٦٠م)، وكلاهما تعرف إلى صاحبه وحظي لديه بالتقدير، فسعى الأمير عبدالقادر في إطلاق الإمام شامل وحرص على مكاتبته، كما كان الأمير محل تبجيل لدى شامل في مراسلاته له في الفترة التي سبقت إطلاق سراحه (١٨٦٠-١٨٦٥م) أوبعده (١٨٧٦م).

ثم تشاء الأقدار أخيراً أن تتماثل نهاية البطلين الجزائري والشيشاني، فالأمير عبدالقادر نزل إستانبول ثم انتقل إلى بورصة ومنها إلى دمشق حيث ظل مقيماً حتى توفي (١٨٨٣م)، وشامل أطلق سراحه (١٨٦٩م) فحل بإستانبول ومنها ذهب إلى

المدينة المنورة فعاجلته المنية (٤ من فيفري ١٨٧١م). وبذلك طويت صفحة ناصعة من صفحات التاريخ الإسلامي، عسى المسلمون اليوم في ظرفهم الصعب يتمعنون فيها ويستقرئونها حتى يتأكدوا من ترابط مصير المسلمين في أقصى أقطارَهم شرقاً (القوقاز) إلى أقصى بلادهم غرباً (الجزائر)، وحتى يقتنعوا بأن نبض الحياة لا يزال دافقاً في شعوب العالم الإسلامي مهما كانت قوة الأعداء، ويتأكدوا بأن القدرات الذاتية للشعوب الإسلامية لم تنضب وإنما تنتظر الشخصيات الفذة والزعامات القادرة على خوض المعركة حتى يتجدد معينها وتصبح تياراً دافقاً له القدرة على تحويل الحلم إلى حقيقة والأمنية إلى واقع.

٢ - ملامح شخصية الأمير عبدالقادر ونوعية ثقافته:

لقد حظي الأمير عبدالقادر بوصف العديد ممن اتصل بهم أوتعرف إليهم أوتعامل معهم، فكانوا في مجملهم يشيدون بخصاله ويفتخرون بسجاياه ويقدرون مواقفه ويعتزون ببطولاته، وهذا ما يتطلب منا، في إطار رسم صورة صادقة ومعبرة لهذه الشخصية المتميزة، الرجوع إلى كتابات هؤلاء والاستشهاد بها، لأنها فضلاً عن الأوصاف التي تتضمنها، فهي تساعد القارئ أيضاً على تحديد أبعاد شخصية الأمير عبدالقادر والتعرف إلى سر نجاحه.

نستخلص من الروايات التي عَرَّفت بالأمير عبدالقادر وحددت ملامحه أنه كان مربوع القامة، معتدل الجسم، أبيض اللون، أسود الشعر، كث اللحية، أقنى الأنف، أشهل العينين، أضبط، بحيث يستعمل يساره لأداء ما يمكن عمله بيمينه، متواضعاً ومتئداً في مشيته، جهوري الصوت، قوي اللهجة، أجش النغم، وهو مع ذلك كان يتصف بالبشاشة والتأدب ولين الطبع، ويفضل الابتعاد عن مظاهر التكلف والفخامة والأبهة، ويميل إلى حياة التقشف والبداوة، وهذا ما جعله يفتخر بها في شعره بمثل هذه الأبيات [٥١]:

يا عاذراً لامرئ، قد هام في الحضرِ
وعاذلاً لمحبّ البدو والقفرِ

لا تــذممنَّ بــيــوتــاً، خفَّ مــحــمــلــهــا
وتــمــدحنَّ بــيــوت الــطــين والحَــجَــرِ
لــو كــنتَ تــعــلم مــا في الــبــدو، تــعــذرني
لــكنْ جــهــلتَ، وكم في الجــهل من ضَــرَرِ
مــا في الــبــداوة مِنْ عــيبٍ تُــذَمّ بِهِ
إلا المــروءة، والإحــســان بــالــبــدر

ولا تكتمل هذه الصورة للأمير إلا بالإشارة إلى مظهره الخارجي سواء فيما يتصل بهندامه أوفيما يتعلق بتصوفه وقضاء حاجاته اليومية، فقد عرف عنه أنه يكره الجشع والإسراف ويميل إلى التقشف ويقلل من الأكل وقد يقنع بشيء من الحليب والسويق، وهوالدقيق المطهي مع شيء من الماء والملح، وقد يكتفي في بعض الأحيان بما يصطاده من طريدة، وهذا ما ساعده على اعتدال مزاجه والمحافظة على صحته وقواه العقلية والجسمية إلى آخر عمره. أما لباسه فيقتصر على قميصين أحدهما من القطن والآخر من الصوف مع عمامة ولحاف من الوبر يغطي رأسه ويلف رقبته، وقد يضع عند الحاجة برنساً أبيض حسبما لاحظه موريتس فاغنر الذي وصف حياة الأمير عندما تعرف إليه عن قرب بقوله: "كانت حياته بسيطة كثيابه، فهو يسكن منذ أن هدم قصره بمعسكر (عندما احتلها الفرنسيون (١٨٣٥م) خيمة عادية لا يتركها إلى قصره الجديد في تاقدامت إلا لمدة قصيرة، أما طعامه فهو زهيد وهو مع ذلك لا يخشى الجوع ولا التعب" (٥٢).

أما فيما يخص تصرفاته ومعاملاته، فقد جمع الأمير عبدالقادر فيها بين أخلاق العالم وتصرفات البطل وسلوك زعيم الجماعة وشيخ الطريقة عن سجية وفي تواضع وبدون تكلف. فالأمير عبدالقادر كان متمسكاً بتقاليد أسرته، ودوداً لأهله، معروفاً بطاعته لوالديه، فكان مدة سفره بالمشرق لأداء فريضة الحج يحرص على خدمة أبيه بنفسه مع كثرة الخدم الذين كانوا معه (٥٣)، حيث لم يفته أن يسجل في شعره حنينه واشتياقه إلى الأهل، فحتى وهو في أوقات محنته يتذكر إخوته سعيد ومصطفى

وحسين الذين تركوا الجزائر متجهين إلى المغرب الأقصى مع اشتداد عمليات القمع الفرنسي (١٨٤٢م)، وهذا ما عبر عنه في هذين البيتين [٥٤]:

هل يـجـود الـدهـر من بـعـد الـنـوى
بـاقـتـرابٍ ! يُـحـيـي مَـيْـتـاً لم يـعـدْ
يـا ذوي الـقـربى ! قـريـبـاً مِنْ أبٍ
أنـتـمُ ذخـري وكـنـزي والـسـنـدْ

ولم يفته كذلك في جواب عن رسالة ابن عمه الطيب بن المختار أن يعبر له عن مبادلته الحب والاشتياق وبثه شكواه من حياة الغربة، في هذين البيتين [٥٥]:

فـكم مِنْ بـعـيـدِ الـدار، نـال مُـرادَهُ
وكم مِنْ قـريـب الـدار، مـا نـالـه ودُّ
ألا، فـلـتـطبْ نـفـسـاً، بـطـيـب ودادنـا
فـإنّ ربـاط الـودّ - تَـالـلـهِ - مُـشْـتَـدُّ

كما أن الأمير لا يُخفي في شعره افتخاره بأصله الشريف وأرومته العربية، مثل قوله[٥٦]:

ورثـنـا سـؤدداً، لـلـعُـرب يـبـقى
ومـا تـبـقى الـسـمـاء ولا الجـبـالُ
وكـان لـنـا - دوامَ الـدهـر - ذِكـرٌ
بـذا نـطق الـكـتـاب ولا يـزالُ

وكذلك قوله [٥٧]:

فـنـحـن أكـالـيل الـهـدايـة والـعُلا
ومِنْ نَـشْـر عـلـيـاهـا ذوي المجـد قـد طـوى
ونـحـن لـنـا دينٌ ودنـيـا تجـمّـعـا
ولا فـخـرَ إلا مـا لـنـا يـرفع الـلِّـوا

وتتميز نظرة الأمير عبدالقادر إلى الحياة بتأثره بالعواطف النبيلة، فهويقدر عاطفة الحب، كما يعجب بالطبيعة، ويحاول التعبير عنهما في شعره، فهويعرب عن عاطفة المحبة والإخلاص التي يكنها لزوجته التي تحولت بفعل الفراق في خياله إلى طيف زائر وحلم عابر في هذه الأبيات (٥٨):

جـــفـــانيَ مِنْ أمّ الـــبـــنـــين خَـــيـــالُ
فـقـلـبي جـريح، والـدمـوع سِـجـالُ
ومـــا هي إلا الـــروح، بل إنْ فـــقـــدتُـــهـــا
فـــإنَّ بـــقـــائي دونـــهـــا لَـــمُـــحـــالُ
فـقـولـوا لـهـا إنْ كـنتِ تَـرضـين عـيـشـتي
فـــجـــودي بـــطـــيفٍ، إنْ يـــعـــزّ وصـــالُ!

ومع انضباطه في سلوكه وورعه، لا يجد الأمير حرجاً من وصف عاطفة الحب وتأثيرها في النفوس بقوله (٥٩):

وســـلـــطـــانُ الجـــمـــال، له اعـــتـــزازٌ
عـــلـى ذي الخـــيـل والـــرجـل الجـــوادِ

أوقوله (٦٠):

يـــا صـــاحِ أَنـــصتْ لأخـــبـــار الـــهـــوى
حـــاشـــا لمـــثـــلـكَ أَنْ أقـــول ولا يـــعي
إنّي أُحـــدّث بـــالـــهـــوى بـــغـــرائبٍ
وعـــجـــائبٍ حـــتى كـــأنّي الأصـــمـــعي

كما لم يفت الأمير أن يظهر إعجابه بجمال الطبيعة وتأثيرها في النفوس بقوله(٦١):

قـــال الأُلى قـــد مـــضـــوا، قـــولاً يُـــصـــدّقُهُ
نَـــقْلٌ وعـــقل، ومـــا لـــلـــحقّ من غِـــيَـــرِ

والحسن يُظْهِر في بيتين، رونقَهُ
بيت من الشِّعْر أوبيت من الشَّعَرِ

وكذلك قوله في جمال مغاني دمر التي جعلها مكان إقامته الريفية خارج دمشق(٦٢) :

عُجْ بي - فديتُكَ - في أباطح دُمَّرِ
ذات الرياض، الزاهرات، النُضَّرِ
ذات المياه الجاريات، على الصفا
فكأنَّها، من ماء نهر الكوثرِ

هذا وإن الجانب اللافت للنظر في شخصية الأمير عبدالقادر هو فروسيته وما يتصل بها من شجاعة واندفاع وحنكة، فقد ولع الأمير منذ شبابه بركوب الخيل، ومارس منذ صغره الصيد فكان يقضي ساعات طوالاً من يومه على ظهر فرسه الذي كان أعز شيء عنده، ولم يكن يشغله عن ممارسة هواية الفروسية سوى قراءة الكتب والانزواء للعبادة والذكر، وهذا ما جعل موريتس فاغنر الألماني يصفه بأنه: "كان فارساً متمرساً يقضي الساعات الطويلة على ظهر جواده ويحرص على المطالعة والالتزام بالعبادة، ولا تكاد السبحة تبتعد عن أصابعه" (٦٣).

ومن جميل شعر الأمير عبدالقادر في الفروسية قوله (٦٤) :

فخيلنا - دائماً - للحرب مُسرَجةٌ
مَنِ استغاث بنا، بَشِّرْه بالظَّفَرِ
نحن الملوك، فلا تعدلْ بنا أحداً
وأيّ عيشٍ، لمن قد بات في خَفَرِ

لقد كان الأمير عبدالقادر فارساً بالسيف والقلم، فهو حسب تعبير الأستاذ سعد الله: "سطر بسيفه الأحداث الوطنية والمعارك العسكرية، وسطر بقلمه الصفحات الفكرية والوقائع التاريخية" (٦٥). وهوفي كل أعماله الحربية ومواقفه الجهادية يتمثل بأبطال العرب والإسلام ويستوحي سيرتهم ويقلد مآثرهم، وهذا ما سجله في العديد من قصائده التي نقتطف منها

هذه الأبيات المعبرة عن روح الشجاعة والإقدام التي واجه بها الفرنسيين (٦٦) :

تـسـائـلـني أمّ الـبـنـين، وإنّـهـا
لأعـلم مَنْ تحت الـسـمـاء بـأحـوالي
ألم تـعـلـمي - يـا ربَّـة الخِـدر - أنّـني
أُجـلّي هـمـوم الـقـوم في يـوم تجـوالي
فـمـا هـمّـتي، إلا مـقـارعـة الـعِـدا
وهـزميَ أبـطـالاً شـداداً، بـأبـطـالي
فلا تـهـزئي بي واعـلـمي أنّـني الـذي
أُهـاب، ولـوأصـبـحتُ تحت الـثـرى بـالي

وقوله أيضا(٦٧) :

لـنـا في كلّ مـكـرمـةٍ مَـجـالُ
ومِنْ فـوق الـسِّـمـاك لـنـا رجـالُ

. . .

ومِـنّـا لم يـزلْ في كلّ عـصـرٍ
رجـالٌ، لـلـرجـال، هم الـرجـالُ
سـلـوا، تُـخـبـركم عـنّـا فـرنـسـا
ويـصـدق، إنْ حـكتْ مـنّـا المـقـالُ
فـكم لي فـيـهم مِنْ يـوم حـربٍ
به افـتـخـر الـزمـان، ولا يـزالُ

إن الفروسية التي طبعت سلوك الأمير عبدالقادر والأخلاق الإسلامية التي تحكمت في مواقفه جعلته يعطي المثل بنفسه وأسرته في توليه شؤون المسلمين، ويلزم معاونيه أن يتحلوا بالمساواة والعدل والإحسان. وهذا ما جعله ينكر على زوجته لبس الحلي وارتداء الثياب الغالية الثمن، ودفعه إلى رفض النزول بخيمة فخمة كانت قد

هُيِّئتْ له خصيصاً وفرشت بالزرابي الفاخرة والأواني الثمينة عند حلوله بمعسكر "أبي خرشفة" إثر رجوعه منتصراً من غزو عين ماضي. ونفس هذا السلوك جعله يأخذ على نفسه عهداً بعدم مد يده إلى أي شيء من خزينة الدولة، وهذا ما أشار إليه قدور بن رويلة في "وشاح الكتائب" بقوله: "فمن تعففه -نصره الله- أن لا يدخل بطنه الشريف ولا بيته الطاهر المنيف شيء من متاع بيت المال قل أو جل" [٦٨].

إن ملامح شخصية الأمير عبدالقادر لا تكتمل في نظرنا إلا بالتعرض لجانب التصوف في حياته، هذا الجانب الذي أصبح الطابع المميز لحياته في ديار الهجرة بالمشرق، وإن كان قد تشربه منذ طفولته في زاوية أبيه باليقطنة والتزم به عند زيارته لضريح القطب سيدي عبدالقادر الكيلاني ببغداد مع أبيه وهوشاب يافع (١٨٢٥م).

لقد تعمقت نزعة التصوف في نفسه أثناء سجنه في فرنسا، وأصبحت غالبة عليه عند تحوله إلى دمشق وانقطاعه وتفرغه لمطالعة كتب الصوفية. وقد كانت إقامته بالحجاز مدة سنة ونصف (١٨٦٢م) نقطة تحول حاسمة في سلوك الأمير عبدالقادر التصوفي، فانكب فيها على العبادة بعمق الإيمان وعبر فيها عن الوجد الصوفي الذي استغرقه في قصيدته الرائية، التي سبقت الإشارة إليها، والتي نقتطف منها هذه الأبيات [٦٩]:

ويشرب كأساً صِرفةً، مِنْ مُدامةٍ
فيا حبّذا كأسٌ! ويا حبذا خَمْرُ!
مُعَتَّقةٌ، مِنْ قبل كسرى مصونةٌ
وما ضمّها دنّ ولا نالها عَصْرُ
هي العلم، كلّ العلم، والمركز الذي
به، كلّ عالم، كلّ حين، له دَوْرُ
أمولايَ! إنّي عبد بابكَ، واقفٌ
لفيضكَ محتاج، لجودكَ مُضْطَرُّ
فنحن بضوء الشمس، والغير في دجىً

هذا ويعكس ميل الأمير إلى الزهد واستغراقه في التأمل نوعية ثقافته ونظرته إلى الوجود وتقييمه للعلاقات الإنسانية وموقفه من الأديان، وهذا ما يمكن التعرف إليه من خلال نشاطه العلمي بدمشق، ولعل أفصح دلالاته نجدها فيما ألفه في التصوف والعقيدة والأخلاق، ففي كتابه "المقراض الحاد لقطع لسان الطاعنين في دين الإسلام من أهل الباطل والإلحاد" الذي جاء في شكل قصيدة وضعها بآمبواز رداً على المنتقدين للعقيدة الإسلامية، فحدد مفهومه لملكة العقل وما يتعلق به من نظر في خلق الأرض والسماوات والإنسان وإثبات النبوة وشرع الإسلام، كما أوضح في رسالته "ذكرى العاقل وتنبيه الغافل" (١٨٥٥م) التي رفعها إلى الجمعية الفرنسية للدراسات الأكاديمية نظرته إلى ثقافة عصره من خلال مناقشته لمسائل جمة في مختلف العلوم من معتقد وفلسفة وأخلاق وتاريخ وإصلاح اجتماعي، وكان في ذلك متأثراً بآراء لحجة الإسلام الإمام أبي حامد الغزالي في كتابه "المنقذ من الضلال"، فقد ذكر الأمير في مقدمة هذه الرسالة: "أن العاقل يعرف الرجال بالحق، ولا يعرف الحق بالرجال" (٧٠). ونفس توجهه الفكري وميله إلى التصوف أظهره الأمير كذلك في كتابه "المواقف في التصوف" الذي جعله في مقدمة وثلاثة أجزاء تحتوي على ٣٧٥ موقفاً، كل موقف ضمنه تعليقات وشروحاً وتفسيرات لأحاديث وآيات وأجوبة وتوضيحات لفصوص الحكم للشيخ ابن عربي ولرسالة الغيب للشيخ القونوي، ومن خلالها عرض وجهة نظر أهل الظاهر ثم وجهة نظر جماعة المتصوفة وأبدى رأيه في المسائل المطروحة للمناقشة، فكانت مواقفه بحق، كما عرفها الأمير بنفسه: ". . . نفثات روحية وإلقاءات سبوحية بعلوم رهيبة وأسرار غريبة، من وراء طول العقول وظواهر النقول، خارجة عن أنواع الاكتساب والنظر في كتاب، قيدتها لإخواننا الذين يؤمنون بآياتنا إذا لم يعلوا إلى اقتطاف أثمارها تركوها في زوايا أماكنها إلى أن يبلغوا أشدهم ويستخرجوا كنزهم. . ." (٧١).